

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_190253**

UNIVERSAL  
LIBRARY



انشارات دانشگاه تهران

۲۷۰

# منطق التلویجات

تألیف

الشیخ شهاب الدین نجی بن حبش السهروردی

حققه و قدم له

الدكتور علي اكبر فياض

الاستاذ بجامعة تهران

هـ  
۴۰۵

س - م

طبعة جامعة تهران

۱۳۳۴ - ۱۹۵۵

OSMANIA UNIVERSITY LIBRARY

Call No. ۱۶۰ س — ۲ Accession No. ۳۵۸۹

Author السهروردي، شهاب الدين يحيى بن حشر

Title حنغلر التلويحات ۱۹۵۵

This book should be returned on or before the date last marked below.

الدكتور علي اكبر فياض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران

۱۳۳۴ - ۱۹۵۵

بها: ۳۰ ریال

بسم الله الرحمن الرحيم ، بكٍ ثقتي يا رجاى  
 السبحات الجلالك اللهم يا قيوم افض علينا من عظام بركاتك ويسر لنا العروج  
 الى عروش قد سياتك و اهلنا لاستشراق سنا سراد قاتك و صلّ على المصطفين من  
 عبادك لرسالاتك و خُصّ ٢ محمداً و آله بافضل تحياتك و هيّئ لنا من امرنا رشداً .  
 هذه رفاقى ٣ تلويحات على اصول من الحكمة آتية على العلوم الثلاثة على  
 ترتيبها بالغة فى الاجاز و على الله قصد السبيل .

### العلم الاول المنطقى ٤ و فيه ستة مراد

المرصد الاول نذكر فيه ايسا غوجى و هو يشتمل على عشر ٥ تلويحات

#### التلويح الاول فى غرض المنطق

اعلم ان العلم اما تصوّر و هو حصول صورة الشيئ فى العقل و اما تصديق  
 و هو الحكم على تصوّرات اما بنفى او اثبات ، و لا تصديق الا على تصويرين  
 فصاعداً .

و كل منهما ينقسم الى فطرى و غير فطرى ، فالاول كتصور مفهوم الشيئ  
 و الوجود و ثانيه كتصور العقل و الملك ، و قسما التصديق كحكيك ٦ بان الكل  
 اعظم من الجزء و ان العالم ممكن الوجود . و غير الفطرى يقتضى بالفكر و نعى  
 بالفكر هيئنا اجماع الانسان على الانتقال من علمه الحاصل الى علمه ٧ المستحصل .

(١) خ : السبحان (٢) ع : خ م خصص (٣) خ : رفاى . ولا يوجد فى خ

(٤) لا يوجد فى خ « المنطق و » (٥) لا يوجد فى خ « عشر » (٦) خ و م :

كحكيك (٧) لا يوجد « علمه » فى خ و ع .

و العادم لكل العلوم و واجده<sup>١</sup> لايتفكر بل من حصل له و استحصل به ، فلا بد من معلوم ليوصل الى المجهول لا كما اتفق بل مع ترتيب يتأدى هو<sup>٢</sup> به الى المجهول ، و ينزل<sup>٣</sup> المعلوم من الفكر منزلة المادة و الترتيب منزلة الصورة ، و صلاح الفكر بصلاحيهما و فساده بفسادهما او فساد احدهما . و كل من هذين اعنى المادة والصورة منه تام و ناقص و باطل يشبه التام ، و الفطرة البشرية لا تفى بالتمييز بين<sup>٤</sup> هذه الاحوال و الا ما وقع الهرج بين العقلاء الا ان يؤيد ابن<sup>٥</sup> البشر بروح<sup>٦</sup> قدسى يريه الشئى كما هو<sup>٧</sup> فاحجنا الى آلة ميزه للخطاء من العوالب ، فالمنطق علم تتعلم فيه اصناف ترتيب الانتقال الموصل و ما يقع فيه ذلك مستقيماً<sup>٨</sup> و مالا يقع فيه . و المجهول يحذو حذو المعلوم فى القسمين . و كل واحد من مجهول القسمين لا بد له من معلوم مرتب يناسبه ، و غير الفطرى لولا نهايته<sup>٩</sup> الى الفطرى لما حصل مستحصل . فالتصورات الموصلة الى مثلها سميت القول الشارح حداً كان او غيره ، و التصديقات الموصلة الى مثلها حجة<sup>١٠</sup> برهان كان او غيره . و القول الشارح و الحجة طريقا للعلوم<sup>١١</sup> . و فصارى امر المنطقى ان يعرف اجزاء الموصلين و تالفهما<sup>١٢</sup> على الجهة المؤدية الى المطلوب فى كل واحد منهما مبينا<sup>١٣</sup> مراتب الصور و المواد . و لما كان المؤلف<sup>١٤</sup> مُحوجاً فى العين و الذهن الى تحقق المفردات و جب<sup>١٥</sup> عليه النظر اولاً فى المفردات التى منها التاليف لا من جميع الوجوه بل من حيث صلوحها للتأليف . و الالفاظ الموازية للمعانى اغنى بحشها عن بحث المعانى<sup>١٦</sup> لتحاذيها<sup>١٧</sup> . و قدّمت اجزاء الموصل

(١) خ و م : واجدها (٢) هو اى المعلوم به اى بذلك السرنيب ، شرح .

(٣) خ و م : تنزل (٤) ع : من (٥) خ و م : من البشر (٦) م : بروح منه قدسى (٧) ش : الاشياء كما هى (٨) ما يقع فيه السرنيب هو المواد و الانتقال المسنقيم ما يؤدى الى المطلوب و غير المسنقيم مالا يؤدى اليه ، شرح (٩) م : نهاية (١٠) ش : العلم (١١) ع : تاليفها (١٢) خ م : معينا (١٣) خ م : فوجب (١٤) خ م : اعنى بحشها عين بحث المعانى (١٥) خ : لتحاذيها . وفى الشرح اذا عرف اللفظ الكلى والجزئى عرف ذلك فى المعنى ايضا فهذا وامثاله هو المراد بالتحاذي ههنا .

الى التصور عليه و قدم هو على اجزاء الحجة المتقدمة عليها لتقدم ما اليه ذلك على ما اليه هذا . و من الضروريات ما يُنبّه عليها دون الحاجة الى معلوم و آلة و كثير من هذا العلم كذا ، و يبتنى عليه غيره فلا محجوج<sup>١</sup> الى قانون آخر ليتسلسل .

### التلويح الثاني في دلالة اللفظ<sup>٢</sup> على المعنى

دلالة اللفظ امان يكون على المعنى الذى وضع بازائه و هى دلالة المطابقة، اوعلى جزء المطابق وسمى دلالة التضمن، اوعلى رفيق لازم وسمى دلالة الالتزام، فان لفظ الانسان اذا دل بالمطابقة على الحيوان الناطق فقد دل بالتضمن على احدهما و بالالتزام على استعداد الكتابة و ان لم يكن اسماً لهما<sup>٣</sup> . و العام كالحيوان لا دلالة له على الخاص كخصوص الانسانية لفقد الدلالات الثلاث .

### التلويح الثالث في اللفظ المفرد و المركب

اللفظ اما ان يكون مفردا او مركبا ، و الاول هو لفظ لا يراد بجزئه الدلالة اصلا حين هو جزء<sup>٤</sup> كعيسى و الثانى هو الذى يراد بجزئه الدلالة على جزء من المعنى و يسمى فولا كعبد الله اذا اريد به صفة العبودية لله ، و ان جعل اسما فهو مفرد اذا لا جزء دال له .

و اللفظ المفرد اما ان يدل على معنى تام فى التعقل<sup>٥</sup> و لا يخلو ذلك اما ان يدل على معنى من غير دلالته على زمان ذلك المعنى او يدل على معنى و زمانه و يسمى الاول اسما و يرسم<sup>٦</sup> بانه لفظ مفرد يدل على معنى<sup>٧</sup> و لا يدل على زمانه<sup>٨</sup> كزيد و

- (١) خ م : فلا يحجج (٢) خ . الالفاظ (٣) اى للجزء و اللازم ، شرح  
(٤) ش : جزءه (٥) ش . العقل (٦) ادرج المصنف فى التفسير ذكر تعريفات  
الافسام و احكامها كما نبه عليه الشارح فحصل من ذلك التواء فى كلامه كما لا يخفى  
(٧) يجب ان يعيد بالنام و الا انقض بالاداة ، شرح (٨) يجب نصيده بالمحصل من  
الازمته الثلثة و كذا فى التفسير ايضا يعيد به و الا انقض بمثل الصبوح و الغبوق فانهما  
و ان دلا على الزمان لكنه غير محصل ، شرح.

الثاني كلمة ويرسم بانه لفظ مفرد يدل على معنى<sup>١</sup> موجود لشيئ غير معين<sup>٢</sup> في زمان معين من الثلاثة كلفظة «مشى». وفي لغة العرب قد تتعذر<sup>٣</sup> الكلمات لعدم البساطة فان اكثرها مركبة من اسمين او اسم وحرف<sup>٤</sup> على ما يلزم من مذهبهم - واما ان يدل على معنى غير تام في التعقل<sup>٥</sup> ويسمى اداة، وتصلح للربط، وتركيب بسائطها لا يفيد تصديقا ولا تركيبها<sup>٦</sup> مع احد قسيمها<sup>٧</sup> وحده. و«امس» وان دل على الزمان اسم لانه هو المعنى نفسه ولا دلالة<sup>٨</sup> على زمانه فيه. و«المتقدم» وان اشتمل على زمان اسم<sup>٩</sup> اذ هو جزء المعنى لا خارج لحقه، والمنفى في الحد<sup>١٠</sup> ما وراء المعنى من<sup>١١</sup> الزمان.

و الاسم منه محصل وهو المستقل<sup>١٢</sup> بالدلالة دون اقتران حرف سلب به كالבصير<sup>١٣</sup>، ومنه معدول وهو مجموع محصل وحرف سلب دل على خلاف معنى<sup>١٤</sup> المحصل كاللابصير<sup>١٥</sup>. و الاسم منه قائم وهو الذي لم يلحقه ما يمنعه عن بعض إمكانات لواحقه ومنه مصرف<sup>١٦</sup> وهو الذي لحقه ذلك. و المركب منه تام وهو الذي كل من جزئيه تام<sup>١٧</sup> ومنه ناقص وهو الذي احد جزئيه اداة.

### التلويح الرابع في اللفظ الكلي و الجزئي

الجزئي هو الذي نفس تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه<sup>١٨</sup> كمفهوم زيد و

- 
- (١) يجب ان يقيد بالتام كما عرفت، شرح (٢) لاجابة الى القييد به بل لا يجوز ذلك لاحتمال ان يوجد في بعض اللغات لفظ مفرد دال على معنى تام موجود لشيئ معين في زمان محصل من الثلاثة، شرح (٣) ع: يتعدد (٤) الافعال المضارعة مركبة من اسمين او من اسم وحرف على مقتضى ما يلزم من مذهب اهل العربية، شرح (٥) خ م ع: العقل (٦) م: تركيبا (٧) خ: اخذ مسها (٨) ع: دلالة له (٩) ش: او (١٠) اي الزمان المنفى في تعريف الاسم هو الخارج عن المعنى لا الذي هو نفسه ولا الذي هو جزء منه، شرح (١١) ش: في (١٢) خ: المستقبل (١٣) خ: كالבصير (١٤) ش: معنى المعنى المحصل (١٥) خ: كاللابصير (١٦) كالانسان بالالف واللام فان دخولهما عليه متعاه مما هو ممكن له كالتنوين مثلا، شرح (١٧) هذا على خلاف مصطلح النجاة فان المركب التام عندهم ما يحسن السكوت عليه، شرح (١٨) لا يوجد «فيه» في ش.



الكلّي هو الذي نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه سواء وقعت الشركة فيه<sup>١</sup> بالفعل كالانسان او بالقوة العدمية المانع كالعنقاء او يمتنع لمانع كالباري ، و لو كفى مفهومه لمنع<sup>٢</sup> الشركة ما احوج<sup>٣</sup> الى البرهان . والاضافة الى الجزئي لاتمنع الكلية كفرس بكر . وكل ما اشير اليه جزئي كهذا الانسان .

و الجزئي من حيث مفهومه كلي لا ما قيل عليه ذلك . و المشاركات في امر عام تسمى جزئية بالقياس اليه و ان كانت كلية كالانسان و الفرس الى الحيوان ، و هذا الاعتبار غير الاول و اعتبر بتخصيصه بالاضافة .

### التلويح الخامس في نسبة الاسماء الى مسمياتها

اعلم ان الاسم اى اللفظ اما ان يتكرر و يتحد المعنى كالاسد و الليث ويسمى مترادفة<sup>٤</sup> ، او يتكرر ان ويسمى نحوه اسماء متباينة ، او يتحد الاسم و يتكرر المعنى فاما ان يكون الاشتراك في الاسم ليس لمعنى بته<sup>٥</sup> ويسمى مشتركا او يكون الاشتراك لمعنى مشترك غير مقصود باللفظ كان مشابهة كوقوع الفرس على الحيوان المشهور و على المنقوش او ملازمة - و يعتبر التشابه في الامر المشهور كالشجاعة للاسد لا المخفى كالبحر - و يسمى اسماء مجازية و متشابهة ، و ان ترك الوضع الاول يسمى منقولة<sup>٦</sup> . او لمعنى مقصود باللفظ غير متساو في الكل كالوجود على القيوم و الممكنات فانه على الاول اول و اولى و كالابيض على الثلج و العاج<sup>٧</sup> فانه على الاول اشد و اولى دون اولية<sup>٨</sup> و يسمى متشككا<sup>٩</sup> ، او لمعنى غير مختلف في المسميات و يسمى متواطيا<sup>١٠</sup> كالانسان على جزئياته اذ لا اشد و اولى فيه<sup>١١</sup> .

(١) لا يوجد « فيه » في م (٢) م ، بمنع (٣) ش: لما احوج ، خ : ما احتج

( ما احتيج ظ ) (٤) خ : مرادفة . و العبارة لا تخلو من اشكال نحوي قتامل (٥)

خ : لمعنى فيه ، ش : لمعنى مشترك بته (٦) كذا بالناث ! (٧) ع : وعلى العاج

(٨) ش خ م . الاولى (٩) ش : مشككة (١٠) خ : متواطيات (١١) ع : بته

و الاسم الواحد قد يقع بالاشتراك على واحد من جهتين كالاسود اذا سمي به شخص اسود<sup>١</sup> والجزئى على زيد لمفهوميته<sup>٢</sup>. وقد يؤخذ المتباين<sup>٣</sup> مترادفا للاشتباه كالصارم والسيف. و الاسماء المشتقة ان تؤخذ للاشياء اسام من اسماء احوالها متغيرة بزيادة او نقصان و الا فهو اشتراك. و الكلئى اعم من المتواطئ و المتشكك اخلوه عن شرطيهما.

### التلويح السادس فى الموضوع و المحمول

اذا قلنا ج هو ب فج هو الموضوع و ب هو المحمول. و ليس معنى الحمل اتحاد حقيقتهما اذ<sup>٤</sup> يكون حمل الشيئى على نفسه. و لابد فى التصديق من تصورين. و لاحتل فى الاسماء المترادفة الا بزيادة ضمنية كقولنا الانسان هو المسمى بشراً، و ليس غرض<sup>٥</sup> الحمل معنى التسمية، بل معناه<sup>٦</sup> ان الشيئى الذى يقال له ج بعينه يقال له ب كان ذلك الشيئى فى نفسه احدهما كقولنا الانسان ضاحك و عكسه او شيئاً ثالثاً<sup>٧</sup> كقولنا الضاحك كاتب. و ظن ان الشيئى فى جميع المواضع امر زائد عليهما حتى فى قولنا الانسان جوهر و ذلك خطأ فان الشيئية و كون الشيئى حقيقة ليسا باصليين تلحقهما الجوهرية و الانسانية و غيرهما بل تتحقق الانسانية و غيرهما ما يقالان عليه حتى يقال بعده انها حقيقة او شيئى.

و الجزء كالحيوان لا يحمل على الكل كالانسان اذ دخل فيه الآن تؤخذ الحيوانية مطلقة تستوى نسبتها الى جميع الجزئيات فلا يكون جزءاً. و لا محمول جزئى فى

(١) ش : شخص واحد اسود (٢) فانه يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه فهو جزئى حقيقى ولدخوله تحت الانسان هو جزئى اضافى ، شرح (٣) خ م . المبين (٤) خ، او (٥) م ع : وغرض الحمل (يدون ليس) (٦) لما ابطال الظن القاسد فى الحمل ذكر بعد ذلك معناه الحقيقى و اقسامه ، شرح (٧) كذا فى ع بحك و اصلاح، وفى ساير النسخ: شيئى ثالث.

الايجاب فان موضوعه ان جعل كلياً سواء خصص بلفظة بعض او <sup>١</sup> نحوه او لم يخصص  
يكون حصراً لما فيه تصور اشتراك فيما ليس له ذلك و ذلك لا يجوز <sup>٢</sup> ، و ان جعل  
جزئياً ان كان هو فلا حمل و ان كان غيره فلا حمل ايجابياً <sup>٣</sup> .

### التلويح السابع في الذاتي والعرضي

فد علمت ان الكلي له جزئيات اما واقعة او عقلية فهو اذن صالح لان يحمل .  
وكل محمول اما ان يكون داخلاً في حقيقة الموضوع و يسمى ذاتياً او يكون خارجاً  
و يسمى عرضياً . و الذاتي لما كان جزءاً لزم تقدمه على الموضوع بالطبع وان تكون  
له عليّة ما . و يشار كـه بعض العرضيات في امارتين : في ان نسبته الى المهيّة لا  
تنسب الى علة ولا يمكن توهم الرفع ، الا ان هذا العرضي <sup>٤</sup> مثل الزوايا الثلاثة للمثلث  
يكون معلول الماهية ولا كذلك الذاتي . ومفهوم الوجود كمخلوقية الانسان ، وعرضية  
السواد عرضي لتأخر التعقل . و الوجود عرضي للجواهر و الاعراض لجواز تعقل  
المهيّة مع الشك فيه و جواز تعليله بالخارج الا ان يؤخذ الوجود من حيث هو موجود ،  
وكل شئى اذا اخذ منه و من صفته مجموع <sup>٥</sup> يقوماته . ووجود الشئى غيره لوقوعه  
بمعنى واحد على غيره .

واللازم ينقسم الى مالا وسط <sup>٦</sup> له و الى ماله ذلك كالضاحك اللاحق بالانسان  
بتوسط المتعجب <sup>٧</sup> . و الوسط محمول يلحق بسببه بالموضوع محمول آخر .  
و من رَسَم الذاتي بالامارتين العامتين اخطأ و قد يكون للشئى محمولان  
لا يجتمعان وجوداً و عدماً و يؤخذان كلازم واحد كالزوجية و الفردية للعدد ، فقولنا  
« العدد اما زوج و اما فرد » محمول لازم واحد يسمى مصراعياً .

و العرضي ينقسم الى مالا يرتفع في الذهن والعين كما مثلناه و الى ما يرتفع

---

(١) م : و (٢) ش : ولا يجوز ذلك (٣) خ م ع : ايجاباً (٤) خ م ع :  
العرض (٥) خ م : مجموعاً (٦) م : واسطة (٧) ش : بواسطة المعجب .

فى الذهن دون العين كعمى الاكهم و الى ما يفارق الوجودين اما بسرعة و سهولة كمرض المصحاح او بصعوبة و بطؤ كمرض الممرض .

### التلويح الثامن فى العقول فى جواب ما هو

ليدر<sup>١</sup> ان السائل بما هو اما ان يطلب حقيقة الشيئ او مفهوم الاسم ان كان عارفا للحقيقة غير مطلع على انها تسمى بذلك ، او يكون امرا عديميا او لم يطلع بعد على وجوده . و جوابه اما بلفظ<sup>٢</sup> دال بالمطابقة على مجموع ذاتيات المسئول عنه و على الآحاد تضمننا او قول كذلك . اما المدرك لحقيقة الشيئ كمن ادرك مفهوم الاسد اذا لم يعلم الغضنفر فيجاب بلفظ و يكفيه التبديل بالاشهر . و ظن ان المقول فى جواب ما هو هو الذاتى فحسب وهو سهو<sup>٣</sup> فان الذاتى ليس كل هوية الشيئ و لا مفهوم اسمه مطابقة و الطالب يطلب الهوية فلا جواب به ، ثم ان كان اعم كمارأى بعضهم تخصيص الجواب به فيصلح ان يقال على المختلفات بالحقيقة اذا سئل عن آحادها باسئلة فلا ميز من الجواب مع ان لا دلالة للعام على الخصوصية . و الجزء الخاص كالناطق لا يدل على العام الا بالالتزام و لا يعتبر الالتزام لانه غير محدود فيجوز للشيئ لوازم غير متناهية ككون الاثنين نصف الاربعة و ثلث الستة و ربع الثمانية و هلم جراً الى غير النهاية ، ثم لو صلح الالتزام فى الجواب هيئنا فاللازم الواحد المتعاكس<sup>٤</sup> على كثير من اللوازم من حيث هى هى يجوز ان يقال فى جواب ما هو على كل منها فلا يحصل<sup>٥</sup> ميز فى جواب المختلفات و هذا لا يرتضيه سليم الفطرة . و مفهوم الناطق شيئاً ما له قوة النطق و يعرف من خارج<sup>٦</sup> تخصيصه بالحيوان و

(١) م خ: ليدر ، ش: لا بدوان (٢) لا يريد باللفظ هيئنا ما يعم المعرد والمركب و الا لم يكن فى قوله « او قول » فائدة بل يريد ما يخصص بالمفرد ، شرح (٣) ش م : و سهو ، خ : و سهواً (٤) يريد باللازم المتعاكس ما هو مثل لزوم استعداد الكتابه للانسان اللازمة لاستعداد الضاحكية اذ كل واحد من اللازمين لازم للآخر لزوماً منعكسا ، شرح (٥) خ : يجعل (٦) ع : خارجه

كذلك كل مشنق نحوه مثل الابيض فانه يدل على شيئي قام به البياض ويعرف انه جسم من خارج اذ لو قام البياض بغير الجسم لَكُنَّا نسميه ابيض ، فالمقول في جواب ماهو هو المهيمة ، وانني تتحقق في الوجود دون المقومات <sup>١</sup> ، و ان لم تخطر بالبال مفصلة فهي داخلية .

ثم السائل بما هو اما ان يطلب امرا غير معتبر بعدد ان كان كليا فيجاب بحده كجوابنا للسائل ان الانسان ما هو انه حيوان ناطق . وان كان جزئيا فسيأتي ، وان كان امرا معتبرا بالعدد غير معرض <sup>٢</sup> للآحاد بل اسار الى العدد انه ما هو فهو طالب المهيمة المشتركة دون الخصوصيات فيجاب بها . وفي هذا القسم اما ان يكون الذي فضل به كل من المشاركات على المهيمة المشتركة <sup>٣</sup> داخلا في حقيقته يُقَوِّم ما به الانفراد وجود ما به الاشتراك اولا ليكون كذا - ولا بقوِّم الامر الخاص وجود العام - فالاول كما اذا سئل عن الانسان و الطير و الفرس انها ما هي فالاعم من الحيوان كالجسم لا يدل على كل المهيمة المشتركة بل يُغَلِّ بنى النفس و غيره ، و الاخص منه كعرض اسماء الآحاد غير مطابق فانه غير سائل عن واحد واحد ، والمساوي للحيوان كالحساس او المنحرك بالارادة مثلا قد قيل انه لا يدل على الامر العام الا بالالزام و لم يعتبر ، فينعين الجواب انها « حيوانات » و الحيوانة <sup>٥</sup> جامعة للمعومات المشتركة نازكة لما ورائها ، وهذا الجواب لا يصلح لسؤال <sup>٦</sup> الآحاد افرادا .

و الثاني كما اذا سئل عن زيد و عمرو و خالد انهم ماهم فيجاب بالانسان كما ذكر و كذلك اذا سئل عن واحد اذ الجماعة الاولى مختلفة الحقائق و هنا لك جعل الحيوان في كل واحد هو جعله انسانا و فرسا و ههنا جعل انسانية كل واحد غير جعلها زيدا و عمراً بخواصهما بل هي عوارض خارجة غير مغيرة <sup>٨</sup> لجواب ماهو .

(١) اي لا يحقق الا بمفوماتها ، ف سرح (٢) خ ع ش : معرض (٣) في الاصول : داخل (٤) م : غير المطابق (٥) ش : والحيوانات (٦) ش : لشواذ (٧) خ : لما (٨) ع : مغيرة ، ش م : متغيرة .

### التلويح التاسع في الالفاظ الخمسة المفردة

كل كلى مقول فى جواب ما هو اما ان يكون على مختلفات الحقائق كالحيوان و يسمى جنسا و برسم<sup>١</sup> بانه الكلى المقول على اشياء مختلفة الحقائق فى جواب ما هو ، و اما ان يكون على اشياء منفقة الحقائق و يسمى نوعا و يرسم بانه الكلى المقول على اشياء لا تختلف الا بالعدد فى جواب ما هو . والنوع يطلق بمعنى آخر و هو اخص المفولين الفريين<sup>٢</sup> فى جواب ما هو بالنسبة الى الآخر ، و يفاير مفهوم الاول لاعتبار النسبة فيه الى الفوق<sup>٣</sup> ، و فديكون هذا النوع جنسا كالحيوان بالنسبة الى الجسم و لا كذلك الاول فان الانسان نوع بالمعنيين لا يدخل احد المفهومين تحت الآخر اصلا .

و الاجناس ترتب فى صعودها و نزولها ، و يجب نهايتها اذ لا اعم من الوجود و لا اخص من الشخص و مراتب العموم محصورة بين هذين الحاصرين فتجب فيها

(١) اماكان هذا رسما لان مقولية الشئى بالنسبة الى غيره امر خارج عن ذلك الشئى و التعريف بالامور الخارجة رسم لاحد . والكلى جنس للخمسة والمقولية الى بعده خاصة نميزه عن الاربعة اللاحقة . و يجب ان يضاف الى هذا الرسم و اماله فيد آخر و هو ان يقال من حيب هو كذلك او ما فى معناه كما سعلمه ان الشئى الواحد فديكون جنسا باعتبار و نوعا او خاصة او عرضا عاما باعتبار آخر ، شرح .

(٢) يريد بالمقول كالحيوان و الانسان فان كل واحد منهما مقول فى جواب ما هو و احدهما و هو الانسان اخص من الآخر و هو الحيوان وكذلك الجسم النامى و الحيوان ، و المعلوم بالفريين لا اعرف فيه فائدة فكانه اخذ ذلك من قول الرئيس ابى على بن سينا « ا الذى يقال عليه و على غيره الجنس فولا ذانيا اوليا » فلكونه اعبر فى رسمه الاوليه فى قول الجنس عليه اعبر هو فى هذا الرسم ايضا القرب . و الذى ذكره الرئيس فيه فائدة ظاهرة و هو ان يخرج به الصنف فانه شارك غيره فى الدخول تحت الجنس و يقال عليه و على غيره الجنس فولا فى جواب ما هو لكنه لا يقال ذلك فولا قريبا من غير واسطة بل بواسطة مقوليه على النوع اول و عليه اعنى الصنف ثانيا و فى هذا الرسم اذا حذف ذكر الفريين لا يدخل الصنف فيه ليحتاج الى اخراجه بقيد لان الصنف لبس بمقول فى جواب ما هو ، شرح . (٣) خ : الفرق ، م : فوق .

النهاية ، و بهذا البيان يعرف ان اللازم لا اوساط له غير متناهية لانحصارها بينه و بين الماهية ، و لو ساع عدم النهاية في الذاتيات لكان لا يعقل من هذه الانواع مالا تتقدمه اشياء لانهاى وذلك بين البطلان فينتهى الترتيب الى جنس ليس فوفقه جنس و يسمى جنس الاجناس كالجوهر مثلا و نوع لا نوع تحته و يسمى نوع الانواع و الى شئى هو جنس لما تحته نوع لما فوفقه كالحيوان و غيره من المنوسطات .

و فد بقى من الذاتيات مالا يصلح لجواب ماهو فلا يكون الاعم المحيط الاله مقول<sup>٢</sup> فيكون خاصا فيصلح للتمييز بين<sup>٣</sup> المشاركات للشئى في معنى عام و يسمى فصلا و يرسم بانه الكلئ الذى يقال على الشئى في جـواب اى شئى هو فى ذاته . و العريضات الخاصة كالضاحك تُمَيِّزُ الا انه تميز غير ذاتى . و ائى بطلب التمييز المطلق . و فصل الحيوان فصل جنس الانسان و ليس جنسه فلا كل ذاتى اعم جنس كما ظن المتخلفون . و كل فصل فانه مقوم لنوعه و مقسم لجنس ذلك النوع . و من الكليات ماله فصل مقسم دون المقوم كجنس الاجناس ومنها ماله المقوم<sup>٤</sup> دون المقسم كنوع الانواع و منها ماله كلاهما كالتوسطات . و الفصل المقسم للنوع بقسم الجنس و لا ينعكس و الفصل المقوم للجنس يفوم النوع و لاءكس .

والذاتى انحصر فى المقول فى جواب ماهو المنقسم الى المقول على المخلفات و الى المقول على المنفقات و غير المقول الصالح لجواب اى شئى الذى هو الفصل .

---

(١) معنى قوله « المحيط » هو مالا يتضمنه شئى يساويه فى الحمل كجنس الحيوان للحساس والانسان للناطق لا بالعكس، شرح (٢) تقدير الكلام لو كان الاعم المحيط لكان مقولا لكنه ليس بمقول فليس بالاعم المحيط و قوله فكون خاصا الخ يريد انه لما ثبت انه ليس باعم محيط وجب ان لا يكون مشتركا فيه لان كل مشترك اعم محيط و يازم من باب عكس النقيص ان مالا يكون اعم محيطا لا يكون مشتركا و كل مالىس بمشرك فهو خاص ، شرح (٣) خ م : من (٤) ع . مقوم .

و العرضى<sup>١</sup> اما ان يكون محمولا على نوع واحد دون غيره كان نوعا اخيرا او متوسطا ، عم الجميع اولم يعم ، لزم اوفارق كقوة الكتابة ووجودها بالفعل للانسان و بسمى خاصة وترسم بانها كلى<sup>٢</sup> يقال على ماتحت حقيقة واحدة<sup>٣</sup> فقط قولاً غير ذاتى ، واما ان يكون محمولا على نوع وغيره عم اولم يعم لزم اوفارق كالايض على البيضان<sup>٤</sup> و يسمى عرضا عاما و برسم بانه كلى يقال على ما تحت حقيقة واحدة و غيرها قولاً غير ذاتى . وقد يسمى عرضا و يحذف عنه العام<sup>٥</sup> وليس هذا هو العرض القسيم للجوهر فان هذا قد يكون جوهره فان الجسم عرض<sup>٦</sup> للايض لخروجه عن مفهومه كما دريت و ليس عرضا بذلك المعنى واللون عرض بذلك المعنى و هو جنس السواد<sup>٨</sup> لا العرض العام . وخاصة الجزئى خاصة الكلى و عرض عام الكلى عرض عام الجزئى ولا ينعكسان . و قد يكون شئى واحدا كاللون جنسا كما هو للسواد ونوعا كما هو للكلف و خاصة كما هو للجسم و عرضا عاما كما هو للانسان لاختلاف الجهات .

### اللوحيح العاشر فى احوال لهذه<sup>١٠</sup> الالفاظ

هذه الالفاظ الخمسة التى هى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض

- (١) لو قسم العرضى الى ما يكون محمولا على كل واحد دون غيره والى ما لا يكون لدخلت الاسماء باسرها فيه و هو اصح من قوله على نوع واحد . و قد يمكن ان يكون مراده بالنوع هيهناى حقة كانت لكن فى هذا لاويل تعسف ، سرح . (٢) فى الاصول: كلمة ، و فى ش بحك و اصلاح (٣) قوله فى الرسمين على ماتحت حقيقة واحدة ولم يفل على حقيقة واحدة لان الرجولية مثلا هى من خواص الانسان و لانضاف بالجمل اليه من حث هو انسان فلا يقال الانسان رجل ولواضيفت اليه من حث هو لعمت و ليس كذا ، سرح (٤) ع ش : البيضانى (٥) زيدنى م بعد «العام» : فيظن انه قسيم الجوهر (٦) لا يوجد « قد » فى ع (٧) م ع ش : عرضى (٨) ع : للسواد (٩) ع : العام (١٠) ش : هذه



العام مشاركة<sup>١</sup> في وقوعها على الجزئيات باسمائها وبحودوها<sup>٢</sup> ايضا . وثلاثة الذاتيات واقعة بالتواطؤ لا بسوغ فيها التشكك الا على تفصيل سيأتي<sup>٣</sup> ، والبافيان فد وقد<sup>٤</sup> . والفصل المنطقي الناطق لا النطق اذ لا حمل فيه . والصفات كالسواد لا بوصف بها الشيئي الا مع اشتقاق كالا سود فلا يقال الانسان سواد بل اسود . ويفهم من الاول<sup>٥</sup> دخوله فيه . ولولا الفصل ما<sup>٦</sup> استعد الجنس للخاصة وقد دربت ان من خاصية الفصل تقويم وجود الجنس المخصص<sup>٧</sup> ، و الحقيقة الاصلية<sup>٨</sup> ما يقوم الجزء الخاص لها وجود العام كما يفوم المجموع والمختلفه ما يتقوم باجزائها ولا يقوم بجزئها<sup>٩</sup> المشترك بالخاص كالافطس و باختراع الاسامي لا تحصل حقائق<sup>١٠</sup> .

و كون الشيئي موصوفا بانه احد هذه الخمسة او انه كلي او قسمه<sup>١١</sup> او احد قسميه ونحوها عرضي له . ووصف الشيئي باحد هذه لاضافة ما اما الى فوفه او تحته او مساويه ، وكل في نفسه دون النظر الى ذلك حقيقة نوعية . والذاتي ليس من شرطه ان يكون للحقيقة الاصلية بل قد يكون للشخص كالانسانية لاشخاصها . والمقسمات غير الفصل جاعلة للانصاف<sup>١٢</sup> ، هذا ما اردنا ههنا .

(١ ط : مشاركة ٢) كالانسان الصادق باسمه على زيد وعمرو وبعده ايضا اذ كل واحد منهما يصدق عليه انه حيوان ناطق . وقوله بعده لا يريد ان حد الكلبي هو حد الجزئي الذي نحته فان ذلك محال في مل الحيوان والانسان وفي كل جزئي تحب كلي بل يريد صدقه عليه لا على انه حد له . ومراده من الحد ما هو اعم منه ومن الرسم ، شرح (٣) يريد انه ياتي في علم ما بعد الطبعة بتحقيق الحال معه فانه يخالف الجمهور في ان الجواهر لا تقبل الشدة والضعف ، شرح (٤) يعني قد يرفع بالشكيك وقد لا يقع ، شرح (٥) اي يفهم من حمل الفصل على النوع دخول الفصل في النوع على المعنى الذي عرفه في حمل كل ذاتي ، شرح (٦) ش : لما (٧) فيه بضر فان الاضافة الى المحل كاضافة السواد الى محله مقومة لوجوده وليست فصلا ، شرح (٨) سيجئي في مبحث الحد كلام عن «الحقيقة الاصلية» (٩) ع ح م : لجزئها (١٠) ع : الصفاتي (١١) قوله او قسمه يريد الجزئي وقوله او واحد قسمه يريد الذاتي والعرضي وقوله ونحوها يريد لكونها مقولا في جواب ما هو او غير مقول وما اشبه ذلك ، شرح (١٢) ينبغي ان يفهم ان ذلك ليس على اطلاقه بل منها ما يكون منوعا لكنه لم يذكر ذلك في الكتاب وذكره في غيره من كتيبه ، شرح .

## المرصد الثاني فى القول الشارح

و فيه ثلاثا وأربعون

### التلويح الاول فى الحد

الحد التام هو القول الدال على ماهية الشيئ وجمع مقوماته كلها ، و يتركب فى الحقائق الاصلية من اجناسها وفصولها . وما لا تتركب فيه لاقول دال عليه فان احد اللفظين ان دل على ما وراء الماهية فليس القول حداً وان دلا على الواحدانى فترادفاً . واللفظ الواحد اذا دل على الذات فهو اسم لحد وان دل على البعض فلا حد به <sup>١</sup> . وليس الغرض من الحد التمييز لحصوله بخاصة واحدة <sup>٢</sup> ولا المشروط بالذاتى لحصوله بفصل وبعده نافص وهو الذى اخذ فيه الجنس البعيد مع الفصل كقولنا للانسان انه جوهر ناطق وقد اخل ببعض الذاتيات لعدم دلالة الاعم عليها اصلاً ولدلالة الخاص التزاماً وهو غير معتبر ، بل الغرض من الحد تصور كنه الشيئ كما هو ويتبعه التمييز . ولا ابجاز فى الحد ولا تطويل أما فى المعنى فلان غير المقوم لا يورد والمقوم لا يحذف وأما فى اللفظ فالجنس الفريب اسمه اغنى عن تعداد <sup>٣</sup> مشتركات المقومات لدلالته عليها تضمناً والفصول وان كشرت لادلالة لبعضها على بعض الا بالالتزام فيذكر جميعها ، وان اورد حد الجنس مقام اسمه لاضير وترك مثل هذا الايجاز لا يباح فيه عن الحدية <sup>٤</sup> ، فمن شرط فى الحد الايجاز مخطئ <sup>٥</sup> ، والوجيز <sup>٦</sup> مضاف وكائن من وجيز <sup>٧</sup> كنسبة <sup>٨</sup> طول لآخرى <sup>٩</sup> فالاضافات <sup>١٠</sup> المجهولة لا يحد بها <sup>١١</sup> الغير الاضافيات <sup>١٢</sup> المعلومة دونها .

(١) ع م : حدية (٢) ع : من الخاصة وحدة ، خ : بخاصية (٣) ع : تعداد

(٤) خ م : الحادته ، ش مثلها بلا نفطة (٥) خ م : فخطا (٦) خ م : الوجيز ، ع : (راجع ذيل الصفحة التالية )

### التلويح الثانى فى الرسم

وهو قول مؤلف من خواص الشئى و اعراضه التى تخصه جملتها معا . و البام منه ما وضع فيه الجنس لتقييد ذات الشئى ، والنافص ما ليس كذلك . واللفظ الواحد كالخاصة لا يكفى للرسم فانه خاصة الخواص<sup>١</sup> المتلازمة ان كانت لحقيقة فيسوغ رسم الكل<sup>٢</sup> بها اذن فلا يميز فلاجواز ولا يقدح هذا فى القول الذى استقصى فيه فى ذكر اللوازم . ولا رسم واحد لمخلفين .

### التلويح الثالث

ينبه فيه على امتلة فى الخطأ ليهذب الطبع فى الموفى لنلا يأخذ الشارح اللوازم العامة كالوجود والعرضية مكان الجنس والجنس والفصل احدهما مكان الآخر كقولهم العشق افراط المحبة بل هو محبة مفرطة ، ولثلا يحدا الجنس بنوعه كتحديد هم الشر بظلم الناس ، ولا يؤخذ جنس مكان جنس كمن اخذ العوة والملكة فى حد الفاجر<sup>٣</sup> و القادر على الفجور كل مكان الآخر ، ولا يضعن<sup>٤</sup> الموضوع مكان جنس كاخذهم الخشب فى حد الكرسي ، ولا الموضوع الفاسد مكانه كقولهم الخمر غيب معصرو كذا الرماد خشب محنرق ، ولا الجزء مكانه كقولهم الانسان حيوان باطق وعوا بالحيوان ما

(١) خم : للخواص . وفى الشرح : خاصة الخواص الملازمة هى كالكتاب والضاحك والمنصب العامة فان كل واحد منهما خاصة للباقى وللانسان (٢) يريد بالكل الذات و باقى الخواص ، شرح (٣) خ : العاجز . وفى الشرح : هو كما يعال العفيف من له قوة يمكن بها من اجتناب الشهوات البدنية فان العاجز له هذه العوة ايضا الا انه لا يجنب (٤) ش : نضعن .

بينة تأييدات الصفحة السابقة

الوجيز (٧) خ : وجز ، ع : وجيز (٨) ع خم : لنسبة . (٩) ش : بالاحرى ، ط : لآخر (١٠) م : الاضافات ، خ : و الاضافات المحمولة (١١) ش م : لا يحدها (١٢) م : الاضافات ، وفى الشرح : فالوجيز من الاضافات المجهولة فلا يحده بالامور الغير الاضافية فى ذواتها وماهابها المعلومة دون ملك الاضافات .

يخصص به <sup>١</sup> فذلك لا يقال على المخلفات فلاجنسية بل تورد حيوانية غير مشروطة بتقييد ولا تقييد اذ لو شرط بالتقييد لاجواز لافتران الفصل به . ولا تؤخذ الانفعالات مكان الفصول فانها اذا اشتمت قد تبطل <sup>٢</sup> وهذه منبئة .

ولا يُعرّف الشيئي بمنله في المعرفة والجهالة كقولهم ان الزوج ما ليس بفرد فضلا عن <sup>٣</sup> ان يُعرّف بالاخفى كقولهم ان المثلث شكل زواياه الثلاثة مساوية لعائمتين . ولا يعرف الشيئي بما لا يعرف الا به كقولهم ان الشمس كوكب تطلع نهارا ولا بد من اخذ طلوع الشمس في حد النهار .

ولا يكرر الشيئي في الحد كقولهم ان الانسان حيوان جسماني ناطق وقد دخل الجريمة في الحيوان الا في محال الضرورة كقولنا ان الاسود شيئي قام به السواد من حيث هو كذلك لئلا يُظن انه مجرد ذلك الشيئي .

والمتضايفان كالأب والابن اخذ كل منهما في حد الآخر لمعية العلم بهما ولا يعلم ان التجديد باباه العلم فيقدم لا بما معه ومن علم احد المتضايفين علم الآخر بل الصواب ان يؤخذ الذاتان مجردتين عن المتضايف مع السبب الموضع للاضافة فينتصب حدا كقولنا ان الاب حيوان يولد آخر من نوعه من نطقته فلا مرجع فيه الى الابن . و فرفور يوس اخذ كلا من الجنس والنوع في حد الآخر فحمل على سهوه .

وليس من شرط كل قول يشارح ان يعرف المشروح له حديثه او رسميته فقد عرفناك اجزائهما حين لم تعلمهما بما كنت <sup>٤</sup> سعرف انه احدهما . هذا ما اردنا من التركيب الموجه الى النصور ونذكر التركيب الموصل الى التصديق .

(١) اي بالانسان او الناطق ، ف شرح (٢) انما قيد بقدر لان من الانفعالات ما لا تبطل كالحركات السماوية والمعدات النفسانية ، شرح (٣) لا يوجد «عن» في ع (٤) خع : كنب ، ش بلا نقط . وفي الشرح : « انما قد عرفنا اجزاء الحد والرسم حين لم يكن الحد والرسم معلومين » وايضا : « فقد عرفت اجزاء الحد والرسم حين الجمل بهما بما سعرف انه واحد منهما على المبين .

## المرصد الثالث فى التركيب الخبرى

وفيه اربع تلويحات

### التلويح الاول فى انواع القضايا

وهيها مقدمة : اعلم ان للشئى وجودا فى الاعيان اى فى نفسه وهو المدلول عليه لالبدال ، ووجودا فى الازهان وهودال على العينى حقيقة لا وضعا ، ووجوداً فى اللفظ وهودال وضعا على الذهنى ومدلول من جهة الكتابة ، ووجوداً فيها . و دلالتنا هذين الاخيرين تختلفان بالاعصار ولا كذلك الدلالة الاولى .

واللفظ المركب اما ان يكون على سبيل التقييد وهو المستعمل فى الاقوال الشارحة ، و كثيراً ما يقوم مقامه لفظ واحد كقولنا الحيوان الناطق المائت ويقوم مقامه الانسان . وماسوى هذا اما ان يتطرق اليه الصدق والكذب ام لا ، والاول هو مطلوبنا وهو الخبر والفضية والقول الجازم وهو قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب .

وهذا لا يخلو اما ان يكون اذا حلل كل جزء اول له لا يصلح وحده للخبرية او يصلح ، فالاول يسمى قضية حلية كقولنا الانسان حيوان اوليس . والمتقدم فى الوضع هيها ونحوه يسمى الموضوع ونحو المتاخر المحمول و«ليس» حرف سلب . ومن خاصيتها بساطة اجزائها اوتقييدها ان كثرت بحيث يصح ان يدل على كل واحد بلفظة واحدة .

١) فى الشرح : احرص بلفظ اول عن المفردات التى ينتهى اليها تحليل الشرطيات ولفظ وحده عن كل واحد من الاجزاء الاول باعتبار التحليل حال انضمامه الى الاخر فانه اذ ذاك غير صالح للخبرية وانما يصلح لها حال انفراده لاحال تركيبه .

والثاني يسمى الشرطية<sup>١</sup> ولا يخلو اما ان يكون اصل الرباط بين جزئيه بلزوم او بعناد . و الأول يسمى شرطية<sup>٢</sup> متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، ويسمى ما قرن به حرف الشرط من<sup>٣</sup> جزئيهما المقدم والمقرون بحرف الجزاء التالي ، والثاني منفصلة كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا و اما ان يكون فردا ، وقد اخذ [ت] قضيتان فيهما واخرجتا باقتران<sup>٤</sup> هذه الادوات عن<sup>٥</sup> الخبرة لعدم صلوح كل واحد المتصديق بعد هذه ، ولولاها كانت قضايا . والاولى لجزئيهما<sup>٦</sup> ترتيب يتغير المعنى بتغييره دون الثانية . والاولى اذا تكثرت<sup>٧</sup> القضايا فى تاليها يتكثر لتكثّر الربط بالمقدم وتسام الكلام التصديقي عند اول ما قرّن ، وان تكثرت<sup>٨</sup> فى المقدم فلا تكثّر<sup>٩</sup> . وليكن « هذا به ذات الجنب » أحد الجزئين و « به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ونبض منشارى<sup>١٠</sup> » كلها يؤخذ تارة فى المقدم واخرى فى التالى ومربوطا به ويمتنع . بخلاف المنفصلة فان كثرة القضايا لا تخرجها عن الوحدة . والحملية ايضا اذا تكثرت فى جزئيهما حرف عطف او ما يوجب الاستقلال فى الآحاد تتكثر فى ايها كان . واشترك<sup>١١</sup> الشرطيتان فى انحلالهما<sup>١٢</sup> اولالى الحمليات ومنها الى المفردات وان لا يُبدل بلفظ<sup>١٣</sup> على احد اجزائهما الأول .

و لكل من هذه ايجاب و سلب ، فايجاب الحملية كقولنا الانسان حيوان اى المفروض ذهنا وعينا انه انسان دون شرط تعميم و تأييد و مقابليهما هو حيوان و

- 
- (١) ع ش : الشرطى (٢) ع ش : شرطيا متصلا (٣) خ : بين (٤) ع ش خ : منفصلا (٥) ع : او يكون (٦) م : باقران (٧) م : غير (٨) ع ش خ : لجزئيهما (٩) ع ش خ : كرت (١٠) ش : كثر (١١) م : يتكثر ، و فى الشرح : يريد فلا يلزم النكر (١٢) ع : متساوى ، ش بلا نقط . خ م : ييض منشارى (١٣) ع : اشتراك (١٤) فى الشرح : من الشرطيات ما يكون مركبة من شرطيات ايضا كما يتبين فيما بعد فلا يكون اول انحلال تلك الحمليات . ويمكن ان يتاول بان مراده بانحللها اولاً لانهما تنحل الى الحمليات قل انحلالها الى المفردات . (١٥) قوله بلفظ ، يريد به المفرد لا المركب ، شرح .

يخص<sup>١</sup> به النسبة بهو. و سلبها كقولنا الانسان ليس بجبر، و حاله ما سبق. و ايجاب المتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و هو يتعلق باثبات اللزوم و ان كان بين السالبتين، و سلبها ما يقطع اللزوم كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود. و ايجاب المنفصل<sup>٢</sup> ما يوقع العناد و ان كان بين سالتين [ و ] مثاله ما ذكرنا، و سلبه ما يقطع العناد كقولنا ليس « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا ». و اشترك ايجاب الثلثة فى ايقاع نسبة<sup>٣</sup> ما بين الجزئين و السلب فى رفع تلك النسبة.

و المتصلة الموجبة اذا قرن باحد جزئها حرف السلب و ادخل عليهما لفظة « اما » بعد حذف اداتيهما<sup>٤</sup> صارت منفصلة و ان كان التالى اعم فليكن عند القلب السلب ماخوذا فيه<sup>٥</sup>. و المنفصلة اذا قرن باحد جزئها السلب و ادخل فيهما<sup>٦</sup> اداتا الاتصال صحت متصلة لانه اذ لم يجتمع وجود امرين يلزم من وجود احدهما عدم الآخر و اذا لزم<sup>٨</sup> معية وجودهما يعانده<sup>٩</sup> وجود احدهما عدم الآخر.

و المنفصلة منها حقيقية و هى التى يراد فيها بامّا منع الجمع و الخلو، و منها غير حقيقية و هى التى تمنع الجمع دون الخلو كقولنا هذا المحل اما ان يكون ابيض او<sup>١٠</sup> يكون اسود، او منع الخلو دون الجمع كقولنا اما ان لا يكون هذا المحل ابيض و اما ان لا يكون اسود. و كل ما منع الجمع فقط اذا ادخل اداة الانفصال على سلبى جزئيه منع الخلو فقط.

(١) ش : يختص (٢) م : المنفصلة (٣) م : النسبة (٤) ش : عليها

(٥) ع خ : اداتها، ش : اداتها (٦) فى الشرح : كانه اعتبر فى الانفصال العناد فى الجمع خاصة و لم يعتبره فى الخلو فانه اذا قرن حرف السلب بالمقدم صارت منفصلة ما نعة الخلو فلا يصح منعه من اقتران حرف السلب بالمقدم عند قلبها الى المنفصلة الا اذا عني بها ما نعة الجمع لا مانعة الخلو (٧) ش : فيها (٨) ع خ : و اذا انتفى (٩) خ : يغاير (١٠) م : و اما ان لا يكون.

وقد تتأتى متصلة صادقة من جزئين كاذبين كقولنا ان كانت العشرة فردا فهي غير منقسمة بمتساويين، وكذلك المنفصلة الا انها غير حقيقية كقولنا « الفلك اما ان يكون حارا او باردا » فى جواب من اثبتها عليه .

و المتصلة لا يجب فى اتصالها اللزوم بحسب الاقتضاء الذات الامر بل ان كان صحبه<sup>٢</sup> ايضا يجوز كقولنا ان كان هذا كاتبنا فهو ضاحك و هما لازما امر غيرهما . والمتصلة والمنفصلة يصح قلبهما الى العملية اذا صرح باللزوم والعناد كقولنا طلوع الشمس يلزمه وجود النهار ، او : يعانده الليل . وقد يصح القلب على غير هذا الطريق<sup>٥</sup> .

و الايجاب ايسر من السلب اذا الأعدام و السلوب يؤخذ فى حدها ثبوت ما<sup>١</sup> و الا لامفهوم لها ، و لا ينعكس .

### التلويح الثانى فى خصوص القضايا و اهمالها و حصرها

اعلم ان موضوع القضية اما ان يكون جزئيا و تسمى حينئذ مخصوصة و شخصية ، موجبة و سالبة ، كقولنا زيد كاتب ، او : ليس ، او كليا . فان لم يبين قدر الحكم و كمية الموضوع سميت مهمة ، موجبة او سالبة ، كقولنا الانسان فى خسر اوليس . و ان بين كمية الموضوع سميت محصورة و هى اما كلية موجبتها كقولنا كل انسان حيوان و سالت بها « لاشئى من الانسان بحجر » و « ليس و لا واحد » . و لم يقتصر على ليس لاشعاره بحاضر الزمان و تخصيص الواحد . و اما جزئية موجبتها

(١ م : الاقتصاد ٢) م : صجبة ٣) لا يوجد « قد » فى ش ٤) ع :

من ٥) شرح : يريد كما فى قولنا ان كان الحيوان متحركا بالارادة فهو صاحب غرض وهذا لا يصح الا فيما كان القدم والتالى مشتركين فى جزو ولهذا خصصه بقد . ٦) شرح : يريد ان السلب لا يتحصل فى الذهن الا سلبا لشيئ وكذا العدم اذ هو عبارة عن رفع الثبوت ، واما ان ذلك لا ينعكس فلان الايجاب لا يفتقر فى تصويره الى تصور السلب والعدم .



بعض الناس كاتب وسالبتها ليس بعض الناس كاتباً اوليس كل ، فان سلب البعض متعين فيهما وحال الباقي لم يتعرض [ له ] و « ليس ولا بعض » يعم .

و اذالم يطلب حال الجزئى فى العلوم والاهمال مغلط حذفنا<sup>٢</sup> ولم يعتبر غير المحصورات الاربع . و المفظ الحاصر يسمى سوراً مثل كل و بعض ولا شيئى ولا واحد ولا بعض ولاكل وغيرها .

و المهمل يذكر فيه طبيعة صالحة لان تكون قضية كلية او جزئية . والانسانية لو وجب فيها من الوحدة والكثرة واحد ما قيلت على الآخر . ولو وجب فيها الاستغراق ما كان الشخص الواحد يقال له<sup>٣</sup> « انسان » كما لا يقال له « رجال » وماقرنه احوال بشرايط<sup>٤</sup> لوخلى وحده كما هو لا يقتضيها . والانسانية بالاشارة تخصص<sup>٥</sup> و بسورما تتعمم فليسا مقتضياها<sup>٦</sup> . و اسماء الجموع<sup>٧</sup> مهمله ايضا لما قلنا . و اذا عرفت فاعلم<sup>٨</sup> ان الالف واللام وان كان فى لغة العرب قد يزداد<sup>٩</sup> للتعميم فانه قد<sup>١٠</sup> يشار به الى الحقيقة الذهنية كقولهم<sup>١١</sup> ان الانسان عام و نوع ، و لو استغرق لقام مقامه لفظة كل و ليس كذلك . و قد يراد به تعريف المعهود<sup>١٢</sup> ، فان اورد موضوعاً لقضية صارت شخصية . و قد يعنى به التوصيل<sup>١٣</sup> كقولهم هذا الرجل . و المهمله فى قوة جزئية لانه لما كان الايجاب و السلب على الكل يدخل فيه البعض فيتيقن<sup>١٤</sup> البعض فى المهمل و يشك فى الكل فواجب<sup>١٥</sup> ان تكون فى قوتها . و الحكم على البعض لا يقضى موافقة الباقي ولا مخالفته ، وكذلك الاهمال .

- (١) ع ش : اذا (٢) م ع ، حذفنا ، ش : حذفناه ، ويحتمل : حذفنا (٣) خ م : انه (٤) م : لشرايط ، ع : الشرايط (٥) خ : متخصص (٦) م : مقتضياها (٧) خ : المجموع (٨) م : فاعلم (٩) خ ع : يراد ، ش بلا نقط ، م : يزداد للتعمم ويحتمل : يراد به التعميم (١٠) لا يوجد « قد » فى م (١١) خ : كقوله (١٢) ش : المعهود (١٣) م : التوصل (١٤) خ ع : فيتيقن (١٥) خ ع : ما وجب .

و الشرطية المتصلة سورها «كلما» و«دائما» في الايجاب الكلى و «دائما ليس» و «ليس البتة» في السلب . و الثلاثة<sup>٢</sup> تصلح لسور ايجاب المنفصلة وسلبها الكليين ، و سور جزئيهما هو «قد يكون اذا كان» او اما او «ليس دائما» او «ليس كلما» او «قد يكون لا» ، فنقول في الشرطية المتصلة «قد يكون اذا كان زيد في البحر فهو غريق» ، فهو اتصال جزئى موجب يلزم حين لم يسمح وليس له سفينة او يقرن آبهنه «قد يكون ليس» او مراديه . و في المنفصلة نقول «قد يكون اما ان يكون زيد في السفينة او يغرق» اى اذا كان في البحر . و تسلبه بالاسوار المذكورة ايضا . و اذا خلى «اما» و اذا كان» و «ان كان» لا يقتضى الجزئية و الاضادات احد السورين الكلية و الجزئية و ما احتاجت الى الآخر و ليس كذلك . و خصوص الشرطيات بتعيين الآن فان خصوصها واهمالها وحصرها يتعلق بالاوقات و الاوضاع كما كان في الحملات متعلفا بالاعداد فقد تتركب شرطية<sup>٧</sup> كلية من حملتين جزئيتين .

### التلويح الثالث فى لواحق القضايا و بعض تراكيبها و احكامها

انه قد يزداد فى القضايا ما يفيد احكاما لا يقتضيها مجرد الحمل كلفظة انما

- 
- (١) خ : او (٢) فى الشرح : هذه الاسوار الاربعة وهى كلما و دائما للكلى الموجب و دائما ليس و ليس البتة للكلى السالب منها واحد يختص بالمنفصلة وهو كلما و الثلاثة الباقية تستعمل فى المتصلة و المنفصلة (٣) ع : او يقرن ، اذا يقرن ، خ : او نقول (٤) ، ع و سلبه (٥) م ش : للكلية ، و فى الشرح : اذلو اقتضت الكلية لضادات سور الجزئية<sup>١</sup> و اسنغت عن سور الكلية و لو اقنضت الجزئية فلا يقرن بها سور الكلية لضاداته و ما احتاجت الى سور الجزئية لاسنغائها عنه . هكذا حكم صاحب الكتاب و فى هذا بحث و هو انه لامضادة بين سور الكلية و الجزئية لصدق احدهما مع الآخر ثم ان الربط بين جزئى المتصلة هو اللزوم المقضى للدوام بدوام صدق المقدم حيث لم يقرن به سور مختص للزوم بحال او وقت فيبادر الذهن الى الدوام .
- (٦) خ : الازمان ، و فى الشرح : ليس المراد من الان ههنا ما لا ينقسم بل المراد به الوقت المعين (٧) ع : الشرطية الكلية (٨) فى الاصول : يراد ، بلا نقطه .

فى العربية فانها اذا ادخلت فى القضية تفيد حصر الجزء، المأخوذ فى قضية اخرى سالبة بالقوة او بالفعل فى الجزء الآخر فتارة تقتضى حصر الموضوع فى المحمول و تارة بالعكس . و كالألف و اللام فى المحمول كقولنا الانسان هو الضحاك فانه يفيد حصر المحمول فى الموضوع و المساواة . و يدخل فى القضية حرف السلب لنفى مقتضيهما<sup>٢</sup> مع جواز بقاء القضية على ايجابها فيقال ليس ج الاب و يراد اتحاد حقيقتيهما تارة و اللزوم اخرى . و فى الشرطيات يقال لما كان النهار راهنا<sup>٣</sup> كانت الشمس طالعة و هذا مع ايجاب الاتصال فيه يسلم<sup>٤</sup> وقوعها . و قد يقال لا تكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا - او حتى يكون او الا ان يكون<sup>٥</sup> - فان شئت حذفت الادوات و ابقيت<sup>٦</sup> السلب و جعلتها منفصلة او حذفته<sup>٧</sup> ايضا و جعلتها متصلة ، و هى الى الانفصال اقرب<sup>٨</sup> لقلة الحذف فيه . و يقال « لا يكون المحل حارا و هو بارد » و هو مشعر بمنع الجمع دون الخلو ، فان حذفت السلب آبت<sup>٩</sup> منفصلة غير حقيقية ، او تدخل اداة الاتصال عليها و التالى هو السالب اذ بالعكس لا يلزم اللزوم .

و المنفصلة اذا اورد لازم جزئها الاعم بدله صارت غير حقيقية كقولنا اما ان يكون زيد فى البحر و اما ان لا يغرق ، فالأخير لازم اللاكون فى البحر و هو اعم . و قد يتركب كل من الشرطيتين من مثليه و من عددى قسيمه<sup>١٠</sup> و من مثله مع الحملية و من قسيمه معها ، فنقول « اذا كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

---

(١) م : الضاحك (٢) ع خ : مقتضيهما ، و فى الشرح : يعنى بذلك مقضى انما و مقتضى الالف و اللام فى المحمول (٣) ع : زاهما ، زاهيا ، و فى الشرح : الراهن فى المثال الذى ذكره معناه البات (٤) ش : تسليم ، م ع : تسلم (٥) خ م ش : الا يكون . و فى الشرح : فان هذه العبارات الثلاثة اعنى او وحتى و الا ان متقاربة المفهوم (٦) فى الاصول : بقيت (٧) ع : حذفها (٨) فى الشرح : هذا انما هو بالنظر الى اللفظ و اما بالنظر الى المعنى فهى الى الاتصال اقرب كما ذكر فى غير هذا الكتاب (٩) خ ش : ات ، م : انت (١٠) ح : قسيمه . و فى الشرح : يعنى المصلة من منفصلتين و المنفصلة من متصلتين .

فكلما كانت الشمس غاربة فالليل موجود ، ركبت متصلة من متصلتين ، فاذا قرنت باحدى الشرطيتين السلب و حذفت الاداة وادخلت اداة الانفصال صارت منفصلة من قسيمها<sup>١</sup>، ونقول اما ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا ، و اما ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا<sup>٢</sup>» اى اما ان يصح هذا التقسيم و اما ان يصح ذاك التقسيم هى منفصلة من مثلها ، و ان اقرنت<sup>٣</sup> باحد جزئى الاولى السلب و بدلت الاداة الاولى للانفصال باداة الاتصال صحت متصلة من قسيمها<sup>٤</sup>. و نقول اما ان يكون « اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجوده ، و اما ان يكون « اما ان تكون الشمس غاربة و اما ان يكون الليل موجودا » هى منفصلة تركبت<sup>٥</sup> من مثلها و قسيمها<sup>٦</sup>. و ان اقرنت<sup>٨</sup> سور المتصلة و اداتها بدل اداة الاولى للانفصال و السلب مع احد جزئيهما صحت متصلة منهما و نقول ان كان « كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فالشمس علة النهار ، ركبت متصلة من مثلها و حمية و اذا اقرنت بالحمية السلب و بدلت اداة<sup>٩</sup> الاولى باداة الانفصال صارت منفصلة منهما . و نقول ان كان هذا عددا فهو اما زوج و اما فرد ركبت متصلة من قسيمها و حمية ، و ان بدلت الأداة و ادخلت فى الحمية سلبا صحت منفصلة منهما<sup>١٠</sup> .

- 
- (١) خ م : قسيمها (٢) عبارات النسخ مشوشة فى هذا المثال و ما ذكرناه فى المتن هى الصورة الصحيحة التى يفتضيها المقام (٣) خ ش : اقرنت (٤) خ : قسيمها (٥) زاد فى خ بعد « موجود » : و اما ان يكون الليل موجودا (٦) خ ش : ركبت (٧) ش خ م : و قسيمه (٨) ش خ : اقرنت (٩) ع : اداة (١٠) شرح : اعلم ان كل واحد من هذه الاقسام قد تتضاعف الى غير النهاية مثل ان المتصلة من متصلتين قد يكون كل واحد من المتصلين على اقسامها الستة و كذا الكلام فى اجزاء اجزائها و هلم جرا و قد ظهر فى أثناء ذكر اقسام الشرطيات كثير من لوازمها . و يجب ان تعتبر صفة اللزوم فى هذه الاقسام من غير النظر الى المواد .

## التلويح الرابع فى العدول و التحصيل و فيه ضابط للمحمل

اعلم ان كل قضية اما معدولة و هى التى جعل حرف السلب جزء موضوعها او محمولها ، و اما محصلة و هى ذات الجزئين المحصلين .

و حق كل قضية حملية ان يكون فيها موضوع و محمول و نسبة . و كل يستحق لفظا دالا عليه . و كذلك الشرطيات . الا ان الروابط قد نطوى فى بعض اللغات ، و قد لا يتأتى الانطواء كما فى لغة الفرس فى قولهم زيد دانا است و فى العربية يقال زيد هو عالم . و اللفظة الدالة على النسبة هى التى تسمى الرابطة . و فى العربية يربط بلفظة هو و بكائن و يوجد كما يقال زيد يوجد كاتباً ، او كائن كذلك . فتصير هذه اداة بهذا المعنى ، وكانت بازاء مفهوماتها اسماء و افعالا ، فهى مشتركة اذن . و فى لغة العرب ان تقدم السلب على الرابطة فينفىها و يقطعها فالقضية سالبة ، و ان تاخر عنها فيرتبط بها و يصير جزءاً من المحمول كقولنا زبد هو غير كاتب . و القضية مع الرابطة نسمى ثلاثية و دونها ثنائية .

و الفرق بين السالبة البسيطة و الموجبة المعدولة ان الاولى تصدق على المعدوم - اذ المتنفى يصح نفى صفاته - و الثانية اثباتية و لا اثبات الا على وجود احد الوجودين<sup>٢</sup> فيثبت عليه الحكم بحسب احد نباتيه او كليهما ، فلا يقال « العنقاء هو غير بصير » بل « ليس هو بصيراً » ، و الموجبة المعدولة كالتى محمولها غير البصير يكذب فى البصير و المعدوم و السالبة المعدولة تصدق فيها كقولنا فلان ليس هو لا بصير ، بخلاف تعاقب السلوب فان ازواجها اثبات و افرادها نفى .

و الثنائية كونها موجبة معدولة او سالبة بسيطة يتعلق بنية المتكلم الا اذا كان اللفظ لا يستعمل الا للعدول كغير فى العربية فيتعين .

(١) لا يوجد « حرف » فى خ ش م (٢) لا يوجد « كل » فى ش (٣) ش :

و قد بوحث<sup>١</sup> في ان القضية العدمية و هي التي محمولها يدل على سلب شيئي ممكن للموضوع او نوعه او جنسه كقولنا زيد اعمى هل هي مساوية للمعدولة كقولنا زيد هو غير بصير او هي اخص . وليس هذا بحث المنطقي فان ذلك يختلف باللغات ففي الفارسية هما متساويان و لا يقال<sup>٢</sup> للحجر غير بصير و لا يقال له اعمى و لا نابينا اى غير البصير ، و في العربية المعدول اعم اذ يقال للحجر غير بصير و لا يقال له اعمى والبارى غير جسم وليس ذلك امرا يمكن فى حقه ، ولا نوع ولا جنس له ، بل على المنطقي ان السلب اذا تأخر عن الرابطة اوارتبط بها كيف كان - ان لم يعتبر التأخر كلغة الفرس - فالقضية موجبة . و اثبتوا الواحا فى هذا البيان و هي ضبيعة<sup>٣</sup> .

فالقضايا اربعة موجبة بسيطة و سالبة كذلك و معدولتان .

**ضابط فى الحمل :** و ليكن معينا اجزاء الحمل و ما يتعلق به . اذا قلنا ان الحمل ناهل<sup>٤</sup> ينبغي ان يتبين<sup>٥</sup> مفهوماتها ان الاول اعنى به السماوى او الارضى ، والثانى المشترك بين الرّيان و ضده ايها مقصود . و اذا قلنا زيد هوا ب<sup>٦</sup> ثمين جهة الاضافة . و اذا قيل هذا الخمر مسكر فليراع بالقوة كما فى الدن<sup>٧</sup> او بالفعل ، الكثير او القليل ، كله او جزئه . و اذا قيل الثلج ينزل<sup>٨</sup> يُعين المكان من انه فى البلاد الباردة او الحارة و الزمان من انه فى الشتاء او الصيف . ويعرف الربط كما اذا قيل « ما يعلم الحكيم فهو كما يعلمه » انه الى ايها يرجع من الحكيم و علمه . و يُبين الشرط كما اذا قلنا « المتحرك متغير » فيراعى مادام متحركا ، فان اهمال هذه مغلط جدا .

- 
- (١) خ : يوجب (٢) م : و لا يقال للحجر كورى اى اعمى و لا نابينا اى غير البصير  
 (٣) فى الشرح : انما كانت ضبيعة لاختلافها باختلاف اللغات و خروجها عن ذكر نظرا للمنطقي و ان تلك المناسبات لا تخفى على من وقف على الاصول التى يتضمنها هذا الفصل . و هذه الالواح مشهورة فى كنهم (٤) خ م : معينا (٥) شرح : يريد باجزاء الحمل اجزاء القضية الحملية (٦) خ : باهل . شرح : الناهل من اسماء الاضداد فانه يطلق على الريان والعطشان (٧) خ م : يبين .

## المرصد الرابع فى جهات القضايا وتصرفات فيها

و فيه خمس فصول

### التلويح الاول فى الجهات

اعلم ان المحمول وما يشبهه نسبته الى الموضوع ونحوه اما ان تكون  
ضرورية الوجود اى لا بد من كونها فى نفس الامر كقولنا الانسان حيوان اولى ،  
او ضرورية اللاوجود كفى قولنا الانسان حجر او ليس ، او غير ضرورية الوجود و  
العدم بل ممكنة كما فى قولنا الانسان كاتب اولى . وتصدق على الاولى لفظة الواجب  
و على الثانية الممتنع و على الثالثة الممكن . وهذه الالفاظ الثلاثة تسمى الجهات .  
وكل قضية لها صلوح ان يصدق عليها فى الايجاب احد هذه يسمى مادته و ان صدق  
على السلب اخرى . و الجهة فولية زائدة على نفس القضية و المادة هى التى باعتبار  
ذلك الصلوح فيتبدل كاذبها بصادقها وهى بحالها . ويسلب جهة منها وقد يبقى موجبة .  
والجهة لما كانت لفظة دالة على وثاق الرابطة وضعفها فمكانها عندها والقضية  
المصرح بجهتها تسمى رباعية وفى الثنائيات حرف السلب مكانه قبل المحمول لانه ينفيه ،  
و فى الثلاثيات قبل الرابطة . والسور مكانه قبل الموضوع او مدلوله لانه معين كميته  
وان كان قد يتوسع فى وضعها لا كذلك .

و يقال للواجب و الممتنع الضرورى و ان كان احدهما فى الوجود والاخر

---

(١) خ : ممكنه (٢) فى الشرح : يريد بالفولية ما يدل عليها بالقول والقول  
هيئنا هو اللفظ من غير تقييد له بالمركب كما كان الاصطلاح واقعا عليه فعلى هذا ما يدل  
عليه بلفظة الواجب هو الجهة الواجبة . و بهذا يظهر الفرق بين المادة و الجهة فان  
الجهة هى ما يصدق على القضية من مدلولات هذه الالفاظ فتكون الجهة زائدة على القضية  
و اما المادة فهى القضية بعينها .

فى العدم . نم الضرورة اما مطلقة غير محتاجة الى شرط لتداهر كقولنا القيوم حى و اما مشروطة اما بشرط<sup>١</sup> دوام الذات كقولنا كل انسان حيوان - و لا نغنى<sup>٢</sup> تسمرده بل مادام ذاته موجودة - و اما بشرط ان يكون الموضوع موصوفا بما وضع معه كقولنا المتحرك متغير مادام متحركا ، و فرق بينه و بين ما قبله فان ذلك وضع فيه اصل الذات و ههنا وضع الذات مع صفة التحرك اللاحقة بامر محصل دونها . و اما بشرط وقت معين كقولنا القمر بالضرورة كاسف ، او غير معين كقولنا الانسان بالضرورة متنفس ، او بشرط فى المحمول كقولنا الانسان ماش ماشا . و هذا يطرد ايضا فى ما ذكرناه وان كان له ضرورة بجهة غيره ، و يعتبر الوقت المعين و غير المعين فى موضوع له لازم ضرورى يسوقه<sup>٣</sup> الى الحكم وقتا ما و غير ذلك من الاوقات . و شرائط الحكم ان تعرضت فهى جزء احد الجزئين و الا بالضرورة بها . فهذه ستة اصناف . و المشروطة الاولى جمعناها مع الضرورية الاولى فى اطلاق الضرورة لوجوب النسبة فيها لنفس الموضوع والمحمول ، ولم يشترط فى هذه المشروطة لادوام الذات حتى يخالفها مخالفة بعيدة ، و لا نغنى بالضرورى الوجود غيرهما . و قد يوجد دائما غير ضرورية كما يتفق لبعض الناس لازم للوجود او سلب دائم كسواد احد و لا يياضه ، و لا ضرورة لهما لذاته .

و لا حمل دائم غير ضرورى فى الكليات اذ ما لا وجوب فيه لا ترجح فلاتعين لجزم العقل بالدوام . و ايضا مالميس بذاتى و لا لازم الهية هو جاز المفاقة فلا سليل لمعرفة دوامه فى الجزئيات . وظن منه ان لا ضرورى غير دائم فى الكليات ولم يعرف ان من اللوازم لوازم ماهية تسوق جميع جزئياتها الى امر فيصح الحكم الحاصر لها به . و الامكان قد يعنى به ما يلازم سلب ضرورة العدم و هو الاصطلاح العالمى ،

(١) لا يوجد « اما بشرط » فى ع (٢) ع : ولا يعنى (٣) ع م : ليسوقه

(٤) خ م : المعد (٥) خ : يستوف .



و وجه الخواص ما يسلب الضرورتين اى الوجود و العدم عنه . وضح الأمكان العامى على طرفيه لصدق الغير الممتنع عليهما<sup>١</sup> فخصّوه باسم الامكان ، و قد دخل الواجب فى الاول دون الثانى فصارت الأقسام بحسب هذا ثلاثة واجب و ممكن و ممتنع ، و كانت بحسب المصطلح الاول ممكن و ممتنع . و الذى ليس ممكنا بالمعنى الثانى هو اما ضرورى الوجود او العدم ، و يتعين فى سلب الاول الامتناع و تدخل الاربعة<sup>٢</sup> من الضروريات تحت الثانى<sup>٣</sup> لتوقف ضرورتها على غير نفس الموضوع والمحمول . و قوم حصروا الامكان بالقضية العريّة عن الشرائط الاربعة ايضا كقولنا الانسان كاتب فصارت الاقسام اربعة : ضرورى الوجود و العدم و ما له ضرورة ما و ممكن . و آخرون اخذوا الأمكان بحسب حال الشئى فى المستقبل فان كان لايجب وجوده و عدمه فى كل وقت من المستقبل فهو ممكن وان وقع ، و الا فلا . و جميع الاعتبارات صحيحة .

و من ظنّ أنّ من شرط الممكن ان لا يكون موجودا فى الحال بل معدوما لأن الوجود يُخرج من الامكان الى الوجوب لم يعلم ان العدم ايضا على هذا الوجه يخرج به الى ضرورة العدم فان لم يخلّ هذا فلا يخلّ ذاك ثم ان كان الممكن ينبغى ان لا يتحقق فمممكن العدم ينبغى ان لا يكون فى الحال معدوما فيكون موجودا و هو بعينه ممكن الوجود فشرط فى لا وجوده وجوده . و الوجود الحالى لا ينافى العدم فى الاستقبال فضلا عن الأمكان .

و الأمكان على المترتبات واقعة بالاشتراك وعلى الاخص ايضا باعتبارى جهة

(١) ش : ما سلب (٢) خ . عليها (٣) شرح : يريد بالاربعة الضرورية

المشروطة بالوصف العنوانى و الوقتيتين التى بشرط المحمول (٤) خ : الباقي

(٥) شرح : يريد بالترتب ما هو بالخصوص و العموم فان الاول الذى هو الامكان العام

اعم من الثانى الذى هو الامكان الخاص و الثانى اعم من الثالث الذى هو الامكان المارى ( راجع ذيل الصفحة التالية )

عمومه و خصوصه ، و كل على جزئياته متواطئ . فان قيل الواجب ان كان ممكنا ان يكون وممكن الكون ممكن الا لا كون فالواجب ممكن الا لا كون ، وان كان غير ممكن . و مالميس بممكن فهو ممتنع - فالواجب ممتنع . فلنا الجواب « ممكن » بالمعنى العام ولا ينعكس الى « ممكن ان لا يكون » لدخول غير ممتنع الكون و ممتنع الا لا كون فيه و هو غير ممكن بالأمكان الخاص و لا يتعين في سلبه ضرورة العدم بل قد يصح مع سلبه ضرورة الوجود فاستعمل الأمكان على الاشتراك ، و لا تستمع الى قولها ان الممتنع ممكن ان لا يكون فينعكس الى ممكن ان يكون لانه بالمعنى العام و لا ينعكس الى ممكن ان يكون .

و سالب كل جهة - و لابد من تقدم اداة السلب فيه على الجهة - غير السالب الموصوف بتلك الجهة ، و لابد من تأخر السلب فيه عن الجهة ، فسالب الضرورة و الامتناع غير السالبة الضرورية و الممتنعة لصدق الأولين في مادة الأمكان دونهما و سالب الامكان غير السالبة الممكنة لان هذه تكذب في مادة ضرورة الوجود و العدم و هو يصدق .

### التلويح الثاني في تلازم ذوات الجهة

اعلم ان ذوات الجهات منها ما يتعاكس و منها ما يجرى بينها لزوم دون تعاكس و ليس من شرط كل لازم العكس ، و هذه طبقاتها .

(١) لا يوجد في ع : فينعكس الى ممكن ان يكون .

بقية تعليقات الصفحة السابقة

عن شيئي في الضرورات (٦) شرح : يريد ان الامكان يصدق على الامكان الثالث بمعانيه الثلاثة المرتبة العام والخاص و الاخص و يصدق على الامكان الثاني بمعنيين منها فقط و صدقه على الامكان الثالث بهذه المعاني المختلفة انما هو بالاشراك اللفظي .

## متقالات

ليس بواجب ان يكون	واجب ان يكون
عامي ان لا يكون	ليس بممكن العامي
ليس بممتنع ان لا يكون	ممتنع ان يكون

## متقالات

ليس بواجب ان يكون	واجب ان يكون
مكن العامي ان يكون	ليس بممكن العامي ان يكون
غير ممتنع ان يكون	ممتنع ان يكون

## متقالات

مكن ان يكون	مكن ان يكون
ليس بممكن ان لا يكون	مكن ان لا يكون

شرح : يريد بالتعاكس لزوم كل واحد منهما للآخر. والغابط في اللوازم الى لا تنعكس هو ان الطبقات لما كانت ثلاثا كان تقيض كل واحد منهما لازم اعم من كل واحد من الطبقتين الباقيتين. وفي تلازم ممكن ان يكون الخاص و ممكن ان لا يكون نظر و هو ان احدهما هو الآخر نفسه اذ لا معين للامكان الخاص الا ما يسلب الضرورة عن طرفي الوجوب والعدم والتلازم يستدعي المغايرة لكن المساهلة في امثال هذه الاشياء لاتضر في الغرض المقصود .

## التلويح الثالث فى المقول على الكل و الفرق

### بين المطلقات و الموجهات

اعلم ان القضية التى فيها المقول على الكل هى التى قيل 'محمولها على المقول عليه موضوعها فاشتملت على عقدى حمل فلهذا سألها البسيط ايضا يكذب فى المعدوم للزوم ايجاب العفد الاول عليه فاسئوى مع الايجاب المعدول . وفيها شرائط فى الوضع<sup>١</sup> و الحمل اما الاول فاذا فلما كل ج ب فلا يعنى كلى الجعم لما علمت انه عام و نوع لا يقع الكل موقعه و لا كليته اذ يحمل على كل واحد ما ليس كل مفهوم الشئى كلازم واحد و نحوه ولا كل الشئى فانه كل مجموعى معناه الجميع ، وقد يحكم على الآحاد بالكل العددي ما لا يصح<sup>٢</sup> عليه كقولنا كل انسان ذو نفس واحدة و لا كذلك الجمع . و لا يعنى الجعم من حيث هو ج بل الذات الموصوفة به بالفعل و ان لم يكن ج فهو ب و الا ما صح ان نقول المتحرك قد يسكن و صحته لعدم اخذه من حيث هو ، ولا يشترط ايضا بالاكون ج بل مع استواء النسبة الى الشرطين ، و لا يعنى<sup>٣</sup> الموصوف به فى احد الوجودين بل ما يعمهما دام اولم يدم ، و لا يشترط احدهما فيه .

و اما فى الحمل فى الضرورية نقول . بالضرورة هو ب مادام موجود الذات و ان لم يكن ج ان كان مما يجوز زواله ، فانه اعم فى هذه المادة من جهة استمرار الحكم من قولنا « مادام ج » و ان كان « مادام ج » اعم منه من وجه لصحته ههنا و فى ما شرطه فى الموضوع . و فى السدائمة الغير الضرورية دائما من غير ضرورة مادام ذاته موجوداً و ان لم يكن ج ، ههذه صورتها وان كذبت كلية . و فى الممكنة يمكن ان يكون ب العام او الخاص او الأخص . و فى الضروريات الاربع هو ب

(١) خ : قبل (٢) ش : الموضوع (٣) ش : يصلح (٤) م : لا يعين للموصوف ، خ : لا يعنى للموصوف . (٥) شرح : اى و ان لم تكن الجيمية صادفة عليه كما سبق مناله ، و هذا صورة هذه القضية بحسب الحكم والقول فى المقول على الكل و ان كان لا يمكن صدمها لما بينا ان الحكم بالدوام فى الكليات لا يكون الا ضروريا .

مادام ب او مادام ج او نعيّن الوقت او نهيّمه . فهذه هى الموجهة .

وان لم يتعرض لجهة و حال ودوام او لا دوام بل يقصر على ذكر المحمول  
فهى القضية المطلقة العامة وهى وان حصرت فى الأعداد مهملة فى الاوقات .

و القضية لو كانت تقتضى من الجهات و الضمات شيئاً ما صح عليها خلافه فمن  
حيث هى هى صالحة للكل فاذا قلنا كل ج ب لا يقتضى دوام البائية ولا لادوامها ولا  
اتفاق الأعداد فى وقت الاتصاف<sup>١</sup> بل ان اتصف بالبائية بعض موضوعات الجيم فى وقت  
و البعض الآخر فى وقت<sup>٢</sup> آخر يصح . و تطرّد هذه المطلقة فى الضروريات الستة  
و اذ لم يشترط الدوام قد يصح فليها من الايجاب الى السلب كما عمل الحكماء حيث  
قلب كل فرس نائم الى لا شئ من الفرس بنائم . و الضروريات الاربعة اذا حذف  
خصوص شرائطها مقيدة بالادوام كقولنا كل ج ب لا دائماً بل وناما هى المسماة  
بالمطلقة الوجودية وبنائى بته قلب موجبها الى سالبها ولا نصدق فى مادة الضرورة .  
و قوم جعلوا مطلقهم<sup>٣</sup> ما وقع فى الماضى او الحال و الممكن بحسب المستقبل  
و الواجب ما اشتمل على الازمنة الثلاثة و بهذا فرقوا بين الجهات و اذا انى زمان لم  
يبق فيه من الالوان غير السواد او غيره من مراتب العموم والخصوص صح ان كل لون  
سواد باطلاقهم لانه وبقى و قبل الوقوع ممكن بامكانهم ، و لا اطلاق و لا امكان  
بحسب الحمل الحقيقى فان هبنا بالضرورة الوانا معقولة<sup>٤</sup> غير السواد و هذه الجهات  
سميت وافية .

و الأمكان العام اعم من جميع الجهات و من المطلقة العامة فان الممكنة تدخل  
فيها اشياء<sup>٥</sup> لا تقع ابدا و ليس المطلق هكذا . و الامكان الخاص اعم من الوجودية

(١) ع . ا تصاف (٢) لا يوجد « وقت » فى خ ش م (٣) م : ادا (٤)

شرح : بشير الى الحكم ارسطاطالس فانه يمل بامله فى المطلقة يتقلب الحكم الايجابى  
فيها سلبا و السلبى ايجابا (٥) لا يوجد « بة » فى خ (٦) خ م : مطلقهم

(٧) خ : فعوله (٨) م : الاشياء .

لمثل هذه العلة . وهو اعم من المطلقة العامة من هذه الجهة وان كان هي اعم منه من جهة صدورها على الضرورى . و الوجودية اذا صرّح بها<sup>١</sup> جهة . و ظنّ ان المطلقة لدى التصريح<sup>٢</sup> جهة لأن لفظها دال<sup>٣</sup> و لم يُعلم انه لم يدل على وناق الربط و ضعفه و حال اصلاً بل فيه عدم التعرض للكل .

و اما السلب فى المقول على الكل اما فى الاطلاق العام فينبغى ان لا يتعرض لحال و وقت بل كل ج ينفى عنه ب او يسلب عنه او ليس ب من غير تعرض جهة و ضمة . و المنداول فى اللغات لا شئى من ج ب و ففهم مادام ج حتى لو وجد ج و هو ب يكذب فزاده على الاطلاق . و فى لغة الفرس بعواون هيچ ج ب ليست و كذا معناه فانهم ما تعرضوا فيها للآحاد . و فى الوجودية نقول كل ج ينفى عنه ب نفياً ضرورياً لا دائماً . و النظم المشهور<sup>٤</sup> لا يطابق من الوجوديات الا لما شرطه<sup>٥</sup> فى الموضوع و اما فى الضرورة فلا فرق بين النظمين الا ان قولنا كل ج بالضرورة ليس هو ب تعرض فيه للآحاد<sup>٦</sup> بالفعل ملافه<sup>(٧)</sup> للضرورة ، و قولنا بالضرورة لاشئى من ج ب ليس فبه تعرض للآحاد<sup>٨</sup> بالقوة بل هو حصر لكل ج انه ليس ب ، و تعلم حال الجزئيين من الكليين فقولنا بعض ج ب يصح مطلقاً و ان كان فى وقت لا غير ، و كل بعض اذا كان كذا فصح كل بعض مطلقاً فيصح كل واحد ، فمن سلّم الاول و اوجب فى الكلية عموم الأوقات كعموم الآحاد<sup>٩</sup> للحمل خطأ ، و الحكم على بعض شئى

(١) ع . ه . (٢) م . المبرح (٣) ع : حال . (٤) سرح : فيه نظر

و هو ان الممكنة العامة ايضا كذلك و لصاحب الكتاب على المطلقة العامة مباحات كثيره ذكرها فى كتاب المطارح و قد استصوب فى كثير من كتب حذف المطلقة لكونها مغلفة كما حذف مهملة اعداد الموضوع الا انه ذكرها فى النلويعات اباعاً للمشهور . (٥) خ : فيراد . (٦) شرح : النظم المشهور يريد به لا شئى من كذا كذا بالعربية و هبج كذا كذا بس بالفارسية و قوله الا لما شرطه فى الموضوع هذا هو الذى سماه المساحرون بالعرفى الخاص مثل لاسبئى من ج ب مادام ج لادائماً . (٧) ش : شرط .

(٨) ع . الاحاد . (٩) ش . على . (١٠) ش . كموم الحمل .

بجهة لا ينافي صحة الحكم على البعض الآخر بجهة غيرها فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة كالفلك و بعضها بوجود غير ضروري و بعضها بامكان بحث ، و سالب الاطلاق او الوجود الصادق في مادة الواجب غير السالبة الموصوفة باحدهما الكاذبة فيها<sup>١</sup>.

### التلويح الرابع في النفاض

اعلم ان النفاض هو اختلاف قضيتين بالايجاب و السلب على جهة<sup>٢</sup> تقضى لذاتها ان يكون احدهما صادقا و الآخر كاذبا و لا يخرج الصدق والكذب منهما ، ثم لا يلزم ان يتعين الصادق عندنا فان فولينا زيد بمشي غدا زيد لا بمشي غدا ينافضان و لا تعين عندنا و كذا نحوهما من الممكنات . و لا خلو من الايجاب و السلب فان كذب الايجاب معناه ان الامر لس كما اوجب و كذب السلب هو ان مخالفة الايجاب غير صادق .

و من شرط النفاض رعاية التعادل فليراع في العضيين اتحاد الموضوع و المحمول و الربط و الاضافة و الجزء و الكل و الزمان و المكان و الشرط و القوة و الفعل ، و في الجملة تنفكان لا محالة في جميع ما وراء الايجاب و السلب مما بتغير<sup>٣</sup> به حال العضبة . و في المحصورات زيادة شرط<sup>٤</sup> و هو ان نكون احدهما كلية و الأخرى جزئية فتختلفان في الكمية اعني الكلية و الجزئية كما اختلفنا في الكيفية اعني الايجاب و السلب و الا لا يجب الاقسام<sup>٥</sup> فان الكلبيين في مادة الامكان تكذبان و تسميان المتضادتين لان من خاصية الضدين امتناع الاجتماع في الوجود دون العدم. و كل كلي اذا اخذ موضوعا و جزئية محمولا كذب الكلبيان فه و صدق

(١) لا يوجد « فيها » في م . (٢) ع : حملة خ . جملة . (٣) ش . يعين .

(٤) شرح : يجب ان ياول قوله بان تلك الزيادة في اللفظ لا في المعنى لشمشي كلامه

(٥) خ ش ع : الاقسام .

الجزئيتان<sup>١</sup> و سمي الجزئيتان الداخلتين<sup>٢</sup> تحت التضاد فاذا كذب كل ج ب ان كان لا لا شئى صادفا فكذلك ليس بعض فلما لم ينعكس اطرد الجزئى نقيضا دون الكلى وكذلك فى السالب<sup>٣</sup> فاعتبر الاختلاف فى الكم . و فى التى تحفظ فيها الجهة قد يحوج الى امور فيها و سيانى .

و اذا اخذت الواح النعابض طبقة الكلليات الموجبة نفااضها سوالب جزئية و لم تصدق الكلية فى المواد الثلاثة الا فى الواجب ، وطبقة سوالب الكلليات لم تصدق فى غير كلى مادة الممنوع ، و اذا اخذت طبقة مختلفات الكم دون الكيف ففى طبقة السوالب افتسم السالبتان فى الامكان و كذبتا فى الواجب و صدقتا فى الممنوع ، و فى طبقة الموجبات افتسم الموجبتان فى الامكان و كذبتا فى الممنوع و صدقتا فى الواجب، و فى مختلفات الكيف فقط افتسم ما خلا الامكان . فعرف ان الانقسامات فى هذه بخصوص المواد فلم يعتبر (كذا) . و لا تناقض فى المهملات لانها فى قوة الجزئيات . فاذا عُرِف ما قلنا فنقول المطلقة لا نفرض لها من جنسها اى بالاطلاق؛ ليس لانها اذا لم يشترط فيها الدوام صدق موجبها و سالبها معا كما فلب الحكيم ولم يكن نقيضا سلب الاطلاق فانه بعد سلب الاطلاق كلما ثبت من الجهات الشبوتية فى الحقيقة لا بنافيتها فلا بد من السلب حتى ننافضها و غير الدائم لا بنافضها فعين السدائم ، و لا يشترط بالضرورة و الا تكذب مع المطلقة فى مادة السالب الدائم الغير الضرورى، و لا بشرط ايضا بغير الضرورة و الا تكذب معها فى مادة السالب الدائم الضرورى

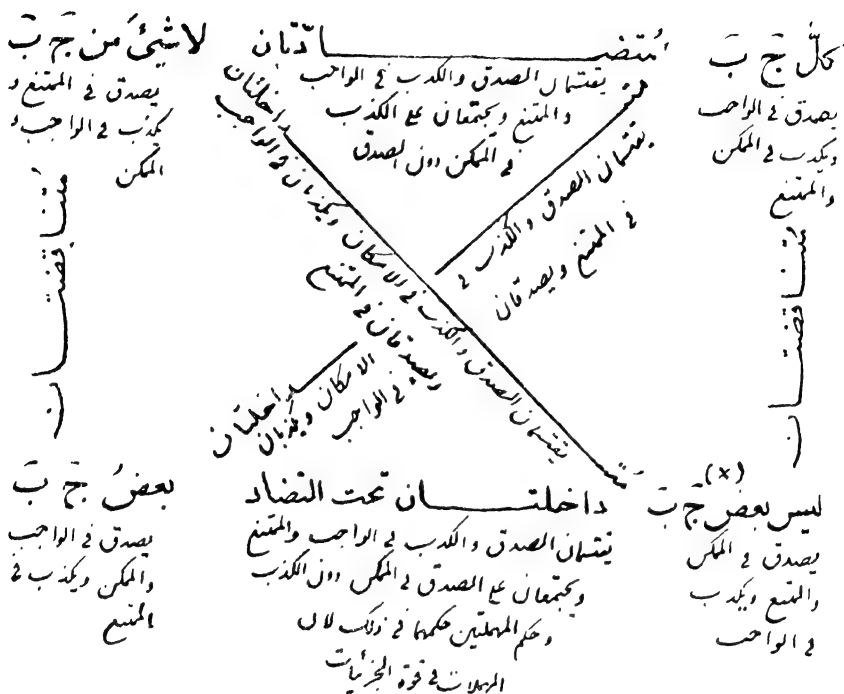
---

(١) سرح . مثاله اجماع كل حيوان انسان مع لا شئى من الحيوان بانسان على الكذب و اجماع بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان على الصدق . (٢) ش : الداخلمان . (٣) ش . السلب . (٤) سرح : ظن بعضهم ان نفرض قولنا بالاطلاق كذا هو بالاطلاق ليس كذا بتعديم الاطلاق على السلب و ليس ذلك بحق لما ذكرنا من جواز اهلانها من الايجاب الى السلب . وطن بعضهم ان نقض بالاطلاق كذا ليس بالاطلاق كذا بتعديم السلب على الاطلاق و هذا لا يجوز ( سيدل بالبيان المذكور فى المتن ) . انظر شية التعليقات فى الصفحة المقابلة



بصفة تعليقات الصفحة ٣٦

قوله ( س ٥ ) وإذا اخذت الواح النعائش الخ ، قال الشارح هذه المناسبات موضح بهذا اللوح .



هذا ما افاده الشارح . و لمعلم ان عبارة « ليس بعض ج ب » في اللوح ، الى  
كسنا علمها علامة ( X ) ، كات في النسخين الموحودين عندى من السرح كذا : ليس  
كل ج ب ، و هو خطأ واضح بشأ و لاشك من سهو الساخ ، فان المعام يسدعى قضية  
جزئية سالبة تخلف عن القضية التى يعايلها بالعطر ( لاشئى من ج ب ) كما و عن التى  
يعايلها بالعرض ( بعض ج ب ) كىما ، و تلك القضية لا تكون الا « ليس بعض ج ب » ،  
و بهذه الصورة وردت في منطق الاشارات ، ص ٥٥ من طبعة طهران الثانية ، و فى كتاب  
اساس الاقتباس ، ص ١٠٠ من طبعة طهران ايضا ، و قد اعتمدت في اصلاح هذا الخطأ  
عليهما . و للطوسى شاورح الاشارات بيان هناك فى توضيح المصطلحات الواردة  
فى اللوح ربما يفيد القارى فليراجع .  
ع . ف

و هو الامتناع ، بل الدائم مطلقا و ان كان فى الكليات تتعين ضروريته ، فقولنا كل ج ب بالاطلاق نقيضه ليس دائما بعض ج ب ولا شئى مطلقا محذوف الزيادة العرفية بعض دائما و فى جزئى المطلقة كليتا الدائم و فى الوجودية اذا قلنا كل ج ب نقيضه ليس بالوجود كل ج ب بل اما بالدوام العديم القيد بن بعض ج ب او ليس لانه اذا سلب الوجود فقد تبفى ضرورة الايجاب فى الكل او السلب عنه ، و الضرورة الدائمة فى الجزئيين او الدائم الغير الضرورى فيهما و الدائم المطلق فى البعض ايجابا و سلبا بغنى عن تعددها . و اذا قلنا بالوجود لا شئى من ج ب نقيضه ليس انما بالوجود لا شئى من ج ب بل اما دائما مطلقا بعض ج ب او دائما ليس لبقاء الاقسام الستة المذكورة . و نقبض قولنا بالوجود بعض ج ب ليس انما بالوجود شئى من ج ب بل اما دائما كل او دائما لا شئى لاجير اذ جهات البعض لاتناقبه . و نقيض قولنا بالوجود ليس بعض ج ب دائما كل او دائما لا شئى .

و فوم احوالو ليجعلوا نقيض المطلقة من جنسها ففالو كل ج ب مادام ج فأخذوها بشرط الدوام فى الموضوع و اعلم انها خرجت عن الاطلاق و مع ذلك اذا اخذمن جنسها ليس بعض ج ب مادام ج بكذبان فى بعض مواد الوجوديات كقولنا الانسان متنفس و ان اخذ نقيضها المطلقة العامة فليست من جنسها .

و الدائمة الغير الضرورية اذا قلنا فيها بعض ج ب دائما غير ضرورى او ليس بعض ج ب كذلك فنقيضه : ليس بالدوام الغير الضرورى شئى من ج ب او ليس شئى من ج ب بالدوام الغير الضرورى ليس ب<sup>١</sup> و يعنى إما ضرورة الايجاب او السلب فى الكل او الوجود ايجابا و سلبا فيه فيهما<sup>٢</sup> و كلتاهما كاذبتان كما دريت .

(١) شرح . هو عين نقيض السالبة الجزئية . (٢) سرح : الضمير فى فيه عايد الى الكل و فى فيهما الى الموجبة و السالبة الجزئيتين اللتين يطلب لارم نقيضهما .

و الوقتية ان عين فيها الزمان و فيها<sup>١</sup> قصد الايجاب و السلب صح التناقض ،  
و الذي قال انه اذا قيل كل ج ب في وقت ما غير معين نفيضة انه ليس بعض ج ب في  
ذلك الوقت الذي فيه كل ج ب لم بدر انه اذا كذب كل ج ب كذب ليس بعض ج ب  
المشروط بوقت كون كل ج ب و ليس وقتامعينا ليتعرض له . وولنا<sup>٢</sup> كل ج ب مادام  
ج لا دائما فنفيضة ليس كل ج ب مادام ج لا دائما بل اما بعض ج ب دائما او ليس بعض  
ج ب ابدا او ليس بعض ج ب في بعض اوقات كونه ج ، و لا يحتاج الى ذكر دوام  
البائية في كل ج او سلبها في جميع اوقات كونه ج لأن ذكر البعض ههنا في التناقض  
يعنى عن ذكر الكل كما عرفت ، و نفيض قولنا لاشيئى كذا لبس لاشيئى كذا بل ليس  
بعض دائما او بعض ج ب ابدا او في بعض اوقات كونه ج . و فس على هذا نقيض  
الجزئيين و يبدل في النقيض البعض بالكل .

و نقائص الضروريات اوردناها في هذه الألواح و لوازم نقائصها المتعاكسة  
القائمة معامها لتورد حيث نرادفت السلوب في نقيض سالبة .

بـالـضرـورة كل ج ب	لا يمكن ان لا يكون كل ج ب
لبس بـالـضرـورة كل ج ب	ممكن ان لا يكون كل ج ب
بـالـضرـورة بعض ج ب	لا يمكن ان لا يكون بعض ج ب
ليس بـالـضرـورة لاشيئى من ج ب	ممكن ان لا يكون شيئى من ج ب
بـالـضرـورة لاشيئى من ج ب	ليس يمكن ان يكون شيئى من ج ب
ليس بـالـضرـورة لاشيئى من ج ب	ممكن ان يكون شيئى من ج ب

(١) لا يوجد «مها» في خم و يحتمل ان يكون «فيه» اى في الزمان ، وفي الشرح اذا  
كان الحكم في القضية موجبه كانت اوسالبه في زمان معين مخصوص و قصد ذلك الزمان بعينه في  
الايجاب والسلب كالـموجبة مناقضة للسالبة وبالعكس . (٢) م : وولولنا . وفي الشرح  
قولنا كل ج ب الخ هذه هي التي تسمى بالوجودية العرفية وبالعرفية الخاصة .

بالضرورة ليس بعض ج ب      ليس بممكن ان يكون بعض ج ب  
 ليس بالضرورة ان شيئاً من ج ليس ب      ممكن ان يكون كل ج ب

بين كل خطين متناقضان على الطول<sup>١</sup> ومتلازمان على العرض، و على القطر متلازما بقيض كل واحد و منافضا لازم كل واحد . و الامكان ههنا هو العام ، و قولنا كل ج ب بالامكان الخاص منافضه . ليس بالامكان الخاص كل ج ب بل إما بالضرورة في البعض ايجابا او سلبا ، و بالامكان لا شيء ليس بالامكان لا شيء و يهيى القسمان بعينهما وفي الجزئيتين<sup>٢</sup> هكذا في الكل .

### التلويح الخامس في العكس

اعلم ان العكس هو<sup>٣</sup> جعل موضوع القضية محمولا و المحمول موضوعا مع حفظ الكيفية و بقاء الصدق و الكذب . و نبدء بالسالبة الضرورية و ان كان فيه مخالفة العرف لغرض لنا فنعول اذا فلما الضرورة لا شيء من ج ب فبصح عكسه

(١) شرح . اما المتناقضان على الطول فممل بالضرورة وليس بالضرورة ولا يمكن و ممكن و اما المتلازمان على العرس فممل بالضرورة كل ج ب ولا يمكن ان لا يكون كل ج ب و اما متلازما بعض كل واحد و منافضا لازم كل واحد فممل بالضرورة كل ج ب و ممكن ان لا يكون كل ج ب فان كل واحد لازم بقيض الاخر لزوما معا كسا عليه وهو بعض لازمه ايضا . (٢) س الجزئين، شرح . والجزئان اعني الموجبه والسالبة من الممكنة الخاصة هكذا بعضهما و لازمه الا انه يبدل البعض من افراد الموضوع بالكل منهما على فاس ما علمت فيما مر . و ينبغي ان لا يهمل بعدم السور على حرف الانفصال لئلا يخرج عن احراء لازم النفي قسم ربما كان الحق فيه مع كذب القسمين السابق مع الاصل كما قد ببه عليه فيما عدم و ذلك مما اغفل في هذا الكتاب . (٣) شرح . هذا التعريف يخضع بالحملات فان اريد تميمه فممل هو تبدل كل واحد من جزئي القضية ذوى الرتب بالاخر مع بقاء الصدق بجماله ، والاخراج بذوى الرتب هو عن المنفصلة فانه لا يسمي معدمها عن نالها الا بالوضع دون الطبع واذا بدل كل واحد من جزئها بالاخر فهي لا عبرها . (٤) شرح . اما مخالفة العرف فلان عادنهم الابداء بالسالبة المطلقة العامة و اما غرضه في المخالفة فلان الضرورة هي الاشرف و الاهم في العلوم .

بالضرورة لا شئى من ب ج و إلا صح بعض ب ج بالامكان العام فنضع وجوده و نفرض البعض من ب الموصوف بج شئنا معينا هو د فكما انه بعض ب الموصوف بج فهو بعض ج الموصوف بب و قد كنا قلنا بالضرورة لاشئى من ج ب فصدقه معه محال وكان ذلك صادقا فيكذب هذا لانه محال و ما ادنى اليه يكون محالا و هو بعض ب ج فيصح بالضرورة لاشئى من ب ج .

و الموجبة الكلية الضرورية لا تنعكس كلية لجواز ان يكون المحمول كالحيوان اعم من الموضوع كالانسان ولا ينعكس كلياً ولا بد له من عكس فانه اذا كان بالضرورة كل ج ب فنجد شئنا معينا هو موصوف بالجمية و البائية و ليكن د فهو من الجيم الموصوف بب فيكون من الباء الموصوف بالجمية واذ لم يحصل العكس كلياً فيصح جزئياً و هو بعض ب ج و لا ينعكس ضروريا لجواز ان يكون المحمول كالانسان ضروريا للموضوع كالكتاب و الموضوع غير ضرورى للمحمول<sup>١</sup> بل ممكن . و لا ينعكس غير ضرورى فى جميع المواضع لجواز ان يكون الموضوع و المحمول كل منهما ضروريا<sup>٢</sup> للآخر كالانسان والناطق ، فالواجب ما يعمها و هو الامكان العام و هو اولى من الاطلاق العام فى بعض المواضع لانه لا يعم ما لم يقع فلم يتناول جميع الممكنات الخاصة بخلاف الأمكان العام . و نبين هذا العكس بطريق آخر فنقول ان لم يصح « ممكن ان يكون بعض ب ج العام » فيصح « بالضرورة لا شئى من ب ج » فبالضرورة لا شئى من ج ب ، كما بينا عكسه ، و قد كنا قلنا بالضرورة كل ج ب .

و الجزئية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة ممكنة عامة بالبيان المذكور من الافتراض و الخلف .

و السالبة الجزئية الضرورية لا عكس لها لان الموضوع العام كالحيوان قد

يسلب بالضرورة المحمول الخاص كالانسان عن بعضه و بالعكس لا يتصور .

و اما الممكنات فالسالبة الممكنة الخاصة و العامة لا عكس لهما فقد يسلب محمول ممكن كالكتابة عن موضوع ضرورى له كالانسان فلايتأتى العكس حتى يقال ممكن ان لا يكون شئى من الكاتب انسانا ، و كذلك الجزئى فان الانسان موضوع للكتابة لا عروض لها الا عليه فيكون دونها و لا تكون دونه فيسلب عنه و لا يسلب عنها .

و الموجبة الكلية الممكنة<sup>١</sup> العامة و الخاصة والجزئية تنعكسان جزئيتين كما بينا بالاfrاس . وعكس الممكنة الخاصة لا ينأتى ممكنة خاصة لجواز ان يكون المحمول الممكن للموضوع ضرورى<sup>٢</sup> له الموضوع كالمضاحك بالفعل للانسان فاذا قيل بالامكان كل انسان ضاحك لا يعكس ممكنا بل هيها ضرورى ، و الضرورة غير مطردة ايضا لجواز ان يكون موضوع ومحمول كل منهما ممكن للآخر كالكتاب و الضاحك بالفعل فيصح ممكنا ، و الذى يعم الواجب و الممكن الخاص الامكان العام فنقول اذا كان كل ج ب بساى امكان كان او بعضه فبعض ب ج بالامكان و الا فبالضرورة لا شئى من ب ج فبالضرورة لا شئى من ج ب و كان كله او بعضه ب هذا محال . فان قيل أليس السالبة الممكنة فى قوة الموجبة فنقلبها اليها و نعكس الموجبة ثم نقلب الى السلب فكون السالبة الممكنة انعكست ، فيقال اذا قلبت الى الايجاب و عكست جاءت ممكنة عامة موجبة لا تنقلب الى السلب .

و المطلقة العامة السالبة و الوجودية لا عكس لهما لا كما ظن الظاهريون<sup>٣</sup>

---

(١) شرح . جماعه من المأخرين زعموا ان الموجبة الممكنة غير معلومة الانعكاس فطعنوا فى السان الغلظى و الامراض بما يجده فى كتبهم ، وتعرف وجه الجواب عنه بما اعطيت من الاصول . (٢) كذا فى الاصول . (٣) شرح : الظاهريون هم الذين يحكمون بالطاهر من غير نامل لما هو الحق فى نفس الامر ، اولئك انما حكموا بالانعكاس ( راجع ذيل الصفحة التالية )

الذين احتجوا بطريق الخلف و لم يعلموا ان الخلف يبتنى على النقيض و لا نقيض لهما، و ان اخذ النقيض دائمة جزئية فتنعكس موجبة مطلقة جزئية فان العكس لم يحفظ جهات الضرورة و الدوام فلا يناقض السالبة المطلقة . و انظر<sup>٢</sup> انا اذا فلنا بالاطلاق لا شئى من الانسان بضاحك بالفعل كيف لا يتأتى ان نقول و لا شئى مما هو ضاحك<sup>٣</sup> بالفعل انسانا .

و المطلقة الكلية و الجزئية الموجبتان تنعكسان جزئيتين لما بينا بالاقتراض، و كذا الوجودية، و كلاهما بنعكسان بالاطلاق العام فان المحمول الوجودى كالمتنفس للموضوع كالحيوان ذى الربة لا يتأنى العكس فيه و جوديا بل ضروريا . و فى موضع يكون الموضوع و المحمول كل منهما وجوديا للآخر كالمتنفس و النائم الذين هما محمولان الانسان مثلالوجود ينعكس كل منهما على الآخر بالوجود، فمما يعم المادتين الاطلاق العام . و يتأتى البيان الخلفى ههنا فنقول اذا كان بالاطلاق كل او بعض من ج ب فبالاطلاق بعض ب ج و الا دائما لا شئى من ب ج فدائما لا شئى من ج ب و فدكان بالاطلاق كله او بعضه ب، هذا محال .

ساقفة: اعلم ان الشرطيات المتصلة حالها فى النفاض و العكس حال العمليات فنقيض «كلما» «ليس كلما» و نقيض «قد يكون» «لبس التة» و على هذا ففس . و

(١) ع . لهما . (٢) م : فانظر . (٣) ع خ . ضحاك . (٤) شرح :

الساقفة هى آخر الجيش اسمعارها ههنا لكون ما هى مضمنة له كالذيلى على مباحث النقيض و كالتخانة له . و انما خص المصلة بذلك دون المنفصلة لان المنفصلة لا عكس لها كما عرفت بل نجرى مجرى العمليات فى النقيض لا فى العكس .

( بقية تعاقبات الصفحة السابقة )

السالبة المطلقة العامة والوجودية اذا كانتا كليتين اما اذا كانتا جزئيتين فما وجدنا من نقل ان احدا حكم بعكسها و صاحب الكتاب حكى عنهم انهم يحكمون بذلك فى السالبة مطلقا و لم يقدها بالكلمة و ذلك توهم فجب ان ينزل كلامه على الكلمة لا غير وطاهر ان مراده ذلك .

عكس كلما قد يكون و ليس البنة ليس البنة ، و هكذا فى الجميع .

و عكس النقيض هو<sup>١</sup> جعل مقابل الموضوع بالايجاب والسلب محمولاً ومقابل المحمول موضوعاً و الكيفية باقية و الصدق بحاله ، فقولنا كل انسان حيوان عكس نقيضه كلما ليس بحيوان ليس بانسان<sup>٢</sup> لانك حصرت الموضوع فى المحمول فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع . و قولنا بعض الانسان حيوان عكس نقيضه بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان .

و السالبة الكلية عكس نقيضها لا يصح كلياً فاذا قلنا لاشئى من الانسان بحجر ليس لنا ان نقول لاشئى مما ليس بحجر ليس بانسان فيكون معناه كل ما ليس بحجر انسان و هو كذب ، بل يصح عكس نقيضه جزئياً .

و كذلك السالبة الجزئية فاذا قلنا لاشئى من ج ب او ليس بعض ج ب فيصح بعض<sup>٣</sup> ما ليس ب ب ليس ب ج و ان لم يصح هذا صح لاشئى من غير الباء ج فينعكس لاشئى من ج غير الباء فيكون معناه كل ج ب ، و قد قلنا ليس بعض ج ب . و فى بعض هذه المواضع يحتاج الى تقييد ذهنى كقولنا بعض الانسان موجود عكس نقيضه

(١) شرح : هذا المعروف ايضا مختص بالعمليات فان اريد تعميمه فيل هو جعل كل واحد من جزئى القصة دون الترتيب بالايجاب والسلب مكان الآخر مع بقاء الكيفية و الصدق . (٢) شرح : ما ذكره من انعكاس الموجبة الكلية فهو مختص بما بصدق عليه الدوام اما بحسب ذات الموضوع و اما بحسب وضعه ، و اما اذا كانت جهة الاصل مطلقة او ممكنة فانه لا ينعكس كذلك اللهم الا بزيادة فيود لا حاجة الى ذكرها ومثال ذلك كل انسان ضاحك بالفعل فانه لا ينعكس الى كل ما ليس بضاحك بالفعل هو ليس بانسان، و دليله ان الموضوع محصور فى المحمول بمعنى انه اخص منه او مساو له فما لا يحمل علمه المحمول لا يحمل عليه الموضوع و هذا لا يناول الا الضرورية والدائمة فيجب حمل كلام صاحب الكتاب على ذلك او على التخصيص ببعض الموجبات الكلية ولعله لاجل هذا لم يقل الموجبة الكلية عكس نقيضها كذا تنبيهاً منه على ان هذا الحكم ليس فى كل الجهات بل فى بعضها ، و لعله لم يعمم الحكم فى كل موجبة جزئية لهذا السبب . (٣) ع : فيصح ليس بعض الخ .



بعض ما ليس بموجود فى الاعيان اى مما هو فى الذهن ليس بانسان اذمالس بموجود  
عيناً لا بعض له فيه .

فان قيل قلتم ان السالبة الكلية<sup>١</sup> و الموجبة الجزئية تنعكسان و لديكم ان  
قولنا لاشيئى من الحائط فى الوند لا ينعكس ليكون لاشيئى من الوند فى الحائط ،  
و كذلك قولنا بعض الشيخ كان شاباً لا ينعكس لىكون بعض الشاب كان شيخاً ، قيل  
ان العكس من شرطه جعل الموضوع بكليته<sup>٢</sup> محمولاً و كذا المحمول و فى القضيتين  
ما نقل فى<sup>(٣)</sup> و كان اللذان هما جزءا المحمولين معهما ، و عكسهما الصحيح لاشيئى  
مما فى الوند حائط و بعض ما كان شاباً فهو شيخ ، فاذا قلنا قضية كذا لا تنعكس  
معناه لا يجب ان تنعكس .

(١) شرح : يجب ان يضاف اليه « الذى يصدق عليها الدوام الذاتى والوصفى » لان  
الذى ليست كذا ما ادعى عكسها لوجه عليه شك ، و ظاهر ان مراده ذلك والمثال الذى  
تمثل به بحقيقته . (٢) خ م . فكذلكم ، و يحمل : فليدركم . (٣) خ : بكلمة ، م :  
لكليته .

# المرصد الخامس فى تركيب الحجج

وفيه ثلاثة مطالب

المطلع الاول فى حقيقة الحججة و اصناف صورها و موادها  
واحوالها<sup>١</sup> وفيه عشر تلويحات

التلويح الاول فى نفس الحججة و مبادئها و تقسيم صورها

اعلم ان الحججة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايفاع التصديق<sup>٢</sup> بقول آخر ،  
ولها اقسام والعمدة من الاقسام انما هو القياس وسنذكر باقى اقسامها ان شاء الله تعالى .  
و القياس هو قول<sup>٣</sup> مؤلف من فضايا اذا سلّمت لزم عنه لذاته قول آخر . و  
لولا التقييد بالتأليف من القضايا لم تخرج من الحد القضية الواحدة التى يلزم منها  
لذاتها صدق عكسها و عكس نقيضها . و قولنا لذاته يخرج به الأضرب العقيمة اذا  
انفق صدقُ ننتجتها لخصوصية المادة و غيرها و كنتيجة تستنتج من قياس لا ينتهى  
الى انناجها الا بمقدمة اخرى لم تذكر .

و القضية اذا جعلت جزء القياس تسمى معدمة و اجزائها الذاتية التى تبقى بعد  
التحليل الى الافراد<sup>٤</sup> تسمى حدودا ، لا الاجزاء الغير الذاتية كالجهات و ادوات السلب

---

(١) لا يوجد «احوالها» فى ع ش . (٢) شرح : هذا التعريف لا يناول القياس  
الشعرى اذ لا يحصل منه تصديق كما سنعرف ، فان اردنا اندراج القياس الشعرى فيه قلنا  
الحججة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايفاع او ما يفهم مقامه بقول آخر و براد بالردود  
ما يعم القسمين كما تبين فى باب التعريفات . (٣) شرح : ليس المراد من العول  
القول للفظى بل الفكرى . (٤) شرح : يريد بالافراد فى هذه المواضع لا المفردات  
التي لا ننحل الى غيرها بل ما هو اعم من ذلك و هى الافراد التى تنحل القضية اليها  
اولا سواء كانت مفردة كما فى الحملات او مركبة كما فى الشرطات .

و غيرها و لا الذاتية التى لا تبقى بعد التحليل كالروابط . مثال للقياس و مقدميه و المتعلق به فولناكل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فالعولان الأولان هما المقدمان و مجموعهما قياس و الثالث اللازم منهما هو النتيجة .

و لم يشترط فى القياس ان تكون مقدمته مسلمين بل ينبغى ان تكونا بحيث لو سلمتا لزم ما يلزم سواء وجد التسليم بالفعل او لم يوجد . و من خاصية صحة صورة القياس تسليم لزوم قول منه و لا يوجد هذا فى صحة المادة .

و القياس لا يخلو اما ان يذكر فيه احد طرفى نقيض النتيجة بالفعل اولم يذكر ، و الاول يسمى اسننايا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ، ذكر فيه احد طرفى نقيض النتيجة و هى النتيجة بعينها . او يقال لكن ليس النهار موجودا فليس الشمس طالعة ، ذكر فيه احد الطرفين و هو نقيض النتيجة . و الذى لم يذكر فيه بالفعل ذلك ما ذكرناه من المال الاول و ان كانت النتيجة بالقوة داخله فى فولناكل ب ا .

و القياس الافرانى فديكون من سواذج الفضاءا الملتة وديكون من المختلطات<sup>٢</sup> بعضها مع بعض كما سذكروه . و يوجد فى الافترانى حد مكرر فى المقدمتين مل ب فيما سلف من المال يسمى الحد الاوسط و يسقط فى النتيجة . و لكل واحد من المقدمتين حد يخصه و يسميان الطرفين و الرأسين و الذى بصبر موضوع النتيجة او مقدمها يسمى الاصغر و الذى يصير محمول النتيجة او تاليها يسمى الاكبر ، و المقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى و التى فيها الاكبر تسمى الكبرى ، و تأليف المقدمتين يسمى افرانا و الافتران المنتج قياسا و كيفية وضع<sup>٣</sup> الحد الاوسط عند الطرفين يسمى شكلا ، و اقتضى التقسيم اربعة اقسام فان الحد الاوسط اما ان يكون

(١) ع م : فالاول . (٢) كذا فى ع م ش ، و فى خ : و حق (٤) . ولعل الصواب :

وهو . (٣) ش : مخطلطان . (٤) ع : حد الوضع .

محمول الصغرى و موضوع الكبرى او موضوع الصغرى و محمول الكبرى او محمولهما او موضوعهما جميعا . و الاول هو اليين التام بنفسه و يسمى الشكل الاول لانه يين بذاته و يين به غيره وهو المنهج للمطالب الاربعة و ذوالشرفين اى الموجب الكلى لاناتج له فى الاشكال غيره اما غيره فلا ينسج الا الكلى دون الايجاب او الموجب دون كليه كالثانى والثالث ، و الذى هو عكس الاول بعيد عن الطبع لا يتفطن لكونه فياسا وفيه كلف شافه [ولذلك] اسقط ، و الثانى والثالث يكاد الطبع بفطن لقياسيهما<sup>١</sup> من نفسيهما . و اشترك الثلاثة فى ان لا نتيجة فيها<sup>٢</sup> عن سالبين<sup>٣</sup> الا فى سوابب هى فى حكم الموجبات ، و الشكل الثانى فيه تفصيل يذكر ، و لا عن جزئيتين و لا عن صغرى سالبة و كبرى جزئية . و النتيجة تتبع اخس المعدمين فى الكم و الكيف لا غير الا فيما سذكروه و لو تبعت الاشرف لكانت اتم فى نفس حكمها و خبريها مما نجها<sup>٤</sup> و هو المقدمة الأخرى .

الشكل الاول و هو الذى يكون الاوسط فيه محمول الصغرى و موضوع الكبرى وله شرطان احدهما ان تكون الصغرى موجبة او فى حكمها كالممكنات و الوجوديات السالبة ليدخل [الاصغر] فى الاوسط فيتعدى الحكم الى الاصغر اذ لو باينه فلا تعدى كما يؤخذ الاوسط نوعا مباينا للاصغر و يسلب عنه و يحمل على الاوسط معنى يعمهما من الجنس وغيره كقولنا لاشيئى من الانسان بطائر و كل طائر

- 
- (١) ع : لقياسهما . (٢) خ . مها . (٣) ع السالبيين . (٤) شرح : لعائل ان يقول انه لم يين باسا بهما ان النسجة لا تنبع الاشرف و العويل فيه ان كان على عبر اسفراء الضروب الممكنة فى كل شكل فكان من الواجب ان يذكر تلك الحجج على وجه التحقق و ان كان على اسفرائها فبيسه عقم بعضها بما ييننى على ان النتيجة تنبع اخس المقدمين يوجب الدور . (٥) س : منجها و هى . (٦) شرح : اما اسرط ان نكون الصغرى موجبة او فى حكمها لتكون الاصغر اخس من الاوسط او مساوبا و ذلك هو المراد بدخوله فيه وان الاعم والمباين خارج عن الشيئ .

حيوان لوجأت النتيجة لكانت سالبة البتة لان النتيجة تتبع الاخس و هي « لاشيئى من الانسان بحيوان » و لا شك فى كذبها ، و فى السالبتين بوخذ<sup>١</sup> الاكبر خاصة او فصلا للاصغر و الاوسط<sup>٢</sup> مباينا لهما فلو جأت النتيجة لكانت سالبة و تكذب البتة . و الثانى ان نكون الكبرى كلية ليندرج الاصغر فى الاوسط فيتعدى اليه الاكبر و لو كانت جزئية يجوز ان يعم الاوسط جنس الاصغر او عاما آخر و يحمل على بعضه فى الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة من موافقة او مخالفة فى الموجبة ما بسلب عنه و فى السالبة ما يثبت عليه فلا نتيجة .

و المعتبر من القضايا المحصورات الاربع و كل<sup>٣</sup> من الصغرى و الكبرى يجوز ان يكون على حال واحدة من الاحوال الاربع فاذا اخذ كل واحد من اصناف الصغرى مع كل واحد من اصناف الكبرى كانت اربعة فى اربعة فهى ستة عشر ضربا فباعتبار الشرطين تعين من الصغرى موجباتها و من الكبرى كليتها فكل من كل منهما اذا ضم الى الآخر صار ضربا معتبرا فيكون اربعة اضرب فلما انحصر الصحيح فى اربعة فالباقيات<sup>٤</sup> من انى عشر ضربا عواقر فاسدات . الضرب الاول من موجبين كليين ينتج موجبة كلية ، مثاله كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فانه اذا دخل الجيم فى الباء فكل حكم حكمت عليه ينعدى اليه . الضرب الثانى من كليين و الكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية ، مثاله كل ج ب و لاشيئى من ب ا فلا شيئى من ج ا . الضرب الثالث من موجبين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و كل ب ا فبعض ج ا . الضرب الرابع من موجبة جزئية صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و لاشيئى من ب ا فبعض ج ليس ا .

(١) خ . يوجد . (٢) زاد فى خ بعد الاوسط . فيعدى اليه الاكبر و لو كان

جزئية . و هو خطأ شأ من الباس هذا « الاوسط » باوسط آخر سيجى . (٣) ح :

و كل واحد . (٤) خ ع : و الباقيات . (٥) م خ . فليس بعض ج ا .

الشكل الثاني و هو الذى يكون الاوسط فيه محمولا فى المقدمتين و شرطه ان تكون معدمتاه مختلفين فى الكيفية - الا فيما يذكر من بعد - و الكبرى كلية<sup>١</sup> ، اما الاول فلان المتفقين<sup>٢</sup> قد ثبت عليهما او سلب عليهما شيئ واحد و لا نتيجة سوى الموجبة و المتباينين قد ثبت عليهما او سلب عليهما شيئ واحد و لا نتيجة سوى السالبة و اذ لا لزوم لاحدهما فى الموجبتين و لا فى السالبتين فلا اطراد فلا نتيجة . واما الثانى فلان الكبرى الجزئية موجبة كانت او سالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عامما آخر للحددين المنفقين فالنتيجة موجبة او مابينا للاصغر و الاوسط محمول على الاكبر او مسلوب عنه فى الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة فليس الا سلب النتيجة فلا لزوم لاحدهما فلا نتيجة . و بالشرط الاول تعرف ان لاقياس فى هذا الشكل من<sup>٣</sup> المطلقين و الوجوديين و الممكنتين و لا عن خلطهما لان سلبها فى قوة ايجابها فيوجب المحمول الوجودى كالمفسس على المنفقين كالانسان و الناطق بهذه الاعتبارات او سلب فليس الا الاجاب او على المتباينين كالانسان و الفرس كذلك فليس غير السلب فلا لزوم لاجاب و لا سلب فلا نتيجة .

وضروبه اربعة لنحو البان المذكور ، الضرب الاول من كليين والكبرى سالبة فينتج كلية سالبة ، مناله كل ج ب ولا شئى من ا ب فتعكس الكبرى فتصير لاشئى من ب ا و هو نانى الاول فينتج لاشئى من ج ا . او بين بالخلف فنقول ان لم يصح لاشئى من ج ا فيصدق نقيضه و هو بعض ج ا و نفرنه بكبرى القياس مجعولا صغيرها وهي<sup>٤</sup> لاشئى من ا ب فينتج ليس بعض ج ب و كان كل ج ب ، هذا محال<sup>٥</sup> ، وصورة القياس صحيحة و كذا الكبرى فالحال لازم من كذب الصغرى النى هي نقيض النتيجة . وفى

(١) شرح . فان المنفقين كالانسان و الناطق قد ثبت عليهما شيئ واحد كالمضاحك .

(٢) م : عن . (٣) فى الاصول . و هو . و ظاهر ان الضمير راجع الى «كبرى القياس» .

(٤) خ م . خلف محال .

جميع قياسات الخلف التى فى الشكل الثانى يقرن نقيض النتيجة بالكبرى هكذا و فى الثالث بالصغرى مجعولا كبريها . الضرب الثانى من كلبنين و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية ، مثاله لا شئى من ج ب و كل ا ب تعكس الصغرى و تجعل كبرى فينتج لا شئى من ا ج ثم تعكس النتيجة ليرجع الرأسان كل الى مكانهما و هو المطلوب ، و البيان الخلفى على ما ذكرنا . الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ، مثاله بعض ج ب و لاشئى من ا ب يتبين بعكس الكبرى و الخلف كما بينا . الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى ينتج جزئية سالبة ، مثاله ليس بعض ج ب و كل ا ب . لا بيان بالعكس ههنا لان السالبة الجزئية لا تنعكس و الكبرى تنعكس جزئية و لا قياس عن جزئيتين ، فيبين بالخلف انه ان لم يصح ليس بعض ج ا فيصدق كل ج ا و ننم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض فتقول و لىكن البعض من ج الذى لس ب د فيكون لا شئى من د ب و كان كل ا ب ينتج من نانى الثانى لا شئى من د ا و بضم اليه « بعض ج د » فمنتج من رابع الاول لبس بعض ج ا . و كل افتراض انما ثم ب قياس من الشكل الذى فيه ذلك الضرب و ب قياس من الاول .

الشكل الثالث و هو الذى الاوسط فيه موضوع فى المقدمتين ، و شرطه ايجاب الصغرى او<sup>٢</sup> ان يكون فى حكمه و كلية احدى المقدمتين ابهما كانت . اما الأول فلأن الصغرى السالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحددين فى الكبرى الموجبة فلو صحت نتيجة<sup>٣</sup> لكانت سالبة البتة و تكذب او ان يكون الاصغر و الاكبر المنفقان مبايناه<sup>٤</sup> فى السالبتين فلو صحت النتيجة لكانت سالبة فكذب البتة ، و اما الثانى فلأن المعنى الواحد الكلى قد ثبت عليه بالايجاب<sup>٥</sup> الجزئى شيان متفقان

(١) م : بين (٢) ع : و (٣) خ : صح نيجه ، ع : صحت النسجة (٤)  
م : مباينا (٥) ع : و تكذب (٦) زبد فى خ : و السلب .

او بسلبان ، او يوجب احدهما و بسلب الاخر و ليس غير الايجاب ، او امران مختلفان يجعل على الاقسام الـلـة و ليس غير السلب . و قرائنه ستة لان كبراه لما كانت كلية مع الصغرى الموجبة نتجت اربعة كالشكل الأول ولما لم تتعين الكلية جاز ان تكون الكبرى جزئية موجبة او سالبة فزاد ضربان . و خاصيته ان لا ينتج غير الجزئى .

الضرب الاول منه من كليتين موجبتين و ينتج<sup>١</sup> جزئية موجبة ، مثاله كل ب ج<sup>٢</sup> و كل ب ا<sup>٣</sup> تنعكس<sup>٤</sup> الصغرى فبرجع الى ثالث الاول فبنتج بعض ج ا<sup>٥</sup> او نقول ان لم يصح هذا يصح لا شئى من ج ا<sup>٦</sup> وقرنه بصغرى الفباس وهى كل ب ج ينتج من ثانى الاول لا شئى من ب ا<sup>٧</sup> و كان كل ب ا<sup>٨</sup> هذا محال ولزم كذب الكبرى التى هى نقيض النتيجة.

الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة تبين بالبيان على ما ذكرنا

الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينسج موجبة جزئية بالبيان . الضرب الرابع من موجبتين و الكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة و لا تعكس الصغرى ههنا فانها تنعكس جزئية و لا قاس عن الجزئيتين؛ فتعكس الكبرى و تجعل صغرى فنسنتج ثم تعكس النتيجة ، او نبين بالخاف فنقول ان لم يصح بعض ج ا<sup>٩</sup> فلا شئى من ج ا<sup>١٠</sup> و سم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض ففترض البعض من ب الذى هو الالف د حتى يكون كل د ا<sup>١١</sup> فنقول كل د ب و كل ب ج ينتج من اول الاول كل د ج فكل د ج و كل د ا<sup>١٢</sup> بنتج من اول الثالث بعض ج ا<sup>١٣</sup> الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى و جزئية سالبة كبرى ينسج جزئية سالبة ، و لا بيان عكسى اذ لا عكس للسالبة ، و الصغرى ان عكست صارت جزئية و لا قياس عن الجزئيتين ، فنبين بالخلف او بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو « ليس ا » د فبكون لا شئى من د ا<sup>١٤</sup> فنقول كل د ب و كل ب ج فكل د ج و يقرن بالمقدمة المدخره<sup>١٥</sup> فبستنتج<sup>١٦</sup> المطلوب.

---

(١) م : منتج (٢) ع : كل ج ب (٣) خ ع : فنعكس (٤) ش : جزئيتين (٥) خ : المؤخرة (٦) خ : فنسج .



و الافتراض انما وضع لجعل فضية جزئية كلية . الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينجم سالبة جزئية تبيّن بعكس الصغرى والخلف كما ذكرنا . و حيث صحت الجزئية صحت الشخصية في الاشكال .

### التلويح الثاني في المقدمات الموجهة و المختلطات

اذا كانت المقدمتان موجبتين بجهة واحدة فالنتيجة جلى ان سمعهما ، و الممكنتان تنبجان ممكنة لان ما يمكن ان يمكن يحكم الفعل بامكانه ولا بنوفف كثيرا . واعلم ان النتيجة في الشكل الاول تابعة للكبرى في المختلطات لان الاكبر يتعدى الى الاصغر على نحو ما حمل على الأوسط الا اذا كانت الصغرى ممكنة و الكبرى وجودية فاما اذا قلنا يمكن ان يكون كل ج ب و بالوجود كل ب ا عرف من طبعة الامكان جواز اللافوق ابا فاذا لم ينصف الجيم بالبائة ابا فلا يلزم ان يتعدى اليه ا بالفعل بل بالقوة فهي ممكنة ، او كانت الصغرى ضرورة و الكبرى كل ب ا مادام ب الذي مع الواجب و غيره مع ب بدم ، بالضرورة فبدوم ا بالضرورة ففي هذين نبعت الصغرى . و لا يجوز ان يقال في هذه كل ب ا مادام ب لا دائما لانا اذا قلنا كل ب ا مادام ب لا دائما حكمنا ان كل موصوف ب لا ندرم له العدم دوام البائة و كان من الموصوفات ب ج الذي ضرورى له البائة فلا صدقان .

و تعلم مما ذكرنا انه اذا كان كل ج ب بالامكان و كل ب ا بالضرورة ومعناه كل واحد مما يوصف بانه ب دام له البائة او لم تدم فهو بالضرورة ا و ان لم يكن ب كما عرفت في المقول<sup>١</sup> على الكل فلا مدخل للبائة الغير الضرورية في حمل الالفية على موصوفاتها فهي واجبة دونها و ج من الموصوفات ب بالامكان فاذا فرض وقوعه

(١) خ . اذ ، ع : و اذا (٢) م : فاذا (٣) خ : ب ج (٤) زيد في خ : ب  
(٥) زيد في خ م . فانه لا يصدق مع الضرورية الصغرى (٦) خ م : يعلم (٧) ع :  
العول .

فجِب دونه له الالفية .

واسننى من كون النتيجة تابعة لأخس المقدمين ما اذا كانت الصغرى ممكنة سالبة او وجودية سالبة مع كبرى ضرورية موجبة فان النتيجة موجبة ضرورية<sup>١</sup> و كذلك اذا كانت صغرى ممكنة موجبة و كبرى وجودية سالبة فالنتيجة موجبة ضرورية ايضا الا ان هذه السوالب فى حكم الموجبات<sup>٢</sup> فكانه لا يحتاج الى اسنناء<sup>٣</sup>.

و اما فى الشكل الثانى اذا كانت الكبرى سالبة مما يعكس<sup>٤</sup> فيرجع الى الاول و تسعها النتيجة لما علمت من ضابط الشكل الاول . و اما صغرى الضرب الثانى من الثانى صابرة كبرى الاول فالنتيجة تنبعا . و كذلك صغرى الرابع منه فانها بالافتراض تصير كلمة و تنسب الى ان تكون كبرى فى الاول فننبعا نتيجة هى كبرى القياس الثانى من الافتراض و تنبعا النتيجة الثانية ، فالعرة<sup>٥</sup> فى هذا الشكل للسوالب فانها تصير كبريات الاول بعكس او افتراض فننبعا النتيجة .

و ههنا ضابط<sup>٦</sup> اعلم ان فى<sup>٧</sup> هذا الشكل اذا كانت مقدمتان فى اقتران لكل واحدة منهما جهة تكذب على الاخرى سواء كانا موجبتين او سالبتين او احديهما موجبة و الاخرى سالمة فيحصل نتيجة سالبة ضرورية مثل ما بقول كل ج ب بالوجود او بعضه و كل ا ب بالضرورة فيعلم ان طبيعى ج او بعضه و ا متباينتان<sup>٨</sup> بالضرورة اذ لو دخل احدهما فى الاخرى ولو بالامكان لنعدى اليه حكمه فلو كان ج من الموصوفات بالالف لكان ب ضروريا له ، و هكذا لو كان ا من الموصوفات بج لكان ب وجوديا له و على هذا جميع مغتلفى<sup>٩</sup> الجهة كيف كانتا من الايجاب و السلب فالنتيجة فى الكل ضرورة السلب الا اذا كان اختلافهما على وجه يجوز دخول احديهما فى

(١) لا يوجد « ضرورة » فى ع خ (٢) م خ : الموح (٣) م : الاستثناء

(٤) ع خ : يعكس (٥) من هنا الى « هى كبرى » ساقط من م (٦) زبد فى م خ :

فى الجهات (٧) لا يوجد « فى » فى ع (٨) فى الاصول : مباينان (٩) ش :

مختلفى .

الآخري كممكنة خاصة اوعامة او وجودية ومطلقة عامة او مطلقة عامة و ضرورية و نحوها . وكل جهة يعم الضرورة<sup>١</sup> وغيرها اذا كانت في مقدمة مع<sup>٢</sup> ضرورية و اخلفت الكيفية فالنتيجة ضرورية السلب ايضا فلنا

اما الشكل الثالث فالنتيجة فيه تتبع الكبرى لان الضروب الاربعة النى نرجع بعكس الصغرى الى الاول فالكبرى بحالها صائرة كبرى الاول فتبعها النتيجة الا فيما استثنى في الاول فنفي<sup>٣</sup> ما كبراه جزئية كالرابع والخامس . و ظن<sup>٤</sup> في الرابع ان<sup>٥</sup> النتيجة تتبع الصغرى لانها نصير كبرى الاول و لم يعرفوا ان النتيجة موجبة جزئية محتاجة الى عكس و العكس لم يجب ان يحفظ الجهات بخلاف ناني الثاني فان النتيجة تنعكس محفوظة الجهة لانها سالبة . و في الضربين بين بالاقتراض ان النتيجة تابعة للكبرى<sup>٦</sup> فان كل ١٥ و لا شيئ من ١٥ جهتهما جهة الكبيران فبهما لقيامهما مقامهما وهما كبريا الياسين الآخرين في الافتراضين فسيبعهما<sup>٧</sup> النتيجة فكون تبعت كبرى الاصلين .

فان قيل اذا كان مرد الشككين الى الاول فلاحاجة اليهما ، فيل هذان من الطرق الصالحة المؤدية وقد نفق ان يكون الوضع الطبيعي لعدمى فاس على نحو ترتيب احدهما و بالرد الى الاول نغير عن الوضع الطبيعي كقولنا في الثاني كل جسم منقسم و لا شيئ من النفس بمنقسم فاذا عكست الى لا شئ من النفس تغيرت من الوضع الطبيعي اذ الصفات اولى بالمحمولية و ان كان بصح موضوعتها<sup>٨</sup> ، وكذلك في قولنا كل انسان مائ و كل انسان منقسم فان الوضع الطبيعي سغير بالعكس وان صح . و الناني ينتفع به في الفرق فكانه فيل فيه جيم محمول عليه ب و ١ مسلوب عنه

- (١) خ : الضرورية (٢) م ش : معها (٣) ح م : هي (٤) ع : فان  
(٥) لا توجد « ان » في خ (٦) ع : الكبرى (٧) خ م : فسيبعها (٨) خ :

موضوعها .

ب فافترفا . و الثالث ينفع به فى النفس كمن ادعى ان كل جرم يتخرق قيل<sup>١</sup> الفلك جرم و هو لا يتخرق فبعض الجسم لا يتخرق على الثالث .

فان قيل لما حذفتم الشكل الرابع معللين بالصعوبة و الكلفة فى العكس<sup>٢</sup> و فى ثانى الثانى و رابعه و رابع الثالث و خامسه من الكلف والعكوس ما ذكرتموه فهلا عمّتم الحذف او الاعبار ، قيل مبنى الحذف ما كان مجرد الكلفة فان اعتبار الثانى كان لانه فى نفس قياسينه لا يكاد يفتقر الى غيره فانا اذا فلناكل ج ب ولا شئنى من ا ب فالطبع الصحيح بنفطن لأن الذى هو ب لا يكون الذى هو ليس ب ب فح ليس ا ، واذا قيل كل<sup>٣</sup> ب ج وكل<sup>٤</sup> ب ا فى الثالث بنفطن النفس لأن ب هو موصوف بالجمية و الألفية فشيئى فى احدهما هو الآخر ، و اما الرابع فنفس قياسينه بعيد من الطبع و اثبات قياسينه اصعب من اثبات المطالب العلمية التى يراد اثباتها به فحذف ، فلم بنفطن جالينوس وبعض من ذب عنه من المسأخرين لهذه الدقيقة فشوشوا<sup>٥</sup> وشنعوا وضلّوا و اضلّوا . و العجب انه شتم على المعلم الاول فى المخلطات من المطلقات بان ابرادها عديم الجدوى و اكثر فضاها علمه مطلقة

و عدى ان الشكل السابى ليس بناتج<sup>٦</sup> لذاته بل لخصوصية الجهة و المادة فلو نتج بذاته لنتج على اطلاقه و ليس بناتج على اطلاقه و لو اعتبر كذا يابى لنا ان نفن<sup>٧</sup> كثيرا من الاضراب الفاسدة بزوائد فتنتج فهو لهذا دون الثالث ، فعولناكل ج ب و لا شئنى من ا ب لذاته لا يلزم<sup>٨</sup> منه شئنى و لا رده<sup>٩</sup> الى الاول لجواز ان يقع فى مادة لا عكس لسالبها و لا هيض ، الا انه عظيم النفع فى العلوم .

### التلويح الثالث فى الاقترانات الشرطية

اعلم ان الشرطيات المنصلة قد يتركب منها اشكال كما للحمليات ، فمن الشكل

(١) خ م : فقبل (٢) خ م : العكسين (٣) ع م : كل ج ب (٤) ع : كل  
 ا ب (٥) خ : فترسوا و شغوا (٦) خ : سابج (٧) خ : نفس (٨) ، و لعل  
 الصواب : بعيد . (٨) ع : لا يلزمه شئنى (٩) ع : برده ( بلا نعط ) .

الاول تالى الصغرى يكون مقدم الكبرى كقولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالكواكب خفية . ومن الشكل الثانى يشتركان فى تال ، وفى الثالث فى مقدم . والبيان العكسى والخلفى على ما ذكرنا .

و من المنفصلين فد يتركب القياس على كل الاشكال و الاشتراك بينهما فى جزء غير تام<sup>١</sup> و القريب من الطبع ما على الاول و الصغرى موجبة و الكبرى كلية كقولنا كل<sup>٢</sup> عدد اما فرد و اما زوج و كل زوج اما زوج الزوج و اما زوج الفرد او زوج الزوج و الفرد جميعا فينحذف الاوسط المشترك فينتج كل عدد اما فرد و اما زوج الفرد او زوج الزوج او زوج كليهما .

و فد يتركب القياس من منصلة و حملية ، والقريب ما تقع الشركة فى النالى فتحصل النتيجة منصلة مقدمها مقدم المتصلة بعينه وتاليها نتيجة تالف التالى والحملية . ويجوز ان تكون الحملية صغرى و يجوز ان تكون كبرى ، مال ان نكون الحملية كبرى قولنا ان كان ا ب فكل ج د و كل د ه ينتج ان كان ا ب فكل ج ه ، و مال ان تكون صغرى ان نقول كل د ج و اذا كان ا ب فكل ج ه ينتج ان كان ا ب فكل د ه ، و هكذا جميع الضروب ، و استخراج الاصول<sup>٣</sup> مما سلف لا يصعب على الفريضة التامة .

وفد يتركب القياس من منفصلة و حملية والمنفصلة كبرى ، ماله . الدلالة عدد وكل عدد اما زوج و اما فرد ينتج ان الثلاثة اما زوج و اما فرد . و فد نفع منفصلة صغرى مع حمليات كقولنا كل منحرك اما نبات او حيوان او جماد وكل نبات جسم

(١) سرح : الشركة فيه [ فى هذا القسم ] قد تكون فى جزء تام وغير تام وصاحب الكتاب لم يعرض للاول و ماله : اما ا ب اوج د و دائما اما ج د او ه د و ينسج ان كانا حقيقيين ان كان ا ب ف ه د او ان كان ليس ا ب فلس ه د . (٢) هذه هى الصورة الصحيحة لهذا المثال اوردت بها نسخة م من بين سائر الاصول و هى مطابقة لما فى كتاب النجاة لعظا بلفظ . (٣) خ م : الاحوال .

وكل حيوان جسم وكل جماد جسم، فهذا هو الاستفراء اتمام فالنتيجة موضوعها موضوع الانفصال و محمولها محمول العمليات و هو كل متحرك جسم، و على هذا سنخرج الباقي .

و قد نفع التأليف من منصلة و منفصلة و الاشتراك في جزء، غير تام كقولنا ان كان هذا كثيرا فهو ذو عدد<sup>١</sup> و كل ذي عدد فهو<sup>٢</sup> اما زوج و اما فرد فالنتيجة مقدمها ذلك بعينه و ناليها نتيجة تأليف التالي و المنفصلة كقولنا<sup>٣</sup> ان كان هذا كثيرا فهو<sup>٤</sup> اما و اما . و قد ينع في جزء تام كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما ان يكون النهار موجودا و اما ان يكون الليل موجودا فتصح نتيجة منفصلة كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا ، و يصح منصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود . و لانطول في هذا المختصر ما لأبحناج البه فالذكي : لا يعجز عن استخراج ما بقى .

### التلويح الرابع في الاستثنائيات

و الاستثناء هو رفع احد جزئى الشرطية او وضعه ليلزم وضع الآخر او رفعه ، و العياس الذى فيه ذلك استثنائى ، و بيم بشرطية و حملية فيما شرب من الشرطيات من حمليين ، ففي المصلة يُستثنى عين المعدم فينتج عين التالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فبنتج النهار موجود . او بُسُتْنى نقيض التالي لينتج نقيض المعدم كقولنا فى المال المذكور لكن ليس النهار موجودا فليست الشمس طالعة و اما اسنماء عين المالى او نقيض المعدم فلا بنتج اذربما يعع المالى اعم فلا يلزم من وضع الاخص وضع الاخص و لا من رفع الاخص رفع الاخص و لكن يلزم من وضع الاخص

(١) ع ، فهو عدد (٢) لا يوجد « فهو » فى خ م (٣) م : كقولك (٤)

خ : و الزكى (٥) خ م . ان النهار . (٦) فى الاصول : لا .

وضع الاعم ومن رفع الاعم رفع الاخص<sup>١</sup>، وفى محال المساواة<sup>٢</sup> قد نتأتى الاستثنائات الاربعة ولكن لا تُعتبر خصوصيات المواد . و الاضرب العقيمة حذفت لعدم اطرادها لا لامتناع الاتفاقات .

و اعلم ان المتصلة لا تكون ممكنة ولا وجودية اذ لا استثناء كقولنا يمكن ان كان زيد فى السوق ان يكون قائما ، فلا يُستثنى الا ان يؤخذ الامكان جزء ، التالي فتكون ضرورية . وكذلك قولنا ان كان هذا انسانا فهو من نفس بالفعل اذ الربط فى المتصلة هو اللزوم ولا لزوم الا للتنفس بالقوة و هو ضرورى دائم .

و المنفصلة الحقيقية يُستثنى فيها عين ما اتفق فبنتج نقيض ما بقى فل او كر كقولنا هذا العدد اما تام او ناقص او زائد لكنه تام فينتج لبس بزائد ولا ناقص . او يُستثنى نقيض ما تنفق فبنتج عين ما بقى ان كان واحدا او منفصلة فى البواقي ان تعددت الاجزاء .

و [ اما ] الغير الحقيقية فمانعة الخلو فقط بسننى فيها النقيض لينتج العين ، ولا ينتج استثناء العين للنقيض كقولنا اما ان لا يكون هذا جونا و اما ان لا يكون نباتا فبقال لكنه جونا فمنتج انه ليس بنبات لا غير و مانعة الجمع دون الخلو يستثنى فيها العين للنقيض لا غير . و المحرفات ترد الى النظم المستقيم . والمنفصلة التى اجزاؤها غير متناهية لا يستثنى [ فهائشئى ] فان رفع الكل<sup>٣</sup> لوضع واحد لا يمكن و وضع واحد

(١) شرح : هذا هو الذى اسدل به صاحب الكتاب على عمم الضربين و لا يسم ذلك

الا ان يضاف اليه « و لا يلزم من وضع الاعم رفع الاخص و لا من رفع الاخص وضع الاعم » فان اعذر بان ذلك واضح لا حاجة الى ذكره فلنا وكذا الاول فكان الواجب ان يقول فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص و لا رفعه و لا من رفع الاخص رفع الاعم و لا وضعه . (٢) شرح : اى فى الموارد التى يكون التالي فيها مساويا للمعمد .

(٣) شرح : ينبغى ان يفهم من قوله رفع الكل رفع كل ما يبقى من اجزاء المنفصلة لا رفع كل اجزاؤها و ذلك ظاهر و بالجملة ان هذه المنفصلة لا يسم فلا نحصل و لا اسماء فى العباس المنفصل الابد تمام الانفصال ونحصله ، وهذا اخصر من الوجه الذى اورده فى الكتاب . و مثال هذه المنفصلة قولنا : اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلاثة او اربعة و هلم حرا .

لرفع الكل لا يفيد فانه لم يحصل فى التصور .

### النلويح الخامس فى القياسات المركبة

و اعلم انه لا قياس من اقل من مقدمتين فان المقدمة الواحدة اما ان تشمل على كل النتيجة او على جزئها ، فان اشتملت على كلها فهى شرطية لا بد من استثناء لنتيج و قد تمت مقدمتان ، و ان اشتملت على جزئها و للنتيجة<sup>١</sup> جزء آخر فلا بد مما يشتمل عليه حتى يلزم ارتباط الجزئين و قد حصلت<sup>٢</sup> مقدمتان .

و لا قياس من اكثر من مقدمتين فى السواذج و يجوز فى غيرها كالاستقراء التام مع ان الكسرة هناك فى حكم المقدمين ابضا فان النتيجة لها طرفان فالمقدمة ان لم تناسبها بطرف فلامناسبة فلا انتاج و اذا تناسب كل من المقدمتين طرفا فلا مدخل للثالث اجمالا . و تفصل تفصيلا لوحيا فنقول المقدمات ان زادت على اثنتين فاما ان تكون واحدة لا تناسب النتيجة فلا افتضاء لها و لا تعلق و اما ان يشترك كل واحد من المقدمات مع النتيجة و ليس لها الا طرفان فلا بد من<sup>٣</sup> ان تشترك مقدمتان فى طرف واحد لها فيصير جزء النتيجة الاصغر و الاكبر مشتركا بين المقدمات فصارت حدا اوسط هذا محال<sup>٤</sup> . بلى قد توجد مقدمات كثيرة مساهما الى نتيجة واحدة و هى فى قياسات كثيرة مبنية لمعنى القياس الناتج لذلك النتيجة اذا كانتا غير بينتين<sup>٥</sup> بذانیهما فلا بد من اثباتهما مثل اثبات النتيجة و يسمى قياسا مركبا .

و هو اما موصول و هو الذى يذكر فيه النتائج<sup>٦</sup> بالفعل مأخوذة تارة نتيجة

---

(١) م . و النتيجة (٢) فى الاصول : حصل (٣) م : فلا بد و ان (٤) سرح . لعائل ان يعول الميعن ان كل حد اوسط فهو مشترك والموجبة الكلية لا يلزم ان ينعكس كنفسها كلية فلم قلسم ان كل مشترك فهو حد اوسط فكان الاولى ان يبطل ذلك بما ذكر فى الوجه الاجمالى و هو انه اذا اشتملت مقدمتان على الطرفين فلا مدخل لما زاد عليهما و على هذا يسغنى عن الفصل الذى سماه لوحا . انتهى كلام الشارح وله كلام فى لفظة « اللوحى » سمججى . (٥) خ : مبينتين . (٦) ع : الناتج ، م : النتائج .



و اخرى مقدمة كقولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ثم كل ج ا و كل ا د فكل ج د  
وهكذا الى المطلوب . واما مفصول و هو الذى فصلت النتائج عنه وطويت كقولنا  
كل ج ب و كل ب ا و كل ا د و كل د ه فكل ج ه .

و ظن ان قول القائل « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار  
موجودا فالاعشى يبصر و الشمس طالعة فالاعشى يبصر » قياس بسيط و ليس الا  
مركباً مفصولا حذف عنه « ان كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر » مجعولا نتيجة  
مرة و مقدمة اخرى ثم « لكن الشمس طالعة » و لابد فيه من استنتاج من فباس  
افترانى بالضرورة لبحذف الحد الاوسط المشترك و هو النهار موجود و يجمع  
الطرفان ثم سنتنى .

### التلويح السادس في قياس الخلف و عكس القياس

و هو قياس ينبت صحة المطلوب بابطال نقيضه اذ الحق لا يخرج منهما .  
و يتركب من قياسين اقترانى واستثنائى ، ماله ان لم يصدق قولنا لبس بعض ج ب  
فيصدق كل ج ب ، و كل ب ا يضم اليه على انها مقدمة صادقة بينة بنفسها او بينت ،  
وهو قياس من شرطية وحملية ، فنتج : ان لم يصدق قولنا لبس بعض ج ب فكل ج ا  
و يستثنى نقيض التالى وهو ليس ج ا فينتج ليس لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب بل يصدق .  
و هو فى الجملة ان نأخذ نقبض المطلوب و نقرنه مع صادقة لينتج المحال  
ويستثنى نقيض المحال لينتج عين المطلوب لبطلان نقيضه الذى ادى الى المحال فان  
صورة القياس صحيحة و المقدمة الاخرى صادقة فالمحال يكون من نقيض المطلوب .  
ولا ينانى تصحيح المطلوب بتقرين نقيضه مع حملية على نهج الشكل الاول فى الجميع  
فان الموجبة الكلية لا يمكن تبينها بالخلف على الشكل الاول لان نقيضها سالبة جزئية  
و لا تصلح لكبروية الاول و لا لصغرويه فتنين بالنانى فتجعل صغراه و بالتالى فتجعل  
كبراه ، و هكذا ينظر فى غيره من المطالب .

و اما رد الخلف الى المستقيم فبأخذ<sup>١</sup> نقيض المحال و تقرينه مع المقدمة الصادقة على ما يسر<sup>٢</sup> من الاشكال فنتيج المطلوب بعينه ، و ستبصر كيفية الرد<sup>٣</sup> من عكس القياس .

فصل : و عكس القياس هو اخذ النتيجة اوضدها و تقرينه باحدى المقدمتين لينتج نقيض المعمة الاخرى او ضدها . و يسعمل لابطال القياس جدلا من الشكل الاول، مثاله : كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا فضدها لاشيئي من ج ا ان قرن<sup>٤</sup> بالكبرى نتج من الباني ضد الصغرى و نقيضها ليس بعض و ان قرن بها بطلها بالتناقض وان افروناهما بالصغرى ينتجان من الثالث نقيض الكبرى اذلا نتج الثالث غير الجزئي ، و اذا كان نقيض النتيجة جزئيا فلا ابطال الا بالتناقض . و انعكاس قرائن الاول عند ابطال الصغرى الى الباني و الكبرى الى الثالث و فى الباني عند ابطال صغراه الى الاول و كبراه الى الثالث و فى الثالث عند ابطال صغراه الى الباني و عند ابطال كبراه الى الاول .

### التمويه السابع فى قياس الدور

و هو اخذ النتيجة مع عكس<sup>٥</sup> احدى مقدمتيها لنتج الاخرى فالنتيجة تكون نتجت ما سجه<sup>٦</sup> . و يسعمل جدلا لمنع القياس اذا كانت<sup>٧</sup> احدى المقدمتين غير بيّنة

(١) ح م ع . فبأخذ (٢) م : نين (٣) شرح . اذا قطعنا النظر عن الاشراف و ادوائه و تصحيح المطلوب كان رد الخلف الى المستقيم هو عكس القياس بعينه فان القياس بعض المطلوب مع المعمة الصادقة فكل ج ب و كل ب ا المنح لكل ج ا اذا اخذ بعض هذه النتيجة و هو لس كل ج ا منضمنا الى ب ا اسح بعض المقدمة الاخرى و هو ليس كل ج ب و ذلك هو عكس القياس بعينه اذا لم يلحظ الشرط و التصحيح كما عرفت . (٤) ع س خ . افرن . (٥) شرح . العكس المذكور هاهنا لبس المراد به العكس المذكور آتيا بل هذا انما هو اختصاصية المادة لا لصورة الفضة لعدم اطراده فى المواد . (٦) خ و فى السرح : سجه<sup>٦</sup> ، و يرى فى هاهنا ش سحها . و يقول السارح : معناه ان سبجة ذلك القياس لما انضمت الى عكس احدى مقدميه انجبت المقدمة الاخرى التى كانت سجة لها (٧) اصل : كان .

و يغير اللفظ ليوهم النفاير . و لابد من كون المقدمات متعاكسة لتنحفظ<sup>١</sup> الكمية مناله كل انسان متعجب وكل منعجب ضحاك<sup>٢</sup> فكل انسان ضحاك فان اردت عكست الصغرى و افترت مع النتيجة المفعولة كبرهاها نتجت الكبرى او عكست الكبرى فجعلتها كبرى النتيجة نتجت الصغرى و ان اتفق فى قياس ناتج للسلب<sup>٣</sup> فانتهج المقدمة السالبة ، و لا اساج للموجة فى الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة فتقرن<sup>٤</sup> النتيجة بالصغرى لتنتج الكبرى و لا تفرن بالكبرى لانه لا يتصور انتاج الموجبة منها الا بحيلة فى موضع ثم سوالب متعاكسة سلبا و ايجابا معدولا مفعولا فى الاصل وعكسه السلب جزء موضوعهما او محمولهما او موضوع احدهما و محمول الآخر كالعكس الصحيح مثل الواحد والكثير وعديم الانقسام فان كل ما ليس بواحد فهو كثير وكل ما ليس بكثير فهو واحد وكل واحد فهو غير كثير وبالعكس ، وكذلك عديم الانقسام مع الكثير فاذا كان القياس كل عديم الانقسام واحد و لا شئى من الواحد الكثير ولا شئى من عديم الانقسام بكثير و اردنا فى الدور استنتاج الصغرى الموجبة جعلنا النتيجة معدولة والسلب جزء محمولها كقولنا كل عديم الانقسام فهو غير كثير والكبرى بعكسها سالبة و يجعل السلب جزء موضوع عكسها كقولنا كل غير كثير فهو واحد و نجعلها كبرى النتيجة المعدولة فتنتج الصغرى و هى كل عديم الانقسام واحد . و بالاقران قد يجعل غير المتعاكس معاكسا

### التلويح الثامن فى اكتساب المقدمات و تحليل القياسات

اعلم ان الشخصى لا يحمل ولا بطلب فى العلوم فاذا اردت تركيب قياس فتخذ حدى المطلوب و اطلب ما يحمل على كل واحد من الحدين و ما يحملان عليه من

(١) خ : لبحفظ . (٢) م هنا و بعده : ضحاك . (٣) س : ناتج السلب .

(٤) شرح : قوله ففرن النتيجة بالصغرى سهو و صوابه بعكس الصغرى و معلوم ان مراده ذلك ، و قد عرف ما الذى يريد بالعكس ههنا .

الذاتيات بأسرها و العرضيات و ذاتيات العرضيات و عرضياتها و عرضيات الذاتيات ، و قد علمت ان الاواسط منناهية ، فان وجدت في محمولات موضوع المطلوب ما يصلح موضوعا لمحموله صح من الشكل الاول قياسك او وجدت ما يصلح محمول الطرفين او موضوعهما صح من النائي و الثالث سواء كان الحمل او الوضع في موجبة او سالبة كلية او جزئية على حسب مطلوبانك .

فصل : ليس كل نتيجة في العلوم<sup>٢</sup> يورد حجتها على نظم مستقيم بل قد نحرف، فانظر الى الحجة هل فيها ما يناسب المطلوب فان وجدت ما تناسب المطلوب ان تناسب لكلية المطلوب فهي شرطية فنستسي<sup>٣</sup> الانناج و ان تناسب لجزء<sup>٤</sup> فليطلب ما يناسب الجزء الآخر، وان كانت ههنا معدمات مبصرة<sup>٥</sup> فليجهد<sup>٦</sup> حتى يلفق على نسق الاشكال مشتركة في امر منسبية الى المطلوب فيفرض اليه و الافليس حجة . و ليجرد النظر الى المعنى فكبير ما تناسب شيئا بالمعنى درن اللفظ، ويبدل اللفظ المركب بالبسيط لئلا بغلط فبسنعمل مركبا في موضع و مفردا في آخر ، و قد تحصل نتيجة موجبة من ذواي سلب فتعجب لعدم الاحاطة بانهما معدولتان كقولك اللنة لازوج و كل لازوج فرد فالثلثة فرد .

### المويج التاسع في استقرار النتائج و في صوادر النتائج عن مقدمات كاذبة

و المنج بالذات فضة ناتج بالعرض لعكسها و عكس نفيضها فيما له ذاك<sup>٨</sup> و بطلان بعضها، و بنتج ما يدخل في موضوع النتيجة اذا ظن من غاية قرب نسبته

---

(١) خ م : او . (٢) لا يوجد في العلوم ، في ع . (٣) خ : و يسنى ، ع : يسنى (٤) م : بجزئه . (٥) اصل : كان . (٦) خ : مشتركة . (٧) م : وليجهد . (٨) خ م : ذلك ، و في الترح : قدنه صاحب الكتاب بقوله فيما له ذاك على ان الخمسة التي بالعرض قد لا تسح من قياس واحد و على ان من القضايا ما لا عكس بفيض لها كما بهت عليه عبد الكلام في عكس النقيض [ راجع التعليق هناك ] و ان كان ظاهر كلامه ههنا شعر بخلافه و يعبر الى الماويل الذي ذكره في بابه .

الى الاكبر انهما ينتجهما قياس واحد و يسمى نتيجة تحت نتيجة ، و ينتج ما تستوى نسبة الاوسط و الاكبر اليه و الى الاصغر اذا اخذ مع الاكبر و يسمى نتيجة مع نتيجة<sup>١</sup>. و لا نتيجة تحت نتيجة في ناتج جزئى .

**فصل : و اعلم انا اذا فلنا كلما كانت معدمات القياس صادقة فالنتيجة صادقة لا ينعكس هذا كلياً لما عرفت و لا يستثنى نقيض المقدم في الاستثنائيات فيجوز ان تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة لقياس ناتج الا اذا كانت الصغرى في الشكل الاول صادقة و الكبرى كاذبة في كل واحد فانه ينتج بالضرورة كاذباً و الا لو نتج صادفاً و اخذت الكبرى صادقة كلية ينتج ضده فيصدق المتضادان و ذلك محال و في غير هذا<sup>٢</sup> لا يمنع الصادق من كاذبتين .**

### التلويح العاشر في القياسات من قضايا متقابلة و المصادرة على

#### المطلوب الاول و استسلاف المقدمات

فد يؤلف قياس من قضايا متقابلة بالتضاد او التناقض ليلزم منه سلب شئى عن نفسه او عن ذاتيه<sup>٣</sup> للتغليط و يغير اللفظ لتباعد الخصم عن التفطن فتؤخذ مقدمة مسلمة و يفرر نقيضها لحجة<sup>٤</sup> ما او نحوه و يقرن معها و الاصغر و الاكبر مترادفان كقولنا كل انسان حيوان و ليس و لا واحد من الحيوان يبشر ينتج ان لاشئى من الانسان يبشر ، و كذا على الشكل الثانى و الثالث . و ينبغى ان تختلف المقدمتان بالكيفية في الاشكال كلها .

والمصادرة على المطلوب الاول هو ان يجعل المطلوب نفسه معدمة في القياس

- (١) لا يوجد « مع نتيجة » في خ م ع . (٢) ع : ذلك . (٣) شرح : قوله او عن ذاتيه ، لم اجده في غير كلام صاحب الكتاب و يمل عليه في المطارحات بما يدل على ان مراده به سلب ذاتى الشئى عنه لاسلبه عن ذاته و هو انسب . (٤) ش : بحجة . (٥) شرح : يريد بنحو النقيض الضد او عكسه .

الناتج له مع تبديل اللفظ بمرادفه كقولنا كل انسان بشر و كل بشر متفكر فكل انسان متفكر . وقد يتفق في قياس واحد و قد يتفق في قياسات كثيرة و هو ابعد عن تفتن الخصم فينجر آخرها الى مطلوب ثبت بنفسه .

و استسلاف المقدمات طريق في التبكيث فاذا كان ما تريد ان تقلده الخصم وهو كل ج ١ ومقدمناه اللتان تستسلفهما كل ج ب و كل ب ١ فالاولى ان تحلل الصغرى و نأخذ الاصغرى مقدمة تتصل بالاوسط بعد حين و كذلك الاكبر لئلا يتفتن الخصم للحيله .

### المطلع الثاني في اصناف ما يحتج به

من جملة ما يحتج به الاستقراء و هو الحكم على كلى بما وجد في جزئياته الكثيرة<sup>١</sup>، و ذلك غير مفيد لليقين فانه يجوز ان يكون حكم ما خرج عن الاستقراء مخالفا لما دخل فيه مثل ان نقول كل حيوان يحرك في المضغ فكه الاسفل استقراء بما شوهده من الناس و البهائم و السباع و غيرها فيجوز ان يخرج من الاستقراء واحد كالتمساح يخالف حكمه حكم ما استقري . و ان امكن الايمان على الجميع ليسند<sup>٢</sup> الحكم الى الكلى فهو الاستقراء البام المذكور و هو قياس مستقيم مقسم<sup>٣</sup> . و نحن اذا حكمنا حكما كليا على كلى فليس بناء على مشاهدة الجزئيات بل نظرا الى نفس الماهية كقولنا كل انسان حيوان .

(١) سرح : هذا التعريف المذكور للاستقراء بدخل فيه القياس المقسم الذى هو الاستقراء البام لان كل جزئيات الشئى يصدق عليها انها جزئياته الكثيرة ، فاذا اريد تخصيصه بالنافس قبل في عدد كثير من جملة جزئياته و هذا هو مراد صاحب الكتاب والا لما حكم على الاستقراء مطلقا بعدم افادة المعين . (٢) ع : لبشده ، م ليسند ، خ : كنسبة . (٣) شرح : الاستقراء البام الذى هو القياس المقسم قد عرفت صورته في الاقرايات الشرطية و هو مثل ان يحكم بان كل متحرك جسم لان كل واحد من الجماد والنبات والحيوان جسم فان هذه لا يخرج عنها شئى من الجزئيات الداخلة تحت الجسم .

و من ذلك التمثيل و هو الحكم على شئى بما وجد فى شئى آخر يشاركه فى معنى جامع ، و سماه الظاهريون قياسا و سموه اللاحق فرعا و القيس عليه اصلا كقولهم العالم مؤلف فيكون محدثا قياسا على البيت و له اربعة حدود<sup>١</sup> ، و ذلك غير متبين<sup>٢</sup> لوجوه احدها منع افناء التأليف الحدوث و فى البيت ان وجد الحدوث فذلك يجوز ان يكون لخصوصية البيت .

و حجتهم فى علية الجامع طريقان احدهما طريق الطرد والعكس وهو للزوم وجودا و عدما فيقولون كل موضع وجدنا التأليف وجدنا الحدوث و حيث لا فلا ، و حاصله استفراء و يجوز ان لا يلزم فيما لم يستقرئوه كما سبق . و الثانى ما سموه السبر و النسييم و هو ان فى البيت العلة اما جيمية اودالية او بائية او تأليف و ليس هى جيمية لوجود الجيمية فى موضع كذا دون الحدوث و كذا غيره فنعين التأليف ، و ليس هذا بسديد لجواز ابتناؤه على الخصوصية ههنا وان وجد فى غيره فلخصوصية ذلك ايضا اذ يجوز ان يكون لمطلق شئى علتان كما سيأتى<sup>٣</sup> ، ثم انهم ملزمون بحصر جميع الصفات و لا تيسر لذلك فيعود معرضهم يطلب لمية امتناع صفة اخرى شذت عن احصائه ، و قد جرت عادتهم بان يقولوا ان كانت صفة وراء ما ذكرناه فأبرزها ، و ليس هذا دأب من يطلب اليقين ، او يقولوا ان كانت صفة اخرى لعشرنا عليها كجبل عندنا محال ان لا نراه ، و بين ان الصفات و الاعتبارات ليست كالجبل فان الجبل لا يخفى على سليم الحس المقابل و كم اعتبار التبس على الباحث النحرير فعشر عليه بعد حين . ثم ان سلم لهم ان الصفات هذه فلم لا يجوز ان يكون لأثنين اثنين مدخل فلا بد لهم من حصر عقود الاعداد و ابطال دخولها فى العلية و ذلك غير سهل ، فان

---

(١) شرح : ليس المراد بالحدود ههنا المعنى المذكور فى المياس و هو الاجزاء الذاتية . و الحدود الاربعة التى اشار اليها هى : الاصل و الفرع و العلة و الحكم . و العلة قد نسمى بالمناط والمدار . (٢) ش : مبين . (٣) شرح : سيأتى فى العلمين الباقيين .

قال وجدت الحدوث<sup>١</sup> دون الصفات المذكورة مع التأليف فيقال في ذلك الموضع ايضا صفات اخرى هي اجزاء العلة ان قرن بها اقتضى الحدوث لاستكمالها بها وان انضم الى هذه ايضا اقتضاءه فهو جزء غير مستقل بالاقتضاء فلا تعدية به<sup>٢</sup> وحده فيحتاج الى عد تلك الصفات وعادت العقبة الكتود ولا مطمع له في ذلك . وان سلم ان التأليف هو المناط المستقل بالعلبة فيجوز ان يكون له قسمان اثري وعصرى وجد في البيت فلزوم الحدوث مع هذا القسم وغير ذلك من انواع التأليف الغير المحصورة فاني يتفصى<sup>٣</sup> و ان تفصى فهو برهاني لا جدلي فليس للتمثيل مدخل .

ومما ذكرناه قياس الضمير وهو قياس حذف كبراه اما المظهرها كقولنا الانسان حيوان فيكون جسما او لئلا يظهر كذب المقدمة كقول العائل فلان يطوف بالليل فهو سارق . ومن الضمير الدبل وهو ما يكون الاوسط امارة للاكبر على الشكل الاول ان صرح به كقولهم هذه المرأة ذات لبن فقد ولدت . ومنه العلامة<sup>٤</sup> وهي قياس اضماري حده الاوسط اما اعم من الطرفين حتى لو صرح بالمقدمتين كان من الشكل الثاني كقولهم هذه المرأة مصفار فهي اذن حبلى ، او اخص منهما فعند التصريح كان على الثالث كقولهم الشجعان ظلمة لان حجاجا كان شجاعا وظالما . ومنه الرأي وهو قضية محمودة كقولهم الاصدقاء بنصحون والاعداء يحاسدون وفي الاغلب مهمة .

- (١) شرح : يريد لو اعرض المستدل بالتمثيل على هذا بان الحكم وهو الحدوث وجد مع المعنى الجامع وهو التأليف ولم تكن الصفات المذكورة حاصلة فهو اذن معلل بالتأليف لا بملك الذي لم توجد حال وجوده . (٢) شرح : معناه ان التأليف مثلا جار ان يكون جزءا من العلة لا علة نامة ولا يتعدى الحكم الى الفرع بمجرد . (٣) شرح : يريد انه لا سبيل الى التفصى اى الخروج من هذه السؤالات كلها وعلى تقدير التفصى بان يبين وجه الحصر ويبين ان لا علة للحكم الا المناط فيحصل قياس برهاني . (٤) ح م ع : برهان . (٥) اصل : علامة وهو . (٦) اصل : وهي .



و مما ذكرنا الفراسة و هي <sup>١</sup> قياس الاوسط فيه هيئة بدنية وجدت للانسان و غيره من الحيوانات يستدل بها على خُلق للزومها <sup>٢</sup> لمزاج هما معلولاه فيستدل باحد المعلولين على الآخر ، وهو يشبه التمثيل <sup>٣</sup> فالخلق هو الحكم وهو الاكبر كالشجاعة و الهيئة مع جامع كعظم الاعالى والفرع انسان و الاصل اسد . و ينبغي ان يطرد الخلق مع الهيئة في غيرهما من الحيوانات ان وجدت و ان لم يلزم فالمعتبر خلق آخر لازم .

و القسمة بنفسها لبست حجة دون استثناء وفائدتها اخطار الافسام بالبال و لا يفيد في القياس كثيرا فان ما يجعل حجة الوضع والرفع يجعل حجة ناتجة على الاشكال دون الانفصال يقرن به الجزء الآخر من الانفصال مجعولا مقدمة و كذا ان كان الاستثناء اوليا .

### المطلع الثالث في قضايا هي مواد الاقيسة

و هي على اصناف احدها الواجب قبولها و هي ستة اقسام . الاول الاوليات و هي قضايا يوجبها العقل لذاته و يكفيه في نسبة بعض اجزائها الى بعض نفس تصورهما دون مشاهدة و سبب خارج كحكمنا ان الكل اعظم من الجزء وان الشخص في حالة واحدة لا يحل مكانين و نحوهما ، وان توقف العقل في تصديق نحو هذه فلتوقفه في التصور لا غير . و الثاني المشاهدات و هي فضا يحكم العقل بها لمشاهدة قوى <sup>٤</sup> اما ظاهرة او باطنة كحكمنا ان الشمس مضيئة و ان لنا و هما و خيالا و خوفا وغيرها . و الثالث المجربات و هي قضايا مبدء الحكم بها مشاهدات مكررة مذكرة موقعة

(١) اصل : و هو . (٢) خ : للزومها . (٣) ع خ م : النمبلى . (٤)

ع : الحيوان . (٥) شرح : اوليا اى غير محتاج الى البيان . (٦) شرح : حكمنا ان الشمس مضيئة هو مثال ما يحكم العقل به بواسطة القوى الظاهرة و باقى الامثلة هي لما يحكم العقل به بواسطة القوى الباطنة .

لليقين وقد تفيد غلبة الظن ، و اليقيني يختص بالعلوم الحقيقية ، ولا به و ان تأمن النفس وقوع الشيء بالاتفاق ، واحوال الهيئة لها مدخل لحكمنا ان الضرب بالخشب مولم والسيف الحديد قاطع ، وفيه قياسية خفية من طريق انه لو كان اتفاقيا لما وقع في الاكثر و يُستمننى نقيض النالى ، و ليس على المنطقى البحث عن سبب حصول اليقين بل ان يعلم انها كذلك . الرابع الحدسيات و هى قضايا مبدء الحكم بها حدس قوى من النفس يزول معه الشك كقولنا ان نور القمر من الشمس لهيئات تشكل النور فيه ، و تقرب من المجربات الا ان من الحدسيات ما يحصل بدفعة واحدة يقينا دون التكرار و التجريبات تختص بتأثير و تحريك دون هذه . الخامس المنواترات و هى قضايا تحكم النفس بها حكما يعينيا لكثرة الشهادات بعد ان تكون شاعرة بعدم امتناعها آمنة من التواطؤ كحكمنا بوجود بغداد ومكة و ان لم نشاهدهما . ومبلغ الشهادات غير منحصر فى عدد قرب نزر منها افاد اليقين دون الكثير بل اليقين هو الشاهد لكمال عددها فلت او كثرت . وبقينك التواترى والتجربى و الحدسى ليس بحجة على غيرك فلربالم يحصل له و ليس لك تبكيك من ينكره فى موضع . السادس قضايا قياساتها معها و هى قضايا انما يحكم العقل بها لاوسط لايعزب عنه<sup>٢</sup> الذهن عند تصور الحدود ابدا كحكمنا ان الاثنين نصف الاربعة و الاوسط انه احد قسميه المساوى للآخر .

الصنف الثانى المشهورات و هى قضايا اوجب التصديق بها عموم اعتراف الناس بها ، فمنها الآراء المحموده و هى قضايا لو خلى العقل و ذاته دون انفة و رحمة و قوى و انفعالات من عادات و شرايع و آداب لم يحكم بها لذاته كحكمك بان الظلم قبيح و كشف العورة<sup>٣</sup> عند الناس قبيح و غير ذلك ، و لو قدر الانسان انه خلق دفعة و لم بسأنس بما وراء افتضاء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات ، فمن المشهور

(١) لا يوجد « اما » فى ع . (٢) كذا والاولى : « لا يعزب عن الذهن » كما

فى النجاة وسائر الكتب . (٣) خ : السيرة ، م : السوء .

أولى فيحمل على الأولى وما معه دون العكس ، و منه حق يصح و منه كاذب ، وقد صرف الشرع عن كثير كتنقيح الذبايح ونحوه ، ولكل امة مشهورات وكثيرا ما تتطابق عليه الآداب و الشرايع ، و لاهل كل صناعة بحسبها .

الصف الثاني الوهميات و هى قضايا يوجبها الوهم الانسانى فمنها صادقة كامور محسوسة يدخل فى الواجب قبولها و منها كاذبة و هى قضايا فى امور غير محسوسة تعلقت بالمحسوسات او لم تتعلق كحكمنا ان كل موجود مشارٌ اليه و وراء العالم فضاء لا يتناهى و غير ذلك ، و لولا ان العقل و الشرايع دافعاها لكانت تؤخذ من الاوليات ، و المدفوع عنها لا يزال فى جواب الوهم و علامتها ان الوهم يساعد العقل فى مقدمات ناتجة لنفيضها و عند النتائج ينكص<sup>١</sup> على عفيه ، و الوهم ينكر نفسه.

الصف الرابع المأخوذات و هى اما مقبولات ممن يحسن به الظن لامرساوى او مزيد من عقل و تدين كالمأخوذات من السلف و اما نفريريات<sup>٢</sup> تؤخذ من الخصم لبنى عليه الكلام فى دفعه او ما يورد من المقدمات فى مبدء<sup>٣</sup> العلوم و برهاها فى موضع آخر فياخذها المتعلم اما مع اسنكار<sup>٤</sup> و حينئذ تسمى مصادرات او طيب نفس و نسمى اصولا موضوعة ستعرف فيما بعده كيفيتها .

الصف الخامس المظنونات و هى قضايا تحكم بها النفس اتباعا للظن ، و الظن هو الحكم بان الشئ كذا مع الشعور بامكان مقابله كحكمك بان فلانا يطوف بالليل فهو منلم للمتفر<sup>٥</sup> . و من جملتها المشهورات التى تأخذها النفس فى بady الرأى فاذا فكرت فيها رجعت عنها كقول الفائل انصر اخاك ظالما او مظلوما .

السادس المشبهات و هى قضايا يُحكم بها لمشابهتها للواجب قبوله او لغيره

(١) خ : ينعكس ، م : ينقص . و المن مطابق للاشارات بعين العبارة . (٢) خ : تفريرات . (٣) فى الاشارات . مبادئ . (٤) خ : الاسنكار . (٥) شرح : يشير الى انه يسنه عند الكلام فى البرهان . (٦) فى الاصول : مسلم الثمر ، للثر ، للثر . و عبارة سابر المنطقين فى هذا المال . فهو سارق ( او خائن ) .

و المشابهة قد تكون فى اللفظ و قد تخص المعنى و ستذكر فيما بعد .

السابع المخیلات وهى قضايا مؤثرة فى النفس عند الورد عليها بقبض اوسط و نحوها و ان لم يصدق بها كقول القائل الخمرة ياقوت سىال و العسل مُرة مقيّة ، فترغب و تنفر . و كثير من الناس يقدمون على اشياء و ينفرون عنها لهنده . و ليس من شرطها الكذب .

و هذه الاصناف قد تتداخل . و التسليم يقال على احوال القضايا من حيث توضع و يحكم بها و التسليم قد يكون من الخصم او من الجمهور او من العقل<sup>١</sup> . و اصل التقسيم لان المقدمات اما ان تورد للصدىق او لتأثير غيره و هى المخیلات ، و ما يورد للصدىق اما ان يكون مبدء الحكم بها لمشابهة كالمشبهات او لغير ذلك ، و هذا اما ان يكون تقليدا صرفا كالمأخوذات او يفضيها امر من النفس ، و هذه اما ان تعتمد<sup>٢</sup> مع الالفات الى نفيضا كالمظنونات او عدم الالتفات ، و هى اما واجب قبولها او لم يجب قبولها و لكن بموهم ذلك اما لقوة من داخل كالوهميات او لامر خارج كالمشهورات ، و الواجب قبولها يسعمل فى البرهان كانت فى نفسها

(١) شرح : اما تداخل هذه الاصناف فكذلك المشهورات والوهميات والمأخوذات تحت المظنونات وكذلك الواجب قبولها تحت المشهورات . و التسليم الذى من الخصم كالقريرات و الذى من الجمهور كالمشهورات و الذى من العقل كالاوليات .

(٢) شرح: الصواب فى سمة التقسيم ان يقال . و ما يفضيه امر من النفس اما ان يعتقد اعدادا جازما او غير جازم ، فالاول هو القضايا الواجب قبولها و الثانى ان لم يكن موجبه الوهم الاساسى او عموم الاعراف به فهو مخصص باسم المظنونات ، وان كان موجبه الوهم الانسانى فهو من الوهميات - لا كلها لان حكم الوهم فى المحسوسات يكون جازما - و ان كان موجبه عموم الاعراف فهو من المشهورات ، و قد عرفت ان بعضها يدخل فى قسم الجازم ، فافهم ذلك . و انما تساهل فى هذا الموضوع لان عدم تحقيق حصر هذه الموارد لا يتأتى منه ضرر فى العلوم الخفيفة و ليس الحصر المذكور من الامور المهمة فيها ولهذا تراه مطّرحا فى اكثر الكتب المنطقية .

ضرورية او على غيرها من الجهات . و اخطأ من ظن ان المبرهن لا يستعمل الا  
الضروريات فانه يستعمل الواجب قبولها فيستنتج من الممكنتين ممكنا وكذا من غيرها  
بحسب كل مقدمة ولكن ينبغي ان يجب قبول كل مقدمة على ما يدعيه، بذاتها او ببيان.  
و مواد الجدليات التقريرات و المشهورات و للخطائية المظنونيات و المقبولات و  
للشعرية المخيلات و للمغالطات الوهميات و المشبهات ، و فى الجملة<sup>١</sup> فوائد معرفة  
هذه<sup>٢</sup> التحرز عنها والامتناع و تسمى سوفسطائية ، و فوائد غيرها من هذه الاقيسة تقرير  
الحق عند من لم يقدر على البرهان كالخطابة لشديد العصور و الجدل للمتوسط ، و  
فيه ايضا مقابلة فاسد بفساد لئلا يشرع مع كل مهارش<sup>٣</sup> فى البرهان ، و الشرعيات و  
الخطائيات لترغيب و ترهيب فى امر دينى او غرض دنيوى<sup>٤</sup>.

---

(١) خ : المشبهات فى الجملة و . (٢) هذه اى المغالطات . و فى الشرح : لما  
بين انقسام القياس بحسب مواده الى خمسة اقسام ذكر بعد ذلك ما يحصل من كل واحد  
من هذه من الفائدة او الفوائد و ابدء بالمغالطى فذكر ان المغالطات تعرف من وجهين  
احدهما ليقع الاحراز عنها و ثانيهما ليمسح بها من يكون مفسراً فى العلم فيظهر عجزه  
فلا يقع الاقتداء به و نسمى على القديرين سوفسطائية و يسمى الفن الذى يشمل عليهما  
من المنطق سوفسطيقا و معناه باليونانية حل شبه المغالطين على ما قيل ، و ربما سميت  
امتحانية باعتبار الفائدة الثانية منهما . (٣) خ : ممارس ، م : مهارتين . و فى المنجد :  
هارش بعض الكلاب على بعضها حرصها ، و فلان فلانا واثبه و خاصمه . (٤) شرح :  
اما الخطائيات ففى الامور الدنيوية على الاكثر . و صاحب الكتاب اطلق ولم يقل فيها  
«الاكثر» و لابد منه اذ من الخطابة ما يفيد فى امر دينى ، و لا يبعد ان يكون بعض هذه  
منها للنفس على تحصيل العلم اليقضى او معداً لها ليقول ذلك من المبدء المفارق فيكون  
فائدتها باعتبار ذلك الشخص فائدة البرهان . و للمفدمين و من حدا خذوهم من المتأخرين  
فى كل واحد من الجدل و الخطابة و الشرعيات باب قائم بذاته الا ان صاحب الكتاب لم يتعرض  
لهذه المباحث لكون غرضه من الاقيسة ليس الا ما يفيد اليقين وهو البرهان .

# المرصد السادس في البرهان و احواله و مشاركاته مع الحد و المغالطات و ضوابط

و فيه مئة ثلثين

## التلويح الاول في المطالب

من المطالب المهمة مطلب هل الشيئي موجود و يسمى هل البسيط<sup>١</sup> اوهل هو بحال كذا ، مما مع ماوراء الوجود، و يسمى هل المركب . و منها مطلب ما الشيئي يطلب به ماهية الشيئي و حقيقته ان عرف وجوده فان المقول عليه انه حقيقة عند الوجود يسمى قبل ذلك مفهوما و لا يقال له حقيقة و اياه نعني اذا قلنا الحقيقة تفهم بدون<sup>٢</sup> الوجود. و قد يطلب بما مفهوم الاسم ولدى الوجود يصير المفهوم بعينه حداً او رسماً . و «ما» الطالبة لمفهوم الاسم تتقدم على هل البسيط و الطالبة للحقيقة تتأخر عنه . و منها مطلب اي و يطلب به تميز الشيئي عن غيره . و منها مطلب لم و يطلب به علة نسبة حدى النتيجة فى نفس الامر او علة التصديق وهو الاوسط و يتأخر عن هل بالمرتبة. و هي هنا مطالب اخرى مثل كيف و اين و متى و قد تغنى عنها اي و لكن الامهات اربع اثنتان تصورتان و اخريان تصديقتان .

(١) كذا بنذكر صفة هل ، هنا و فى السطر التالى ( قوله هل المركب ) ، و لعله بتقدير كلمة « مطلب » ، مع احتمال ان يكون من سهو النساخ . و من الملاحظ ان هذه المسألة بعينها توجد فى عبارة كتاب حكمة الاشراف و عبارة منظومة السبزواري كقوله: و هل بسيطاً و مركباً ثبت ، و قوله : و ما هو الشارح و الحقيقى . مع انه كثيراً ما يعبر عن هذه الحروف بالنايث فيقول : ما الشارحة و هل البسيطة ، فتأمل . (٢) ع : دون ، خ م : بدل .

### التلويح الثاني في برهان ان برهان لم

اعلم ان البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية و الاوسط في البرهان اما ان يكون علة لنسبة حدى النتيجة عينا و ذهنيا و يعطى اللمية في نفس الامر و في التصديق و يسمى برهان لم ، او علة للنسبة في الذهن فقط اى يعطى اللمية للتصديق و انية الحكم دون لمية نفس الامر و يسمى برهان ان سواء كان الاوسط معلول النسبة كما في قولنا هذا خشب محترق و كل خشب محترق مثلا فقد مسته النار فهذا مسته النار ، و في برهان لم كان الاوسط مساس النار و الاحتراق هو الاكبر ولم يكن معلولها و لا علتها كما اذا كان الاوسط و الاكبر متلازمين معلولى علة واحدة كقولنا كل انسان ضاحك و كل ضاحك كاتب ، و برهان لم لم يشترط ان يكون الاوسط فيه علة للاكبر بل لوجوده في الاصغر و ان كان معلوله كقولنا كل انسان حيوان و كل حيوان جسم<sup>١</sup>.

### التلويح الثالث في اجزاء العلوم و شرايطها و تناسب موضوعاتها

و اجزاء العلوم موضوعات و مبادئ و مسائل . موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية مثل المقدار للهندسة و العدد للحساب . و نغنى بالذاتى ما يلحق الموضوع من ذاته و ماهيته مثل ما يلحق الكم من المساواة و المناسبة و العدد من الزوجية و الفردية و الحيوان من الصحة و السقم و فطوسة الانف كما ضرب به المثال<sup>٢</sup>، فما

---

١ - شرح : و اعلم ان الاستثناء في الاقيسة الاستثنائية في حكم الاوسط في الاقيسة الاتزانة فاذا قلنا ان كان كسوف قمرى حاصل فالارض متوسطة بين الشمس والقمر لكن الكسوف القمرى حاصل فالارض متوسطة بينهما كان البرهان برهان ان لان الكسوف معلول النوسط ، وان قلت ان كان التوسط المذكور حاصل فالقمر منخفض لكنه حاصل فالقمر اذن منخفض فهو برهان لم لان التوسط علة الخسوف . وبهذا ينحصر البرهان في القسمين و لا يخرج الاستثنائى اذا كان برهانا عنهما ، و ليس في كلام صاحب الكتاب تصريح بذلك و لا الاشعار به . (٢) شرح : انما خصص الاخير من الامثلة بقوله « كما ضرب به المثال » لانه هو المثال المشهور الذى جرت عادة الاكثرين بان يتشككوا به في هذا الموضع و صاحب الكتاب لا يعتمد مطابقته للتشكك فذكر هذا القول للتنبيه على انه اورده اتباعا للمشهور لا موافقة على انه مطابق ، و لولا انه لا يناقش في الامثلة لبينت الوجه في عدم مطابقته .

يلحق باعتبار امر اخص كالكتابة اللاحقة بالحيوان بتوسط الانسان فليس بذاتي لان الاخص خارج، وما يلحق بتوسط الامر الاعم ان كان غير ذاتي بالمعنى الاول كالحقوق الحركة بالايض فهو غير ذاتي، وان كان الوسط ذاتيا بالاول<sup>١</sup> فذاتي .

واما المبادئ فهي الحدود للموضوعات واجزائها و اعراضها الذاتية للتصور، و المقدمات التي منها يؤلف البرهان، كانت واجبة القبول او مسلمة على سبيل حسن الظن او على سبيل التشكك ليبيّن<sup>٢</sup>. و المبادئ التي هي غير المقدمات الواجبة القبول تسمى اوضاعا، ويخص المسلمات على سبيل حسن الظن بالاصول الموضوعية . ويصدر العلم بالمبادئ .

و اما المسائل فهي القضايا التي تُطلب نسبة بعض اجزائها الى بعض في ذلك العلم . و محمولات المقدمات لا بد و ان تكون ذاتية ولو بالمعنى الثاني و اولية اي لا يكون لها في نفسها وسط اعم ولا اخص ، و الجسمية لحقت بالانسان بتوسط الحيوان فليست باولية ، و ان لم تحفظ الذاتية و الاولية لخرجت المقدمة عن حد العلوم فتمتزج فلا اقتسام ، و في مقدمات لعلم كانت نتائج فه لا تشترط الاولية . و الضروري المورد هي هنا<sup>٣</sup> هو بالضرورة ج مادام ج [لا] وان لم يكن ج فانه اعم فيشترط

(١) شرح : مراده بالاول المعنى الاول الذي يقال في مقابلة العرضي ، و هو الذاتي

المقوم . (٢) عبارة الشرح : الى ان يبين ، و في الاشارات : الى ان يتبين .

(٣) شرح : الضروري المورد هي هنا اي في البرهان يراد بالضرورة بحسب الوصف لا الضروري بحسب الذات فان الذي بحسب الوصف اعم منه كما سبق ، فالضرورة هي هنا هو بالضرورة ب مادام ج لا وان لم يكن ج اي لا يشترط مادام الذات موجودة هي ب فيكون الحكم عليها ب في حال كونها ج و في حال لا كونها ج و ان صح انفكاك تلك الذات عن الجسمية فان الضرورة مادام ج اعم من الضرورة مادام الذات و ان لم يكن ج . و التي في النلويعات في جميع النسخ التي وقعت عليها « هو بالضرورة ج مادام ج لا و ان لم يكن ج فانه اعم و يشترط دوام الجسمية » ، و هذا سهو في النسخ لا محالة فان عاداته ان يمثل بكل ج ب فيجعل ج موضوعا و الباء محمولا فلو كان غير المنال بمنال جعل فيه الجيم محمولا كان قوله « بالضرورة ج مادام ج » هي الضرورة التي



دوام الجيمية فصار المقول على الكل هيها اخص منه و هو ايضا شرط فى المقدمات و هو الاولية مع الدوام على الكل ، ولا يظن ان حكمنا على الشمس و السماء جزئى فانك علمت ان نفس تصورهما لا تمنع الشراكة .

و مقدمات البرهان لا يجوز ان تكونا ذاتيتين بالمعنى الاول فيكون الاكبر ذاتيا للاصغر فى النتيجة فلم يتصور جزء المطلوب و صار ذاتى الشيئى مطلوباً الا اذا كنا قد تصور لنا الشيئى بلوازمه دون حقيقته كالفلس التى قد تثبت جوهريتها وهى بعد فى الحقيقة غير متصورة او تصور لنا بذاتياتها و يطلب وساطة بعضها البعض فى نفس الشيئى كما عرفنا جوهرية الهواء ، و لم نعرف لمية ذلك فيطلب سبب كونه جسماً ببرهان لم .

فان قيل اعترفتم بان المجهول لا بد له من معلوم موصل اليه و ترتيب فالاوليات ليست حاصلة لنا فى بدو الجبلية<sup>١</sup> فنضطر فى علمها الى معلومات فيتسلسل او يدور ، قيل ان ذلك انما قبل فيما لا يكفى فى تصديقه نفس تصوره و لا يعين الحس و لا يكفى التنبيه .

و اعلم ان اليقين<sup>٢</sup> هو اعتقاد ان الشيئى كذا و انه لا يتصور ان لا يكون كذا مطابقاً للامر فى نفسه ، و لا يجتمع ظن و علم على طرفى نقيض الشيئى و لا على

(١) ع : الخلقه . (٢) شرح ، احرز بالفيد الاول عن الظن و بالفيد الثانى عن الجهل المركب . و لو انه عرف اليقين عند تعريفه للبرهان حيث عرفه بانه قياس مؤلف من مقدمات يفيضة لكان انساب الا انه لا باس بالآخر . و فى قوله « لا بصور ان لا يكون كذا » بحث فان الشيئى الميقن قد ينصور نقيضه مع الجزم بعدم وقوع ذلك التقبض و عبارة الكتاب يخرج ذلك عن ان يكون متيقناً بسبب اشراطه فى تعريف اليقين عدم تصور النقيض . و الذى ذكره غيره فى تعريفه هو انه اعتقاد ان الشيئى كذا مع اعتقاده لا يمكن الا ان يكون كذا مع مطابقته لما فى نفس الامر ، ويتوجه على هذا ايضا انه قد يحصل الجزم بالشيئى مع اعتقاد امكان نقيضه . و الوجود فى تعريفه ان يقال هو اعتقاد ان الشيئى كذا مع اعتقاده انه لا يكون الا كذا مطابقاً للامر فى نفسه .

طرفه الواحد كلاهما بالفعل بل قد يظن بالفعل ما يعلم بالقوة تقيضه كمن علم يقينا كبرى كالحاكم ان لا شئ من الاثيريات بعنصرى علما ثم حكم ان الكواكب نارية لضوئها ظنا وانما هو لغية نسبة الاصغر الى الاكبر عن ذهنه وهو داخل فيه بالقوة ، او كمن علم المقدمتين كالحاكم ان هذا بغل وكان علم ان كل بغل عاقر و لم يخطر بباله تركيب المقدمتين و رآها منتفخة البطن فحكم بانها حُبلى فظن ما علم تقيضه بالقوة فهكذا يجتمع العلم والظن بل الجهل بشئ واحد . وبهذا يحل قول القائل انك علمت ان كل اثنين زوج ثم الذى فى يدى ان لم تعلم انه زوج بطل حكمك الكلى ، فان حكمك على كل اثنين يتناول احاد الاثنين بالفعل و خصوصياتها بالقوة فهي معلوماتنا من حيث انها جزئيات الاثنين لا من حيث انها حصاة او حجارة فالخصوصيات محتاجة الى علم آخر .

فان قيل اذا استحصلتم مطلوبكم بم تعرفون انه هو؟ ولا يخرج من سبق العلم به او بقاء الجهل ، يقال ان المجهول لو كان مجهولا بالكلية او معلوما بالكلية ما طلب فهو معلوم من وجه و مجهول من وجه و ما جهلناه نعلم جملة تخصصه بما علمناه

(١) شرح : يريد ان الاصغر اذا كان داخلا تحت الاوسط وكان الاوسط داخلا تحت الاكبر وجب ان الاصغر يكون داخلا تحت الاكبر لامحالة لان الداخلى تحت الداخلى فى الشئ داخلى فى ذلك الشئ . واعلم ان الاصغر لا يدخل فى الاكبر الا اذا كانت الكبرى موجبة ، اما اذا كانت سالبة فلا ، فالمثال الذى ذكره لا ينطبق عليه التقدير ، لكنه يقاس عليه .

(بقية تعليقات الصفحة ٧٦)

بحسب المحمول وليس المراد الا الضرورة بحسب الوصف الذى جعل عنوانا كما فى ساير الكتب التى له و لغيره . و قوله فيشترط دوام الجسمية ، لعله ايضا من غلط الناسخ فان معناه غير مفهوم لى كما ينبغى ، و باسئراط ضرورة المحمول بدوام وصف الموضوع صار المقول ههنا اى فى البرهان اخص مما كان فى القياس لانه لم يشترط فيه ذلك .

(٤) غ : و يشترط .

فاذا حصل نعلمه بهذا التخصص<sup>١</sup>.

**فصل :** و اعلم ان اختلاف العلوم لاختلاف الموضوعات اولتغاير جهاتها و اذا باين موضوعات علوم بالكلية سميت متباينة و اذا كان موضوع علم اعم من موضوع غيره اما بالجنسية كالهندسة التي هي فوق المجسمات ، او باطلاق و تقييد كالكرات المتحركة التي هي تحت الكرات ، يقال للاخص انه موضوع تحت الاعم ، و كذلك ان كان موضوعاهما متغايرين و لكن احدهما ينظر في الآخر من حيث هو اعراضه الذاتية ككون الموسيقى تحت الحساب . و كل اصل موضوع في علم يبرهن عليه

(١) في خ وفي عبارة الشارح في الموردين : تخصص . و في الشرح : جرت عادتهم ان يمثلوا على ذلك بالابق اذا وجد فانه لم يكن مجهولا من كل وجه لانه معلوم الذات و لا معاوما من كل وجه لانه مجهول المكان فاذا وجد علم انه آبقنا بما كنا علمناه و هو ذاته و صورته . و زعم بعض الاكابر من الفضلاء ان هذا الجواب ينمشی في المطلوب . و بات التصديقية خاصة فان المطلوب حينئذ يكون معلوم الصور مجهول التصديق فاذا حصل لنا ذلك المجهول عرفناه بصوراته السابقة ، و اما في المطالب التصورية فزعم انه لا ينمشی لان الصور المطلوب ان لم يكن شعورا به امنع طلبه لانا نعلم ان الذي لا يكون للنفس به شعور يسحيل نوجه الطلب نحوه و ان كان شعورا به فهو ان متصور فلا يكون مطلوب التصور . ثم ادعى بان هذا لا يندفع بان يقال انه معلوم من وجه و مجهول من وجه لانا نقول احدا الوجهين غير الآخر لاسحالة ان يكون ان يكون الشيء الواحد معلوما مجهولا معا في جهة واحدة فالمطلوب اما ان يكون هو الوجه المعلوم او الوجه المجهول و كلاهما باطلان لما سبق .

و جواب هذا يظهر مما سبق الا اني ازيد ايضا و هو ان المنفصلة القائلة ان المطلوب اما الوجه المعلوم او الوجه المجهول ان اريد انها منفصلة حقيقية او مائة الخلو فهو ممنوع لان ههنا امر آخر و هو الذات صدق عليها الوجهان جميعا و ليس الطلب متوجها الا نحو تلك الذات ، و كذا ان اريد انها مائة الجمع اصدقهما على تلك الذات . و على تقدير صدق منها للخلو لا نسلم ان الوجه المجهول يتمتع طلبه و انما يكون كذا لو لم يقيرن به الوجه المعلوم كما تمثلت به من الذات المجهولة التي علم تخصيصها بصفة فانها لو كانت اعني الذات والصمة معلومتين او كانتا مجهولتين استحال الطلب و انما صح الطلب لكون احدهما معلوما و الآخر مجهولا . و يمكن تقرير جواب هذا التشكيك من وجوه كثيرة و فيما اورده كفاية .

فى غيره و الغالب فى ما هو فوقه و ان كان يتفق فى ما تحته ، و قد تبينى مقدمات العالى على السافل المحتاج اليه فى بيان مقدماته ولكن تتغير جهات الافتقار فلا يدور .

و العلوم تترتب ، واحد فوق واحد و تحت واحد ، بترتب الموضوعات . و انتهاؤها الى الفلسفة الأولى التى موضوعها الوجود و لا اعم منه .

و لا برهان على الفاسدات لتغيرها فلا يدوم العقد بها ، و البرهان فى ما يدوم عقده يقينيا ، و ايضا هى بين محسوس حاضِر و غايِب محتمل الفنا فلا برهان على التقديرين الا اذا اخذت كلية ملغاة خصوصياتها و حينئذ ليست منها .

و الممكنات لها برهان على امكانها دون وقوعها . و الممكن الاكترى حجة موقعة للظن على الوقوع كنبات اللحية بعد البلوغ ، و الاوسط متانة النجار و استحصال البشرية . دون الافلية و المتساوية<sup>١</sup> .

**التلويح الرابع فى ان الحد لا يكتسب بالبرهان و كيفية الطريق اليه ،**

**و فيه اشارة الى مشاركاتهما**

و الحد لا يكسب بالبرهان لانه حينئذ يفقر الى الاوسط و يكون الحد الاكبر<sup>٢</sup> و المحدود الاصغر و لا بد و ان تكون الحدود متساوية اذ لو كان الاوسط اعم كان الحد المجمعول اكبر اعم فلاحدية فالأوسط المساوى كيف كان ان حمل الاكبر عليه على انه محمول فقط فيتعدى هكذا فلا بيان للحدية و ان كان الاوسط المساوى فصلا او خاصة او رسما او حدا ناقصا مع انه يعود اليه الكلام و حمل الحد عليه على انه له اى للأوسط فلا يلزم ان يكون حد احد هذه الاشياء حد النوع و الحد التام للحد الناقص حد ناقص ، و ان حمل على هذه على انه حد لما هذه محمولاته فى

(١) شرح : قوله دون الافلية و المتساوية ، يريد انه ليس للممكنات الافلية و المتساوية

حجة تدل على الوقوع بخلاف الممكنات الاكترية . (٢) لا توجد « كيفية » فى م .

(٣) ع خ : اكبر و المحدود اصغر .

الحقيقة اوشوارحه<sup>١</sup> فقد صودر على المطلوب الاول ولا حاجة الى هذه، وان كان الاوسط حداً آخر تاماً فلا حدان لشيء واحد ولا اولوية في الوساطة .

والقسمة غير نافعة بان يقال اما ان يكون ج حدا اوب اذ في الاستثناء، والحصر يعود الكلام<sup>٢</sup>.

فان قيل الستم تبرهنون على المعقولات الصرفة مثل النفس و غيرها على انها جوهر وعلى ذاتياتها؟ و الحد من الذاتيات و قد برهنتم عليها، فاعلم ان مثل هذه وان كان لنا سبيل الى معرفة بعض ذاتياتها و معرفة امر به خصوصياتها لا يمكن لنا ان نحكم بان لا ذاتي لها وراء هذا ليتم الحد .

و ليس بطريق اكتساب حد الشئى عن حد ضده ايضا كما ظن لعدم الاولوية و لعود الكلام اليه .

و الاستقراء ايضا غير منجج بان يقال استقرينا الكثير فكان هذا حده فانه ان اخذ حد الجزئيات على خصوصها فلا تعدية الى الكلى و لكل واحد ما ليس له فلا استقراء مع ان الاشخاص لا حد لها، و ان اخذ حد نوع الجزئيات فلا حاجة الى الاستقراء .

بل الطريق ان يؤخذ شخص واحد من النوع المطلوب حده و تعد صفاته و يرى انتهاء كل صفة الى العام الذى ليس فوقه عام آخر من الذاتيات و ينزل منه على الترتيب من غير اخلال واسطة و يرى الداخل فى الحقيقة بقوانين مضت وغيره بحذف المقسمات التى تقوم وجودها قسمته<sup>٣</sup> والمقولات فى جواب ماهو المرئبة حتى ينتهى الى مقول لا مقول تحته و تجمع الذاتيات فالعامة تدخل تحت الجنس وتقرن بالفصول.

(١) خ : شرائطه، ع. شوارطه. وعبارة الشارح مطابقة لما اثبتناه في المتن (٢) شرح : و يظهر من هذا ايضا انه لا يجوز ان يتبين باستثناء شرطية منصلة ولهذا لم يتعرض لذكره صاحب الكتاب .

(٣) شرح : المقسمات التى تقوم وجودها قسمته هي الفصول على ما عرفت .

فهذا هو طريق الحد وهو التركيب، و القسمة تنفع في هذا لئلا تنحذف واسطة ونحفظ بها القاسيم الطولية والعرضية<sup>١</sup> فان الجسم ذا النفس تارة ينقسم الى المتغنى وغيره وتارة الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة فهذه عرضية .

**فصل في مشاركات بين الحد والبرهان :** وقد يقع ان يتفق جوابا ما ولم فان اوسط البرهان قد يكون من العلل الذاتية للشيء، مثاله ما اذا سئل ان القمر لم ينكسف فيقال لان الارض توسطت بينه وبين الشمس وكل حالة كذا توجب زوال ضوءه فعين به الكسوف ، و يسئل ان الكسوف ما هو فيقال هو زوال ضوء القمر لنوسط الارض بينه وبين الشمس ، فقد قدم في الحد ما اخر في البرهان<sup>٢</sup>.

واعلم ان العدل الاربع، وهي الفاعلية كالنجار للكرسي و المادية كالخشب له و الصورة كهيئته و الغائية وهي التي لاجلها الشيء كالصلوح للجلوس عليه ، الاربعة اذا حصلت حصل الشيء، والغائية و الصورية اذا وجد كل منهما دل على وجود الكرسي لانهما بل بالكل دون الاخرين<sup>٣</sup>. و قد نجتمع الاربعة في قول شارح كقولهم ان السيف آلة صناعية منخدة من حديدة مطاولة معروضة محددة الاطراف

(١) شرح : القاسيم الطولية هي ان ينقسم الشيء الى قسمين او اكثر ثم ينقسم كل واحد منهما او احدهما الى قسمين آخرين فصاعدا والقاسيم العرضية ان ينقسم الشيء بوجهين من القسمين فزايدا من غير ان يكون احد الوجهين او الوجوه متوسطا في القسم الآخر كالمال المذكور في الكتاب .

(٢) شرح : يريد ان زوال ضوء القمر متأخر في البرهان عن توسط الارض بين القمر والشمس وهو في الحد معدوم على الوسط المذكور، وكذلك في كل ما يفيق جوابا «ما» الذي يطلب به المصور و «لم» الذي يطلب به المصدق و ان كان في المال المذكور نظر لا يليق اراده اذ لا منافسة في الامثلة .

(٣) شرح : يريد ان هاتين العلين [اي الصورية والغائية-م] اذا وجد كل منهما دل على وجود المعلول - لانه فقط بل به و يباقي العلل المذكورة - ولا كذلك حال العلتين الاخرين و هما الفاعلية والمادية فان كل واحد منهما قد يكون موحودا ولا يكون المعلول موجودا .

لجزء أعضاء الحيوان في القتال ، فالصناعية اشارة الى الفاعلية و الى الثلاثة الاخرى ما بقى<sup>١</sup>.

والعلة المساوية<sup>٢</sup> للمعلول تؤخذ في القول الشارح له، و اقسامها الخاصة لا تؤخذ الا في حد نوعه كالعقوبة التي هي احد اسباب الحمى لا تؤخذ في حد مطلق الحمى بل في حد نوع منهما كحمى الغب . و المساوية يجوز ان تجعل اوسط لوجود المعلول ايضا والتي هي اخص من المعلول كتكاثف الهواء بالبرد و كثرة تراكم الابخرة اللتين هما علتنا السحاب و كل واحد اخص من مطلقه فلا يجعل الا اوسط و جود المتخصص<sup>٣</sup>. و ان اشتركت العلل المتخصصة كورق الخروج والتين و الكرم التي هي اخص من سرعة الانتشار في امر يساويه و هو انفشاش الرطوبة الماسكة و هو بتوسط امر آخر في الكل و هو عرض الاوراق فليجعل المساوي الاوسط .

### التلويح الخامس في القياسات المغالطة

و الغلط في القياس قد يقع بسبب مادته<sup>٤</sup> و قد يقع بسبب صورته و قد يقع

- (١) شرح : يريد ان المحددة هي العلة المادية ، و كونها متطوالة معروضة محددة الاطراف هو العلة الصوريه، و كونها لجزء أعضاء الحيوان في القتال هو العلة الغائية .  
(٢) شرح : يحذر بذلك عن العلة التي هي اخص كالاربعة للزوجة .

(٣) شرح : يريد ان كل واحد من علي السحاب هي اخص من مطلق السحاب فلا نجعل تلك العلة الاخص اوسط و جود مطلق المعلول و انما جعل اوسط المعلول المتخصص بملك العلة .

- (٤) شرح : يريد ان ذلك الانفشاش يحصل بتوسط امر آخر حاصل في كل احد من تلك العلل الخاصة . وقوله و هو عرض الاوراق ، الضمير عايد الى ذلك الامر الآخر .  
و قوله فليجعل المساوي الاوسط ، يريد انه يجب ان يجعل المشترك الذي هو علة مساوية للمعلول اوسط في البرهان . و اعلم ان اسباغ الكلام في كل واحد من هذه العلل و وجه انحصارها في الاربعة المذكورة يأتيك في الفلسفة الاولى عند تفاسيم الوجود و هو غير لائق في هذا الموضوع . و في مباحث البرهان كلام طويل لا يناسب غرض الكتاب اسقصائه .

(٥) ليعلم ان السبب العام للمغالطة هو عدم التمييز بين الشئى و ما يشبهه و هي انظر في العنايات في الصفحة التالية

بشركة . و ما هو بسبب الصورة فأن لا يكون من شكل ناتج او من ضرب ناتج بالاغفال عن شرائط سبقت في السواذج والمختلطات . و الذى يقع بسبب المادة فاما للمصادرة على المطلوب الاول او لأن النتيجة مساوية للمقدمة في المعرفة و الجهالة فانه ليس تبين احديهما بالأخرى باولى من العكس ، او لكذبها ، و مع كذبها اذا اوردت في القياس فلا بد لها من مناسبة مع الصادق وذلك اما لاشتباه لفظى او معنوى اما الاول فقد يقع الاشتباه في نفس اللفظ كاللفاظ المشتركة نحو العين و قد يقع ايضا بسبب المشابهة و المشككة ، و لاشتباه بسبب الادوات كما يقع بسبب مصرف الربط ، او باعتبار هيئة التركيب كقولك « غلام حسن » بالسكونين ، او بسبب صرف او وقف و ابتداء كفى قوله تعالى و ما يعلم تأويله الا الله و الراسخون في العلم .

و المعنوى اما ان يكون لفظ في السور كاخذ الكل<sup>١</sup> و كل واحد والكل ، كل

(١) شرح : الفرق بين الكل و كل واحد والكل قد مضى في شرايط المعول على الكل ، و به يعرف الفرق بين البعض السورى و الجزئى الحقيقى فان البعض السورى معناه بعض الافراد التى يصدق عليها الموضوع ولا كذلك الجزء . و احترز بالحقيقى عن المجازى كالحيوان المحمول على الانسان فانه اذا قيل انه جزء منه فذلك على طريق المجاز لما عرفت ان الجزء لا يكون محمولا من حيث هو جزء . و هذه الاغلاط المملفة بالسور هى من باب الغلط بسبب في جوهر اللفظ .

شبهات تعاقبات الصفحة السابقة :

محصورة في ثلثة عشر قسما و قد احصاها صاحب الكتاب لكنه لم يذكرها على اسلوب حاصر ، كما يقول الشارح ، بل قسمها الى ثلثة اقسام و ذكر في كل قسمة منها عدة مغالطات على سبيل الاسقراء . و التقسيم الحاصر هو التقسيم الذى يدور بين اللفظ و المعنى بان يقال الغلط ( او المغالطة ) اما ان يتعلق باللفظ او بالمعنى و المتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبيه الخ و قد اورد الشارح هذا التقسيم في كتابه بالتفصيل و هو موجود في كتب المنطق الهامة كاساس الاقتباس و منطق التجريد و شرح منظومة السبزواري ، فليرجع اليها من يريد التفصيل ، و يوجد في الاشارات بصورة ناقصة . انظر الملحقات و هناك مغالطات من نوع آخر لم يذكرها صاحب البلويحات و هى التى يقال لها « المغالطات الخارجة عن القياس » لان سبب الغلط فيها اشياء خارجة عن القياس كتخجيل الخصم و ترذيل قوله و الاستهزاء به و قطع كلامه و ما يجرى مجرى ذلك . و قد جرت عاداتهم بعدم ذكر هذه المغالطات في الكتب المختصرة ، و التحويل في امرها على المطولات كالشفاء و الاساس .



مكان الآخر، واخذ البعض السورى مكان الجزئى الحقيقى. او بسبب فى الجهة كأخذ سوابل الجهات مكان السوابل الموصوفة بها<sup>١</sup> ونحوها. اولسبب فى نفس المقدمة و هو اما بتركيب المفصل كقولنا زيد طيب و زيد حسن فيركب و يقال زيد طيب حسن او تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج و فرد يفصل فيقال الخمسة زوج و هى فرد وهذا يناسب الغلط اللفظى ايضا. اولايهام العكس كقولنا كل تلج ايض فيؤخذ كل ايض تلج او بان لا ينقل الموضوع بكليته فى العكس. اولاخذ حكم الخاص للعام للتعدية كمن رأى الحركة انها لا يتصور بقائها زمانين فاخذ انها كذا للعرضية ليتعدى الى البياض فأخذ العام مكان الخاص حاكما بان كل عرض لا يبقى و هذا يقع كثيرا، واستعمال الجدليات كلها فيما يدعى انه قطعى مغالطة. او لاخذ لازم الشئ مكانه كمن عهد الانسان متوهما و مكلفا فظن ان كل متوهم مكلف. او لأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كمن قال ان<sup>٢</sup> الفاعد فى السفينة الجاربة متحرك و كل متحرك لا تبقى اجزائه كل منها على مكان واحد لينتج الباطل. او لأخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل و بالعكس<sup>٣</sup>. او اخذ الذهني مكان العيني وبالعكس. او اخذ منال الشئ على حكمه.

(١) شرح : كاستعمال « ليس بالضرورة » فى موضع « بالضرورة ليس » وكذا غيرهما من الجهات . وقد عرفت الفرق بين تقديم السلب على الجهة و تأخيره عنها . و اما قوله و نحوها فيحمل ان يريد به الاطلاق و هو لس بجهة و هو يذكر مع الجهات مثل « ليس بالاطلاق » فى موضع « بالاطلاق ليس » ، ويحمل ان يريد كل ما يختلف المعنى فيه بتقدم حرف السلب او تأخيره مثل سلب اللزوم ولزوم السلب ، او ما هو اعم من ذلك و هو ما يختلف المعنى فيه بسبب التقديم و التأخير سواء كان ذلك فى السلب او غيره وقد مضى مثاله .

(٢) فى الاصول . انا . وفى الشرح : هذا وان سماه اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فهو من باب سوء التأليف .

(٣) شرح : اما اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وعكسه فقد سبق مثاله فى ضابط الحمل ، و اما اخذ الذهني مكان العيني فهو كمن حكم على الجنس المنطقي بما يحكم به على الجنس النظر بقية التعليقات فى الصفحة التالية

او اخذ حكم العلة لجزئها او جزئها لجزئها . او المذهول عن شرائط الحمل . اولترك  
الاعتبارات كمن سمع ان الكليات موجودة في الازهان و معدومة عن الأعيان فليست  
موجودة في الاعيان و لا معدومة عن الازهان فحكم مطلقا انها لا موجودة و لا  
معدومة فغلط و غلط ، فرعاية الجهات و الحشيات امر مهم .

و الغلط المناسب للمصورة و المادة فد يقع بسبب اختلاف الحد الاوسط في  
المقدمة كقول القائل الانسان حيوان والحيوان جنس وانما اخذ في الكبرى الطبيعة  
الحيوانية التي لا تكون في الاعيان ، وتناسب المادة لانه اشتباه لفظي من الالف و  
اللام او نحوه في غيره<sup>١</sup> . وقد يقع بسبب لفظ بشك انه من الموضوع او من المحمول<sup>٢</sup> ،

(١) شرح : قوله في غيره ، اى في غير هذا المال . (٢) شرح : هذا من سوء  
اعتبار الحمل و هو مل قولنا « الانسان وحده ضحك و كل ضحك حيوان » مع انه لا  
يصدق « الانسان وحده حيوان » ، و لو جعل وحده جزءا من المحمول ففيل « الانسان  
هو وحده ضحك و كل ما هو وحده ضحك فهو حيوان » لجاءت النتيجة « الانسان  
حيوان » ، وهي صادقة . وقد يمكن ان يجاب عن هذا المال بوجه آخر وهوان الصغرى  
عبارة عن قضيتين احدهما موجبة وهي « الانسان ضحك » ، و الاخرى سالبة وهي  
« لا شئ مما ليس باسان ضحك » ، و لفظة « وحده » هي الدالة على هذه السالبة ،  
فباعتبار الموجبة انتج « الانسان حيوان » و باعتبار السالبة هو عقيم . وعلى هذا الجواب  
يكون المغالطة في هذا المال من باب جمع المسائل في مسألة .

بقية تعليقات الصفحة السابقة:

الطبيعى ، و اما عكسه فكمن حكم على الطبيعى بما يحكم به على المنطقي ، و اما اخذ  
منال الشئ على حكمه فكمن يحكم على الصورة الذهنية المأخوذة من النار بانها في الذهن  
محركة لكون النار الخارجية كذلك ، و اما اخذ حكم العلة لجزئها فكما حكم بعضهم  
ان السمع و البصر مملان بالحيوة و انما يعلمان بها مع الالات المخصوصة . اما قوله  
او جزئها لجزئها يريد اخذ جزء الحكم معللا بجزء العلة كقيل رفعه الفا من الرجال مسافة  
ما فظن ان الواحد منهم يرفعه من تلك المسافة بنسبة الواحد الى الالف وليس ذلك بلازم  
بل قد لا يمكنه للواحد ان يحركه اصلا .

اول عدم نقل الاوسط بكليته<sup>١</sup> او بسبب اختلاف الاصغر والاكبر في المقدمتين والنتيجة<sup>٢</sup>.  
 و من اهمال الاعتبارات ما يقال على قولنا ان صغرى الاول اذا كانت ممكنة  
 والكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية انه ينقض بقولنا كل انسان يمكن ان يكون  
 متحركا وكل متحرك بالضرورة يتقوم بالحركة فليس لنا ان نقول كل انسان بالضرورة  
 يتقوم بالحركة واجيب عنه بان الكبرى وجودية اى مادام متحركا مع الاعتراف بان  
 نتيجة الممكنة الصغرى والوجودية الكبرى ممكنة فلو كان لهذا كان يتأتى ان يقال  
 كل انسان يمكن ان يتقوم بالحركة وليس كذا ، و اما الغلط لان الكبرى ليست  
 مقولة على الكل اذ لا يصح ان يقال كل واحد مما يوصف بانه متحرك بالضرورة  
 ينقوم بالحركة حتى يتعدى الى الانسان والفرس وغيرهما بل التقوم بالحركة  
 للمتحرك من حيث هو متحرك فلا تعدى الى الحقائق التى وراء المتحركة .  
 و وضع ما ليس بعلة علّة غلط يختص بالخلف<sup>٣</sup> وهو ان يدعى ان المحال كان  
 لنقيض المطلوب و يكون لغيره .

**ضابط :** فاذا اورد عليك قياس فانظر فى جميع اجزائه و اسواره و جهاته  
 و نفس مقدماته و حدودها ثم فى تركيبه انه من اى شكل و اعتبر شرائطها عسك  
 لا تعلق له ان شاء الله .

- (١) شرح : كقولنا : الانسان له شعر و كل شعر ينبت فالانسان ينبت ، وهذا من باب  
 سوء الدلائف . (٢) شرح : كقولنا : الفلك المحدد للجهات ليس وراءه جهة فهو لا  
 ينخرق ، فينبغ منه : الفلك لا ينخرق ، فموضوع الصغرى و هو الفلك المحدد لم يكن هو  
 بعينه موضوع النتيجة و هو الفلك مطلقا . وهذا من باب احد ما ليس بعلة علّة . (٣)  
 شرح : قد علمت ان وضع ما ليس بعلة علّة فى الاصطلاح المذكور فى حصر المغالطات  
 | انظر الملحقات-م | لا يخص بالخلف ، وصاحب الكتاب اصطلاح على تخصيصه به .  
 (٤) شرح : فيه نظر لان المقدمات والحدود هى اجزاء الفلاس فلاحاجة بعد قوله « فانظر  
 فى جميع اجزاها » الى ان يعطف عميه النظر فى « نفس مقدماته و حدودها » ، فاحد  
 انظر بقية التعاليقات فى الصفحة التالية

التلويح السادس في ضوابط متفرقة بعضها عرشية<sup>١</sup> فقد ينتفع بها فيما بعد  
و بعضها لوحى قد قدمناه من موضعه<sup>٢</sup> لاحتاجتنا اليه

ضابط في العام : انه يلزم من صدق الاخص صدق العام ولا عكس ، ولا  
يلزم من كذب العام كذب الاخص ولا عكس ، و الاعم صدقا اخص كذبا ، والاخص  
صدقا اعم كذبا . و المتلازمان ايجابا متلازمان سلبا . و نقيض الاخص اعم من نقيض  
الاعم ففي الشرطية المتصلة اذا كان التالي اعم فلنا ان نجعل سالبه مقدما و سالب  
المقدم تاليه و المنصلة موجبة صادقة ، و كذا في الحمل .

و العام قد يقال بازاء ما يجب فيه الشركة و الاستغراق<sup>٣</sup> و هو في المحصورة  
الكلية و قد يقال بازاء الكلى . و الخاص يطلق على مفهومي الجزئى<sup>٤</sup> بالاشتراك  
ايضا ، و يقال ان الحيوان اعم من الانسان يراد به العموم الثانى فاذا كان عام ذاتيا

(١) كذا بالأنثى في جميع النسخ ، ولا شك في جوازه ( مع ان الاصل هو الذكـ  
كما في قوله : و بعضها لوحى ) فانه من باب « قطعت بعض اصابعه » و الشرط في هذا  
الباب صلاحية المضاف للاستغناء عنه ، كما نص عليه ابن هشام في المغنى ، و هذا  
الشرط موجود ها كما لا يخفى . قوله فقد ينفع ، لفظة « فقد » لا توجد الا في  
نسخة م . قال الشارح : هانان اللغزان اعنسى العرشى و اللوحى قد استعملهما  
في عدة مواضع من هذا الكتاب و لم يبين مراده منهما ، و لعل مراده بالعرشى البحر  
الذى حصله بنظره و باللوحى ما اخذه من الكعب ، والله اعلم بالحقايق . (٢) في الاصول:  
موضوعه، موصوفه . (٣) شرح : الشركة هي باعتبار كلية موضوعها و اما الاستغراق  
فلان الحكم فيها على كل فرد من افراده . (٤) شرح : قوله مفهومي الجزئى ، يريد  
بهما الجزئى الحقيقي والاضافى . (٥) شرح : يريد ههنا بالعام الكلى و بالخاص  
الجزئى الاضافى .

بقية تعليقات الصفحة السابقة :

القولين زيادة لا حاجة اليها . (٥) شرح : قوله عماك لا تغلط ، لان القياس كما استعرف  
ليس بعلة موجبة لحصول النتيجة ، انما هو معد لحصولها من المبدء العياش ، و قد يجوز  
في بعض النعوس ان لا نسعد بذلك القياس لتحصيل شئى و ان كان ذلك القياس بعينه  
معدا لغير تلك النفس . و ربما اختلف ذلك في نفس واحدة بحسب حالتين ، و كل ميسر  
لما خلق له .

لخاص فَمَا يجب على العام لطبيعته<sup>١</sup> و يتمتع عليه يجب و يتمتع على الخاص و ما يمكن على الخاص يمكن على العام ، و لا يتعدى ما قلنا في كل واحد الى الآخر فان للخواص طبائع يجب و يتمتع باعتبارها ما لا كذلك في الطبيعة العامة ، و العام الاول ايضا ما يجب على عمومه و جب على الجزئيات الحاضرة و الشخصيات تحته و كذلك ما امكن و<sup>٢</sup> امتنع، و لاعمكس . و القاعدة الكلية لوجوب امر لشيئ تبطل بعدمه في جزئى منه واحد ، و القاعدة الكلية لامتناع شيئ على شيئ تبطل بوجوده في جزئى واحد له ، و قاعدة الامكان الكلية لا يبطلها وجود و لا عدم ، و القاعدة الكلية لامكان شيئ على شيئ نوتى تثبت بوجوده في جزئى و عدمه في آخر و لا كذلك فى الوجوب و الامتناع الان يبين انه لنفس الطبيعة فى ذلك الجزئى . و العام الاول يلزم من صدقه صدق الخاص و يلزم من كذب الخاص كذب العام فقط بخلاف الطبيعة العامة فانها بعكس هذا . و يعلم<sup>٣</sup> ان العموم و الخصوص خارجان عن حقيقة الشيء لتعلقها دونهما و لجواز اقتران كل واحد بطبيعة واحدة . و الكلى غير الكل فان الكلى ذهنى فقط و يُعقل دون جزئياته و يتفوم دونها و يحضر مع غيبتها و يوجد مع عدم كثير منها و تدخل الجزئيات تحته و لا تدخل فيه<sup>٤</sup> و يوجد شبهه فى الجزئيات، و الكل مع الاجزاء

(١) شرح : احترز بطبيعته عما يجب و يتمتع و يمكن لعموم الشيء او لخصوصه كالحيوان و الانسان فان ما يجب او يتمتع على الحيوان من حيث هو حيوان لا من حيث انه عام فانه يجب او يتمتع على الانسان ، و ما يمكن على الانسان من حيث هو انسان لا من حيث هو اخص من الحيوان فانه يمكن على الحيوان . و بالجملة يلحظ فى ذلك العام و الخاص الطبيعيان لا المنطقيان على ما عرفت فان الحيوان من حيث انه عام يصدق عليه بالوجوب انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق و لا كذلك الانسان الذى هو اخص منه لا من حيث طبيعته الانسانية و لا من حيث خصوصه ، و على هذا يقاس الحال فيما لا يمنع و يمكن . (٢) ع : او . (٣) كذا ، و يحتمل : و ليعلم . (٤) م : فيها . و فى الشرح : جزئيات الكلى داخلة تحته و ليست بداخلة فيه و الكل ندخل اجزائه فيه و لا تدخل تحته . (٥) شرح : فى قوله شبهه فائدة و هى ان الكلى من حيث هو كلى لا يدخل فى الجزئى لان جزء الموجود يجب ان يكون موجودا و الكلى لا وجود له فى الاعيان فلا يكون جزءا من الجزئى الموجود فيها ، بل الداخلى فى الجزئى شبهه .

بخلاف جميع هذا .

**ضابط :** و الكلى لا يقع فى الوجود لانه لو حصل لكان له هوية لا يشار كه فيها غيره فلا كلية فلا بد من التخصص .

**ضابط :** فال المعلم الاول الجهات واجب وممكن وممتنع ومحتمل ، والتبس تفسير المحتمل وكأنه اراد به الممكن الترددى فانا اذا لم نحقق ان الشئ واجب او ممكن او ممتنع فنقول لا نحكم عليه بالوجوب لجواز ان يكون ممتنع او لامكان ان لا يكون واجبا ، وليس هذا الامكان هو على التفاسير السابقة . وكل جهة اذا جعلت جزء المحمول فالربط ضرورى .

**ضابط :** الشئ اذا كان له جزآن منشابهان لا يخالف الجزء الكل بالحقيقة بل بالمقدار كقطعنى ماء فان مجموعهما يشار كهما فى الحقيقة ، الا اذا كان الجزآن المتشابهان لكّم فى نفسه كواحد و واحد حصل منهما حقيقة تخالفهما وهى الانثنية ، وكذلك فى الاشكال كدائرة من فوسين مثلا .

**ضابط :** لا يصير شيئان شيئا واحدا الا باتصال و امتزاج كما بين مائين او ماء و لبن ، او ببذل احد جزئى شيئى و بقاء الآخر فيصير شيئا آخر كالماء يصير هواء و الاسود ابيض ، و [على] غير ذلك لا بسحد شبثان فانهما ان بقيا فهما اثنان اولم يبق احدهما او كلاهما فلا اتحاد .

ولا يصير شيئى شيئين الا ما يفيل تفصيلا و تفكيكا او هو ذو جزئين و الا ان ينفى هو و حدث غيره فما صار هو اثنين فى نفسه ، و ان بطل فلا صيرورة له شيئين .

**ضابط :** والاولوية انما تسعمل فى شيئى نسبته الى الاشياء بالاقتضاء واحد لذاته من جميع الجهات اى ماهية كانت ، واما اذا كانت فى عالم الاتفاقات و الاسباب الغيبة فلا يمكن دعوى ذلك كمن<sup>٢</sup> قال ان العطشان الذى عنده مياه تستوى نسبتها

اليه لا يتصور ان يشرب واحداً قط لعدم الاولوية بالنسبة اليه، ولا يعلم ان عدم الاولوية و ان صح بالنسبة اليه فهيننا اسباب اتفاقية فلكية و لكنها غائبة غير ثابتة تُخصص واحداً لهيئة سماوية اقتضت لخصوصيتها<sup>١</sup> ذلك، فلا يستعمل هذا فى مثل هذه المواضع و لا فى الانواع المختلفة<sup>٢</sup>.

**ضابط لوحى :** و الفرض صحيح لما يمكن فى نفسه او عند خصمك او يمتنع و لكن لا من جهة يبنى الكلام عليها فانه اذا كان كذا لا يجوز كمن ادعى ان شريك

(١) الفعل بصفة المعلوم، اى : ولا يعلم هذا الفائل ان العطشان الخ ان عدم الاولوية الخ . (٢) م : بخصوصيتها . (٣) شرح : معناه ان الحكم بالاولوية انما يكون فى الاشياء المصنعة النوع او المخلقة النوع، والاول على قسمين : اما ان يخلف بالشدة والضعف او لا يخلف ، والذى لا يخلف هو كالمياه التى نمل بها ويتنوع ان يترجح احدها على الآخر بالهيات السماوية والحركات العلكية ، و اما المخلوقات بالنوع فالترجح فيها لذلك و لخصوصيات الانواع . و اما ما هو من نوع واحد و يخلف ما تحته بالشدة و الضعف فصاحب الكتاب لم يذكره اما لانه اتبع المشهور فى ان الاختلاف بالشدة والضعف اخلاف بالنوع و ان كان لا يرى ذلك كما سعرف (يعنى فى قسم الالهى من الكتاب - م) رأيه فيه ، و لانه عول على ان الحكم يظهر مما ذكر . (٤) ع : الصحيح . و فى الشرح : الفرض الغير الواقع انما يصح ان يجعل طريقا مؤديا الى المطلوب اذا كان على احد وجهين احدهما ان يكون المعروض امراً ممكناً، اما فى نفسه ان كان الفباس برهاننا، او عند الخصم ان كان القياس جدليا ، و ثانيهما ان يكون المعروض ممكناً لكن لا من الجهة التى يبنى الكلام فى القياس عليها فانه اذا كان كذا لا يجوز استعماله فى القياس كمن ادعى ان شريك البارى ممكن و هو المطلوب ، وصاحب الكتاب اقصر على ذكر القياس الاول و اضمّر الثانى للدلالة الفريدة عليه ، و حله انا نفسيره لمراد بغير الممتنع، الذى فى تالى صغرى القياس الاول ، انه كذلك فى نفسه او بحسب ذلك الفرض ؟ فان كان الاول منعنا الشرطية ، و ان كان الثانى وجب ان يراعى هذا الفيد فى الباقى ، و كل غير ممنوع بحسب ذلك الفرض فهو ممكن بحسبه، فكون النتيجة : لو فرضنا وجوده لكان ممكناً بحسب ذلك الفرض لكننا فرضنا وجوده فهو اذن ممكن بحسب ذلك ، وليس ذلك هو المطلوب ، بل المطلوب انه ممكن فى نفس الامر ، هذا هو الحمل الحقيقى . وفى الكتاب انما حكم بعدم جواز هذا الفرض لان فرض وجود الشئ منفرد على امكانه وذلك الامكان هو المطلوب ههنا ، فكان الامر المعروض منفردا على المطلوب فلسوكان تفرع المطلوب عليه لزم الدور .

البارى ممكن لانا لو فرضنا وجوده لكان غير ممتنع وكل غير ممتنع ممكن فهو ممكن مثل هذا لايجوز، و المحال من جميع الوجوه<sup>١</sup> انما يفرض<sup>٢</sup> فى شرطية يستثنى نقيض تاليها .

ضابط : كفاك فى اثبات ان الشئى عدى مثل السكون انك فى تصوره لا تحتاج الا الى استبقاء المحل ونفى شئى عنه كاستبقاء الجسم ورفع الحركة عنه .

ضابط : لا يتصور شيان وجود كل واحد منهما بالآخر فيتقدم<sup>٣</sup> كل واحد منهما على نفسه وعلى الآخر، هذا محال. وقيل انه لايجوز ان يكون شيان كل واحد منهما مع الآخر ضرورة فانه ان كان لكل منهما مدخل فى وجود الآخر فيتقدم عليه كما سبق، وان كان لاحدهما مدخل فقط فيتقدم فلامعية، وان عدم الافتقار فيصح كل دون الآخر . وليس هذا على الاطلاق فان الاضافات مثل الابوة و البنوة لايتصور وجود كل واحد منهما الا مع الآخر . والشبان اذا كان لهما علة خارجة يجوز ان يقيم كل

(١) شرح : الشئى قد يكون محالا من بعض الوجوه دون بعض ، و قد يكون محالا من جميع الوجوه . و هذا الثانى اما يفرض فى شرطية يستثنى فيها نقيض تاليها ليستنتج من ذلك بطلان المعدم المفروض مع كونه محالا من جميع الاعنارات . و اما فرض ذلك على غير هذا الوجه فلايصح استعماله فى قياس يستنتج منه المطلوب . (٢) خ : يعرض.

(٣) شرح : اورد على هذا ان القدم ان اريد به العدم بالزمان ممنوع اذ العلة يجب وجود المعلول مع وجودها كما سنحقق ذلك [ فى العلم الا الهى من الكتاب - م ] و ان اريد به القدم بالذات فيفسر عن معنى ذلك القدم، ونحن لا نهم منه الا كون الشئى علة للآخر فيصير المعنى من عدم كل من الشئين على الآخر كون كل واحد منهما علة للآخر و ذلك هو الذى ادعيم اسحاله ، فيكون الدليل اعادة للدعوى بعبارة اخرى ، و ان اريد بالقدم معنى ناك فيجب اظهاره ليقع الكلام بحسبه - و اقسام القدم ستعرفها فى تقاسيم الوجود من العلم الالهى - و الجواب ان القدم بديهى لا ينقر الى بيان فان كل واحد من العقلاء ينصور تعدم حركة اليد على حركة المفاح و ان كانتا معا فى الزمان . فان كان المراد بذلك القدم [ اى فى عبارة صاحب الكتاب - م ] هو العلية فيكفى فى تقرير ذلك ان يقال لو كان وجود كل منهما بالآخر لافتقر كل واحد منهما الى نفسه و الى الآخر لان المفقر الى الشئى معسر الى [ ما يفقراله ] ذلك الشئى و بطلان ذلك ظاهر و لا حاجة الى ذكر لفظ القدم . (٤) خ : ان يكون .



واحد منهما دون<sup>١</sup> الآخر ضرورة كلبنتين منحيتين ، وقد يقع مثل ان يقام كل واحد منهما مع الآخر ضرورةً ولا يفوم احدهما الامع قيام الآخر . و توقف ابتلال الارض على المطر والمطر على الابخرة والابخرة على ابتلال الارض مثلا ليس بدور محال<sup>٢</sup> فان ما توقف من ابتلال الارض على المطر بالعدد غير ما توقف عليه المطر بالعدد فمثل هذا الدور ممكن . والله اعلم<sup>٣</sup>.



(١) م : مع الآخر . (٢) شرح : اما الممنوع من الدور هو افتقار الشئى الى ما كان مفقرا اليه بعينه ، و فى هذه الصورة ليس كذا ، بل هو افتقار الشئى الى ما كان شخص آخر من نوعه مفقرا اليه ، و ذلك جاز لا استحالة فيه . (٣) نوجد فى نسخة خ بعد لفظة « اعلم » كلمة ختام بهذه العبارة : « تم قسم المنطق بحمد الله العلى الكبير والصلوة على خير خلقه محمد البشير النذير » ، و يغلب على الظن انها كلمة لكانب النسخة ختم بها عمله .

## ملحقات والمذكرات

### ١

نوجد في الكتاب مواضع يرى الناظر فيها اخطاء نحوية في الالفاظ وانحرافا عما يقتضيه القياس فيها ، و ربما يظن ان هذه اخطاء مطبعية شذت عن نظر المصحح ، و الأمر ليس كذلك بل هي صور اصلية موجودة باعبانها في الاصول اثبتناها في المتن على ما وجدناها و لم نحاول ان نمسها بتصحيح قياسي نظراً الى ما براه بعض ناقدى آثار السهروردي من أنّ هذه الصور قد يمكن ان تكون صادرة من قلم المصنف ولا من عمل الناسخ ، وقد تكلمنا في هذه المسألة في مقدمة الكتاب. اما الاخطاء المطبعية فهي ما احصيناه في جدول التصويبات في آخر الكتاب و هي طفيفة جدا كما تراه هناك .

و المواضع المذكورة هي : ص ٢٧ س ٦ كفى ( كما في ؟ ) ، ص ٢٧ س ١٣ : القضية المصرح بجهنها ( المصرحة ؟ ) ص ٣٢ س ١٨ : ذاته موجودا ( موجودة ؟ ) ، ص ٥٣ س ١٠ : العبرة للسوالب ( بالسوالب ؟ ) .

و لسنا ننكر ان احتمال الخطأ في النسخ قائم كما ذكرناه في مقدمة الكتاب . و هناك كلمات مشكوكة القراءة كقوله في ص ٢٨ س ١ : « لتداهر » ، فلسنا ندرى اهو من المداهرة او التداهر . اما المداهرة فمعناها لا يلائم المقام الا بتكلف ، و اما التداهر فهو و ان كان يناسب المقام الا اني لا اجد في القواميس الموجودة عندي . لكننا يجب ان لا ننسى ان السهروردي صاحب صناعة في اللغات الفلسفية وله قاموس خاص به ، و قد عرضت لهذه المسألة في مقدمة الكتاب ، فليراجع .

## ٢

فى صفحة ٧١ س ١٨ كلمة « متلم » تصحيح قياسى لكلمة « مسلم » بالسین، التى كانت توجد فى الاصول ، كما نبهت عليه فى تعليقات الصفحة نفسها ( تعلیقة رقم ٦ ) ، ولكنى الآن وقد راجعت كتاب النجاة والبصائر النصيرية اعتقد ان الصحيح (والاصح) هو «مسلم» بالسین (من التسليم او من الاسلام بمعنى التسليم) وقد اخذه السهروردی من المثال الذى يتمثل به المنطقيون فى باب قياس الضمير وهو : هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذن خائن مسلم للثغر (النجاة والبصائر )، الا انه تمثل به فى باب المظنونات وبذل صغرى القياس ( فلان يخاطب العدو ) بقوله : فلان يطوف بالليل ، والطواف بالليل انما يتمثل به المنطقيون فى مبحث المظنونات ( شرح الشمسية للقطب : فلان يطوف بالليل فهو سارق) وقد تمثل به السهروردی ايضا فى باب قياس الضمير (ص ٦٨ من هذا الكتاب ) فهو قد استنتج من مقدمة واحدة تتيحجتين مختلفتين لموضعين مختلفين . و من الممكن ان يقال ان المثال لامناقشة فيه ، لكنى اعتقد ان تركيب « مسلم للثغر » مع المقدمة « فلان يخاطب العدو » انسب من تركيبه مع « يطوف بالليل » .

## ٣

فولسه فى ص ٦٤ س ١٥ استقرار النناج . يوجد فى بعض كتب المنطق كاساس الاقباس و الجوهر النضيد ، المطبوعين بطهران : « استقراء » ، بهمزة فى آخره ، لكن الاصول الموجودة عمدا من كتاب الذلويحات متطابقة على «استقرار» بالراء . و لكل من القرائنين وجه و لعل الاستقراء ( بالهمز ) اوفق بالمقام .

## ٤

فى الصفحة ٨٣ ، فى التعليقة رقم ٤ ، اشرت الى التقسيم الحاصر للمغالطات

و لم اورده بالتفصيل هناك رعاية لما هو المعمول فى التعليقات من الاختصار . الا انى وجدت الشارح يعتمد كثيراً على هذا التقسيم فى بحثه عن انواع المغالطات و يُرجع اليه احيانا ( ص ٨٧ تعليقه ٣ ) فرأيت ان اورد هذا التقسيم فى الملحقات ليكون فى متناول يد القارئ ، و هو هذا نقلا عن شرح التلويحات بنصه:

الغلط او المغالطة اما ان يتعلق باللفظ او المعنى ، و المتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبه، والذى باعتبار الانفراد اما فى جوهر اللفظ او فى احواله ، فما فى جوهره هو ما يكون مدلولاته مختلفة و يدخل فى ذلك الاشتراك و المجاز و التشكيك و التشابه و ما يجرى مجرى هذه مما هو مذكور فى ايساغوجى . و ما فى احواله ينقسم الى ما تكون تلك الاحوال ذاتية للفظ لا تدخل بعد تحصيله و هى الاحوال التصريفية ، او عرضية له داخله عليه بعد صيرورته لفظا محصلا كالاعراب و البناء و الشكل و الاعجام . والذى باعتبار تركيب اللفظ اما لاشتباه فى نفس التركيب، او فى وجوده و عدمه بان يكون التركيب موجودا او معدوما - و يسمى تفصيل المركب - او يكون معدوما فيظن موجودا - و يسمى تركيب المفصل - فهذه ستة اقسام يتعلق بالالفاظ ، منها ثلثة تتعلق بالبساطة و هى جوهر اللفظ و التى فى احواله الذاتية و التى فى احواله العرضية ، و ثلثة تتعلق بالتركيب و هى التى فى نفس التركيب و فى تفصيل المركب و تركيب المفصل . و اما المغالطات المعنوية فاما فى القضية الواحدة باعتبار انفرادها او فى القضايا باعتبار تركيبها . والذى فى القضية الواحدة اما فى احد جزئيهما او فيهما معا ، و ما فى الجزئين فاما بان لا يورد بل يشبه بغيره كمفروضاته او عوارضه و يسمى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و اما بان يورد لكن يؤخذ معها ما ليس منها او يحذف عنها ما هو منها و يسمى سوء اعتبار الحمل ، و ما فى الجزئين كما يجعل كل واحد منهما فى موضع الآخر و يسمى ايهام العكس . و الذى فى القضايا باعتبار التركيب القياسى او غيره يسمى جمع المسائل

فى مسئلة و ما فى التركيب القياسى اما بالنسبة الى النتيجة او لا بالنسبة اليها ، فان كان بالنسبة الى النتيجة فاما ان تكون النتيجة نفسها مأخوذة فيه على انها احد مقدماته و هذا هو المصادرة على المطلوب ، واما بان لا تكون كذلك لكنه غير مناسب للنتيجة و يسمى اخذ ما ليس بعلة علة ، و ان كان لا بالنسبة الى النتيجة فاما ان يكون من جهة المادّة او من جهة الصورة ، فاما ما هو من جهة المادة فهو الذى ان جعل قياسا لم يكن صادق المقدمات و ان جعل صادق المقدمات لم يكن قياسا . و اما ما هو من جهة الصورة فكما لا يكون على شكل منتج او ضرب منتج ، و جميع ذلك يسمى سوء التأليف . فهذه سبعة اقسام تتعلق بالمعاني منها ثلثة باعتبار القضية بانفرادها و هى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و سوء اعتبار الحمل و ايهام العكس و منها اربعة باعتبار القضايا المركبة و هى جمع المسائل فى مسئلة و المصادرة على المطلوب و اخذ ما ليس بعلة علة و سوء التأليف . فهذا وجه الحصر فى هذه المغالطات القياسية.

٦

عبارة « المصرح بجهتها » ، المذكورة فى ص ٩٤ ضمن الاستدراكات ، صحيحة لا تحتاج الى فرض صورة اخرى لها .

٧

فى ص ٩ البياض الواقع فى اول السطر الاول خطأ مطبعى ، فلتقرء العبارة متصلة بمقلها .

## فهرست منطق التلويحات

صفحة	عنوان
١	المردد الاول في ايساقويجي
١	التلويح الاول في غرض المنطق
٣	» الثاني في دلالة اللفظ على المعنى
٣	» الثالث في اللفظ المفرد والمركب
٤	» الرابع في اللفظ الكلي والجزئي
٥	» الخامس في نسبة الاسماء الى مسمياتها
٦	» السادس في الموضوع والمحمول .
٧	» السابع في الذاتي والعرضي
٨	» الثامن في المقول في جواب ما هو
١٠	» التاسع في الالفاظ الخمسة المفردة
١٢	» العاشر في احوال لهذه الالفاظ
١٤	المردد الثاني في القول الشارح
١٤	التلويح الاول في الحد
٤٥	» الثاني في الرسم
٤٥	» الثالث في املة في الخطاء في الحد
١٧	المردد الثالث في التركيب الخبري
٤٧	التلويح الاول في انواع القضايا
٢٠	» الثاني في خصوص القضايا واهمالها وحصرها
٢٢	» الثالث في لواحق القضايا و بعض تراكييبها و احكامها
٢٥	» الرابع في العدول و التحصيل
٢٦	ضابط في الحمل
٢٧	المردد الرابع في جهات القضايا و تصرفات فيها
٢٧	التلويح الاول في الجهات

صفحة	عنوان
٣٠	التلويح الثاني في تلازم ذوات الجهة
٣٣	» الثالث في القول على الكل والفرق بين المطلقات والموجهات
٣٥	» الرابع في الناقض
٤٠	» الخامس في العكس
٤٦	المردد الخامس في تركيب العجج وفيه ثلاثة مطالع
	لمطلع الاول في حقيقة الحجة
٤٦	و مواردها و احوالها
٤٦	التلويح الاول في نفس الحجة و مبادئها و تقسيم صورها
٥٣	» الثاني في المقدمات الموجهة و المخلطات
٥٦	» الثالث في الاقترانات الشرطية
٥٨	» الرابع في الاستثنائيات
٦٠	» الخامس في القياسات المركبة
٦١	» السادس في قياس الخلف و عكس القياس
٦٢	» السابع في قياس الدور
٦٣	» الثامن في اكتساب المقدمات و تحليل القياسات
٦٤	» التاسع في استقراء النتائج و في صوادر النتائج عن مقدمات كاذبة
	» العاشر في القياسات من قضايا مقابلة و المصادرة على المطلوب
٦٥	الاول واستتلاف المقدمات
	المطلع الثاني في اصناف ما يحتج به ( الاستقراء ، التمثيل ،
٦٦	قياس الضمير ، الفراسة ، القسمة )
	المطلع الثالث في قضايا هي مواد الاقيسة ( الاوليات ، المشهورات ،
٦٩	الوهميات ، المأخوذات ، المظنونيات ، المشبهات )
	المردد السادس في البرهان و احواله و مشاركاته مع العدد
٧٤	و المخالطات و ضوابط
٧	التلويح الاول في المطالب
٧٦	» الثاني في برهان ان ولم
٧٥	» الثالث في اجزاء العلوم و ارتباطها و تناسب موضوعاتها

٧٩

فصل فى اختلاف العلوم لاختلاف موضوعاتها  
التلويح الرابع فى ان الحد لا يكتسب بالبرهان وكيفية الطريق اليه

٨٠

و فيه اشارة الى مشاركتها

٨٢

فصل فى مشاركات بين الحد و البرهان

٨٣

التلويح الخامس فى القياسات المغالطية

٨٧

ضابط فى كيفية امتحان القياس

٨٨

التلويح السادس فى ضوابط متفرقة عرثية و لوحية

٨٨

ضابط فى العام

٩٠

» الكلى لا يقع فى الوجود

٩٠

» فى تفسير « المحتمل » و بيان الممكن الترددى

٩٠

» فى اخلاف الجزء و الكل

٩٠

» فى صيرورة الشئين شيئا واحدا و صيرورة شئى شئين

٩٠

» فى موارد اسنممال اللااولوية

» فى حكم الفرض فى القياسات

٩٢

» كفاك فى اثبات ان الشئى عدمى...

٩٢

» فى الدور ، ما ممكن منه و ما يمتنع



## انتشارات دانشگاه تهران

- [illegible]

- ۳۵- جبر و آنالیز  
۳۶- گزارش دکتر محمدعلی مجتهدی  
۳۷- گلشن صدیقی  
۳۸- پرویز نائل خانلری  
۳۹- مهدی بهرامی  
۴۰- صادق کیا  
۴۱- عیسی بهنام  
۴۲- دکتر فیاض  
۴۳- دکتر فاطمی  
۴۴- دکتر هشتروندی  
۴۵- دکتر امیراعلم - دکتر حکیم  
دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس - دکتر نائینی  
نگارش دکتر مهدی جلالی  
۴۶- آ. وارتانی  
۴۷- زین العابدین ذوالمجدین  
۴۸- دکتر شباه الدین اسمعیل بیگو  
۴۹- ناصر انصاری  
۵۰- افضل پور  
۵۱- احمد بیرشک  
۵۲- دکتر محمدی  
۵۳- آزر م  
۵۴- نجم آبادی  
۵۵- صفوی گلپایگانی  
۵۶- آهی  
۵۷- زاهدی  
۵۸- دکتر فتح الله امیر هوشمند  
۵۹- علی اکبر پریه  
۶۰- مهندس سعیدی  
۶۱- ترجمه مرحوم غلامحسین زیرک زاده  
۶۲- تألیف دکتر محمود کیهان  
۶۳- مهندس گوهریان  
۶۴- مهندس میردامادی  
۶۵- دکتر آرمین  
۶۶- کمال جنب  
۶۷- تألیف دکتر امیراعلم - دکتر حکیم -  
دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس  
تألیف دکتر عطایی  
۶۸- درمان شناسی جلد اول  
۶۹- درمان شناسی «دوم»  
۷۰- گیاه شناسی - تشریح عمومی نباتات  
۷۱- شیمی آنالیتیک  
۷۲- اقتصاد جلد اول  
۴۵- روان شناسی کودک  
۴۶- اصول شیمی پزشکی  
۴۷- ترجمه و شرح تبصرة علامه جلد اول  
۴۸- اکوستیک «صوت» (۱) ارتعاشات - سرعت  
۴۹- انگل شناسی  
۵۰- نظریه توابع متغیر مختلط  
۵۱- هندسه ترسیمی و هندسه رقومی  
۵۲- درس اللغة والادب (۱)  
۵۳- جانور شناسی سیستماتیک  
۵۴- پزشکی عملی  
۵۵- روش تهیه مواد آلی  
۵۶- مامائی  
۵۷- فیزیولوژی گیاهی جلد دوم  
۵۸- فلسفه آموزش و پرورش  
۵۹- شیمی تجزیه  
۶۰- شیمی عمومی  
۶۱- امیل  
۶۲- اصول علم اقتصاد  
۶۳- مقارنات مصالح  
۶۴- کشت گیاه حشره کش پیرتر  
۶۵- آسیب شناسی  
۶۶- مکانیک فیزیک  
۶۷- کالبد شناسی توصیفی (۲) - مفصل شناسی  
۶۸- درمان شناسی جلد اول  
۶۹- درمان شناسی «دوم»  
۷۰- گیاه شناسی - تشریح عمومی نباتات  
۷۱- شیمی آنالیتیک  
۷۲- اقتصاد جلد اول

بتمصحیح مدرس رضوی

۷۳- دیوان سیدحسن غزنوی

۷۴- راهنمای دانشگاه

۷۵- اقتصاد اجتماعی

۷۶- تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد دوم

۷۷- زیبا شناسی

۷۸- تئوری سنتتیک گازها

۷۹- کارآموزی داروسازی

۸۰- قوانین دامپزشکی

۸۱- جنگل‌شناسی جلد دوم

۸۲- استقلال آمریکا

۸۳- کتبکاوپهای علمی و ادبی

۸۴- ادوار فقه

۸۵- دینامیک گازها

۸۶- آئین دادرسی در اسلام

۸۷- ادبیات فرانسه

۸۸- از سربن تا یونسکو - دو ماه در پاریس

۸۹- حقوق تطبیقی

۹۰- میکروپشناسی جلد اول

۹۱- میز راه جلد اول

۹۲- « « دوم

۹۳- کالبد شکافی ( تشریح علی دست‌وپا )

۹۴- ترجمه و شرح تبصره علامه جلد دوم

۹۵- کالبدشناسی توصیفی (۴) - عضله شناسی

۹۶- « « (۴) - رگ شناسی

۹۷- بیماریهای گوش و حلق و بینی جلد اول

۹۸- هندسه تحلیلی

۹۹- جبر و آنالیز

۱۰۰- تفوق و برتری اسپانیا (۱۵۵۹-۱۶۶۰)

۱۰۱- کالبدشناسی توصیفی - استخوان شناسی اسب

۱۰۲- تاریخ عقاید سیاسی

۱۰۲- آزمایش و تصفیه آبها

۱۰۴- هشت مقاله تاریخی وادی

۱۰۵- فیه مافیه

۱۰۶- جغرافیای اقتصادی جلد اول

۱۰۷- الکتروبیسته و موارد استعمال آن

۱۰۸- مبادلات انرژی در گیاه

۱۰۹- تلخیص البیان عن مجازات القرآن

۱۱۰- دو رساله - وضع الفاظ و قاعده لاضرر

۱۱۱- شیمی آلی جلد اول تئوری و اصول کلی

۱۱۲- شیمی آلی «ارماتیک» جلد اول

تألیف دکتر شیدفر

« « حسن ستوده تهرانی

« « علینقی وزیری

« « دکتر روشن

« « جنیدی

« « میمنندی نژاد

« « مرحوم مهندس ساعی

« « دکتر مجیر شیبانی

—

« « محمود شهبانی

« « دکتر غفاری

« « محمد سنگلجی

« « دکتر سپیدی

« « علی اکبر سیاسی

« « حسن افشار

تألیف دکتر سهراب - دکتر میر داماد

« « حسین گلژی

« « « «

« « نعمت الله کیهانی

« « زین العابدین ذوالمجدین

« « دکتر امیر علم - دکتر حکیم

دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نقد

« « « «

تألیف دکتر جمشید علم

« « کامکار پاریسی

« « « «

« « بیانی

« « میر بابائی

« « محسن عزیزی

سگارش دکتر محمد جواد جنیدی

« « نصر الله فلسفی

« « بدیع الزمان فروزانفر

« « دکتر محسن عزیزی

« « مهندس عبدالله ریاضی

« « دکتر اسمعیل زاهدی

« « سید محمد باقر سبزواری

« « محمود شهبانی

« « دکتر عابدی

« « شیخ

- ۱۱۳- حکمت الهی عام و خاص
- ۱۱۴- امراض خلق و بینی و حنجره
- ۱۱۵- آنالیز ریاضی
- ۱۱۶- هندسه تحلیلی
- ۱۱۷- شکسته بندی جلد دوم
- ۱۱۸- باغبانی (۱) باغبانی عمومی
- ۱۱۹- اساس التوحید
- ۱۲۰- فیزیک پزشکی
- ۱۲۱- اکوستیک «صوت» (۲) مشخصات صوت - لوله - تار
- ۱۲۲- جراحی فوری اطفال
- ۱۲۳- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (۱)
- ۱۲۴- چشم پزشکی جلد اول
- ۱۲۵- شیمی فیزیک
- ۱۲۶- بیماریهای گیاه
- ۱۲۷- بحث در مسائل پرورش اخلاقی
- ۱۲۸- اصول عقاید و کرائم اخلاق
- ۱۲۹- تاریخ کشاورزی
- ۱۳۰- کالبدشناسی انسانی (۱) سر و گردن
- ۱۳۱- امراض واگیر دام
- ۱۳۲- درس اللغة و الادب (۴)
- ۱۳۳- واژه نامه فرگانی
- ۱۳۴- تک یاخته شناسی
- ۱۳۵- حقوق اساسی چاپ پنجم (اصلاح شده)
- ۱۳۶- عضله و زیبایی پلاستیک
- ۱۳۷- طیف جذبی و اشعه ایکس
- ۱۳۸- مصنفات افضل الدین کاشانی
- ۱۳۹- روان شناسی (از لحاظ تربیت)
- ۱۴۰- ترمودینامیک (۱)
- ۱۴۱- بهداشت روستائی
- ۱۴۲- زمین شناسی
- ۱۴۳- مکانیک عمومی
- ۱۴۴- فیزیک یولوژی جلد اول
- ۱۴۵- کالبدشناسی و فیزیک یولوژی
- ۱۴۶- تاریخ تمدن ساسانی جلد اول
- ۱۴۷- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت اول
- سلسله اعصاب محیطی
- ۱۴۸- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت دوم
- سلسله اعصاب مرکزی
- ۱۴۹- کالبدشناسی توصیفی (۶) اعضای حواس پنجگانه
- ۱۵۰- هندسه عالی (گروه و هندسه)
- ۱۵۱- اندام شناسی گیاهان
- نگارش مهدی قشقه
- « دکتر علیم مروستی
- « « منوچهر وصال
- « « احمد عقیلی
- « « امیر کیا
- « « مهندس شبانی
- « « مهدی آشتیانی
- « « دکتر فرهاد
- « « اسمعیل بیگی \*
- « « مرعشی
- « « علینقی منزوی تهرانی
- « « دکتر ضرابی
- « « بازرگان
- « « خیبری
- « « سپهری
- « « زین العابدین ذوالمجدین
- « « دکتر تقی مهرامی
- « « حکیم و دکتر گنج بخش
- « « رستگار
- « « محمدی
- « « صادق کیا
- « « عزیز رفیعی
- « « قاسم زاده
- « « کیهانی
- « « فاضل زندی
- « « مینوی و یحیی مهدوی
- « « علی اکبر سیاسی
- « « مهندس بازرگان
- نگارش دکتر زوین
- « « یدالله سعابی
- « « مجتبی ریاضی
- « « کاتوزیان
- « « نصرالله نیک نفس
- « « سعید نفیسی
- « « دکتر امیر اعلم - دکتر حکیم
- دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس
- » » » »
- » » » »
- تألیف دکتر اسدالله آل بویه
- « « پارسا

- ۱۵۲- چشم پزشکی (۲)
- ۱۵۳- بهداشت شهری
- ۱۵۴- انشاء انگلیسی
- ۱۵۵- شیمی آلی (ارگانیک) (۴)
- ۱۵۶- آسیب شناسی (کانکلیوت استلر)
- ۱۵۷- تاریخ علوم عقلی در تمدن اسلامی
- ۱۵۸- تفسیر خواجه عبدالله انصاری
- ۱۵۹- حشره شناسی
- ۱۶۰- نشانه شناسی (علم العلامات) جلد اول
- ۱۶۱- نشانه شناسی بیماریهای اعصاب
- ۱۶۲- آسیب شناسی عملی
- ۱۶۳- احتمالات و آمار
- ۱۶۴- الکتريسته صنعتی
- ۱۶۵- آئین دادرسی کیفری
- ۱۶۶- اقتصاد سال اول (چاپ دوم اصلاح شده)
- ۱۶۷- فیزیك (تابش)
- ۱۶۸- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلد دوم)
- ۱۶۹- > > > > > (جلد سوم- قسمت اول)
- ۱۷۰- رساله بودو نمود
- ۱۷۱- زندگانی شاه عباس اول
- ۱۷۲- تاریخ یهقی (جلد سوم)
- ۱۷۳- فهرست نشریات ابوعلی سینا بزبان فرانسه
- ۱۷۴- تاریخ مصر (جلد اول)
- ۱۷۵- آسیب شناسی آزرردگی سیستم رتیکولو آندوتلیال
- ۱۷۶- نهضت ادبیات فرانسه در دوره رومانیک
- ۱۷۷- فیزیوژنی (طب عمومی)
- ۱۷۸- خطوط لبه های جذبی (اشمه ایکس)
- ۱۷۹- تاریخ مصر (جلد دوم)
- ۱۸۰- سیر فرهنگ در ایران و مغرب زمین
- ۱۸۱- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلد سوم- قسمت دوم)
- ۱۸۲- اصول فن کتابداری
- ۱۸۳- رادیو الکتريسته
- ۱۸۴- پیوره
- ۱۸۵- چهار رساله
- ۱۸۶- آسیب شناسی (جلد دوم)
- ۱۸۷- یادداشت های مرحوم قزوینی
- ۱۸۸- استخوان شناسی مقایسه ای (جلد دوم)
- ۱۸۹- جغرافیای عمومی (جلد اول)
- ۱۹۰- بیماریهای واگیر (جلد اول)
- ۱۹۱- بتن فولادی (جلد اول)
- ندرس د نتر صرایی
- > > اعتیادبان
- > بازار گادی
- > دکتر شیخ
- > > آرمین
- > > ذبیح الله صفا
- بتصحیح علی اصغر حکمت
- تألیف جلال افشار
- > دکتر معبد حسین میمندی نژاد
- > > صادق صبا
- > > حسین رحمتیان
- > > مهدوی اردبیلی
- > > محمد مظفری زنک
- > > محمد علی هدایتی
- > > علی اصغر پورهمایون
- > > روشن
- > > علیتی منزوی
- > > > > > محمد تقی دانشپژوه
- > > محمود شهابی
- > > نصر الله فلسفی
- بتصحیح سعید نفیسی
- > > >
- تألیف احمد بهمنش
- > > دکتر آرمین
- > > مرحوم زیرک زاده
- نگارش دکتر مصباح
- > > زندگی
- > > احمد بهمنش
- > > دکتر صدیق اعلم
- > > محمد تقی دانش پژوه
- > > دکتر محسن صبا
- > > رحیمی
- > > محمود سیاسی
- > > محمد سنگلجی
- > > دکتر آرمین
- فراهم آورده آقای ایرج افشار
- تألیف دکتر میربابائی
- > > مستوفی
- > > غلامعلی بینش ور
- > > مهندس خلیلی

- ۱۹۲- حساب جامع وفاضل
- ۱۹۳- ترجمه مبده ومعاد
- ۱۹۴- تاريخ ادبيات روسی
- ۱۹۵- تاريخ تمدن ايران ساسانی
- ۱۹۶- درمان تراخم بالكتروكو آگولاسيون
- ۱۹۷- شیمی و فیزیک (جلد اول)
- ۱۹۸- فیزیولوژی عمومی
- ۱۹۹- داروسازی جالینوسی
- ۲۰۰- علم العلامات نشانه شناسی (جلد دوم)
- ۲۰۱- استخوان شناسی (جلد اول)
- ۲۰۲- پیوره (جلد دوم)
- ۲۰۳- علم النفس ابن سینا وتطبیق آن با روانشناسی جدید
- ۲۰۴- قواعد فقه
- ۲۰۵- تاریخ سیاسی و دیپلوماسی ایران
- ۲۰۶- فهرست مصنفات ابن سینا
- ۲۰۷- مخارج الحروف
- ۲۰۸- عیون الحکمه
- ۲۰۹- شیمی بیولوژی
- ۲۱۰- میکروشناسی (جلد دوم)
- ۲۱۱- حشرات زیان آور ایران
- ۲۱۲- هواشناسی
- ۲۱۳- حقوق مدنی
- ۲۱۴- مآخذ قصص و تمثیلات مثنوی
- ۲۱۵- مکانیک استدلالی
- ۲۱۶- ترمودینامیک (جلد دوم)
- ۲۱۷- گروه بندی و انتقال خون
- ۲۱۸- فیزیک ، ترمودینامیک (جلد اول)
- ۲۱۹- روان پزشکی (جلد سوم)
- ۲۲۰- بیماریهای درونی (جلد اول)
- ۲۲۱- حالات عصبانی بانورز
- ۲۲۲- کالبدشناسی توصیفی (۷)
- (دستگاه گوارش)
- ۲۲۳- علم الاجتماع
- ۲۲۴- الهیات
- ۲۲۵- هیدرولیک عمومی
- ۲۲۶- شیمی عمومی معدنی فلزات (جلد اول)
- ۲۲۷- آسیب شناسی آزردهای سوزناك « غده فوق کلبوی »
- ۲۲۸- اصول الصرف
- ۲۲۹- سازمان فرهنگی ایران
- نگارش دکتر مجتهدی
- ترجمه آقای محمودشاهی
- تألیف > سعید نفیسی
- > > > >
- > دکتر پرفسور شمس
- > > توسلی
- > > شبیانی
- > > مقدم
- > > میمندی نژاد
- > > نعمت اله کیهانی
- > > محمود سیاسی
- > > علی اکبر سیاسی
- > > آقای محمودشاهی
- > > دکتر علی اکبر پینا
- > > مهدوی
- تصحیح و ترجمه دکتر پرویز ناتل خانلری
- از ابن سینا - چاپ عکسی
- تألیف دکتر مافی
- > آقایان دکتر سهراب-
- دکتر میردامادی
- > مهندس عباس دواجی
- > دکتر محمد منجی
- > > سیدحسن امامی
- نگارش آقای فروزاغر
- > پرفسور فاهلمی
- > مهندس بازرگان
- > > دکتر یحیی پوبا
- > > روشن
- > > میرسپاسی
- > > میمندی نژاد
- ترجمه > چهارازی
- تألیف دکتر امیراعلم - دکتر حکیم
- دکتر کیهانی- دکتر نجم آبادی- دکتر نیک نفس
- تألیف دکتر مهدوی
- > فاضل تونی
- > مهندس ریاضی
- تألیف دکتر فضل الله شیروانی
- > > آرمن
- > > علی اکبرشاهی
- تألیف دکتر علی کنی

۲۳۰- فیزیک، ترمودینامیک (جلد دوم)

۲۳۱- راهنمای دانشگاه

۲۳۲- مجموعه اصطلاحات علمی

۲۳۳- بهداشت غذائی بهداشت نسل

۲۳۴- جغرافیای کشاورزی ایران

۲۳۵- ترجمه‌النهایه بانصحيح ومقدمه (۱)

۲۳۶- احتمالات وآمار ریاضی (۲)

۲۳۷- اصول تشریح چوب

۲۳۸- خون‌شناسی علمی (جلد اول)

۲۳۹- تاریخ ملل قدیم آسیای غربی

۲۴۰- شیمی تجزیه

۲۴۱- دانشگاهها و مدارس عالی امریکا

۲۴۲- پانزده گفتار

۲۴۳- بیماریهای خون (جلد دوم)

۲۴۴- اقتصاد کشاورزی

۲۴۵- علم‌العلامات (جلد سوم)

۲۴۶- بتن آرمه (۲)

۲۴۷- هندسهٔ دیفرانسیل

۲۴۸- فیزیولوژی گل ورده بندی تك لپه‌ایها

۲۴۹- تاریخ زندیه

۲۵۰- ترجمه‌النهایه بانصحيح ومقدمه (۲)

۲۵۱- حقوق مدنی (۲)

۲۵۲- دفتر دانش و ادب (جزء دوم)

۲۵۳- یادداشتهای قزوینی (جلد دوم ب، ت، ث، ج)

۲۵۴- تفوق و برتری اسپانیا

۲۵۵- تیره شناسی (جلد اول)

۲۵۶- کالبد شناسی توصیفی (۸)

دستگاه ادرار و تناسل - بردهٔ صفاق

۲۵۷- حل مسائل هندسه تحلیلی

۲۵۸- کالبد شناسی توصیفی (حیوانات اهلی مفصل شناسی مقایسه‌ای)

۲۵۹- اصول ساختمان و محاسبه ماشینهای برق

۲۶۰- بیماریهای خون و لنف (بررسی بالینی وآسیب شناسی)

۲۶۱- سرطان شناسی (جلد اول)

۲۶۲- شکسته بندی (جلد سوم)

۲۶۳- بیماریهای واگیر (جلد دوم)

۲۶۴- انگل شناسی (بندپایان)

۲۶۵- بیماریهای درونی (جلد دوم)

۲۶۶- دامپرووری عمومی (جلد اول)

۲۶۷- فیزیولوژی (جلد دوم)

۲۶۸- شعر فارسی (در عهد شاهرخ)

نگارش دکتر روشن

—

—

نگارش دکتر فضل‌الله صدیق

» دکتر تقی بهرامی

» آقای سید محمد سبزواری

» دکتر مهدوی اردبیلی

» مهندس رضا حجازی

» دکتر رحمتیان دکتر شمس

» » بهمنش

» » شیروانی

» ضیاءالدین اسمعیل بیکی

» آقای مجتبی مینوی

» دکتر یحیی یویا

» » احمد هومن

» » میمندى نژاد

» آقای مهندس خللی

» دکتر بهروز

» » زاهدی

» » هادی هدایتی

» آقای سبزواری

نگارش دکتر امامی

—

» ایرج افشار

» دکتر خانبابا بیانی

» » احمد پارسا

تألیف دکتر امیر اعلم - دکتر حکیم - دکتر کیهانی

دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس

نگارش دکتر علیقی وحدتی

» میر بابائی

» مهندس احمد رضوی

» دکتر رحمتیان

» » آرمین

» » امیر کیا

» » بینش ور

» » عزیز رفیعی

» » میمندى نژاد

» » بهرامی

» » علی کاتوزیان

» » یارشاطر















